

زكاة الزبائن الشرعية الإسلامية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
بكلية الشريعة - قسم الفقه والتشريع

أ- زكاة زبائن - الزبائن - من الطالب

لطفي عليان عثمان شبير

بإشراف

الدكتور/ أمير عبد العزيز

الأستاذ بكلية الشريعة

رجب ١٤١٢ هـ

كانون ثاني ١٩٩٢ م

قسم الرسائل العلمية
المكتبة

قسم الرسائل العلمية
المكتبة

مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة	الرقم العام
١١٧-٥٥-١٩٩٢	٦٦
١١٧-٥٥-١٩٩٢	الرقم العالمي
١١٧-٥٥-١٩٩٢	١١٧-٥٥-١٩٩٢
١١٧-٥٥-١٩٩٢	الباركود

جامعة النجاح الوطنية
كلية الشريعة
قسم الفقه والتشريع

مكتبة الرسائل العلمية
١١٧-٥٥-١٩٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :
((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوفَاتٍ وَفَسَّيْرَ مَعْرُوفَاتٍ
وَالنَّخْلَ وَالسَّرَّوْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالسُّرَّوْسَاتِ
مُتَدَابِهًا وَفَيْرَ مُتَدَابِهٍ كَلَّا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ
وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحْسِبُ
الْمُسْرِفِينَ))

الإهداء

إلى الذين يضربون في الأرض يتبعون من فضل الله،
وإلى الذين يتفقون أمواهم بالليل والنهار سرا وعلانية،
وإلى الطائفة التي نقرت من كل فوق لتتفقن
في الدين وليندرن قومهم إذا رجعوا إليهم
لعلمهم يحذرون.

إيهم جميعاً هدي هكذا الجهد المتواضع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدم مسددة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفروه،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله
فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه
إلى يوم الدين، ومحمد :

فقد عنى الإسلام بالأمّة والجماعة عناية فائقة حتى
جعل أبناءها كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى
له سائر الجسد بالحسنى والسهر:

وقد ظهر اهتمام الإسلام بمفئة خاصة بالضعفاء في المجتمع
من اليتامى والمساكين... فأوجب في مال إخوانهم الأئمنيا
ما يقيم لهم حياة طيبة كريمة، بعيدة عن ألم الحرمان ومخالب
الفقر.

هذا، وقد مرت في تاريخنا الإسلامي الناصح فتريات
ذهبية عرضت فيها الزكاة على من يأخذها فلم تجد من
المسلمين إلا العفة والسور، ذلك بأن سلفنا الصالح رضوان الله
عليهم كانوا يجودون بصدقاتهم فريضتها ونافلتها طيبة بذلك

نفوسهم مؤمّلين في تكبير السيئات ودخول الجنات مما حدا بالخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أن يتكسر لها مصارف جديدة كتوزيع الخُزّاب، وسدّ الدّئبين عن الدّينيين ولسلاف من لا يقوى على دفع الجزية لإصلاح أرضه، ولعناق المعبيد حتى إن زكاة أفريقيا نسي زمنه لم تجد من يصفحها فاشترت بها رقاب فأعنتت، فقد أفنى عمر الناس (١) .

ونظراً لأهمية الزكاة في تنظيم الاقتصاد الإسلامي فقد شدّت المقوية على مانعها حتى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصادر شطر مال المانع لها حيث قال : (. . . من أعطاهم موطئاً فله أجرها ومن منعها فإننا آخذوها وشرط ماله عزوة من عزومات ربنا تبارك وتعالى . . .) (٢) .

وقد وحى أبو بكر رضي الله عنه أهميتها حين قاتل مانعها قتال المرتد بين وأقسم أن يقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة .

(١) الأموال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام سنة ٧٢٤هـ ، ص ١٠٦ ط ١ . الأولى سنة ١٨١م ، مؤسسة ناصر للثقافة بيروت - لبنان ، وانظر سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي سنة ٧٤٨هـ ج ٥ صفحة ١٣١ ط ١ . الثانية ٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة . بيروت ، وانظر الخليفة الراهد عمر بن عبد العزيز ، لمسجد العزيز سيد الأمل ص ٢٢٢ ط ١ . السادسة . دار العلم للملايين .

(٢) رواه أحمد في المسند ج ٥ ص ٤٠٣ ، دار الدعوة استانبول - تركيا ، سنن النسائي ، كتاب الزكاة باب عقوبة مانع الزكاة ج ١ ص ١٦ دار الدعوة استانبول - تركيا .

ومما يدل على أهميتها أن النصارى جعلها فى ألوان الأموال المختلفة، وقد ميز من بين تلك الأصناف الزروع والثمار فجمعل فيها المشر أو نصفه ، وما ذاك إلا لأنّ الزراعة عليها قيام بنيان الحياة فناسب أن يكون شكرها بنسبة كبيرة تدل على عظيم النعمة وكبير المنة لقوله تعالى : ((وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأُفْجَاءٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِصْنَاعِيُونَ . لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)) (١) .

وقد يدل على أهمية زكاة الزروع والثمار أن النصارى لم يشترط فيها حولان الحول بل أوجب حقها يوم حصادها .

ولما كان الزيتون من أهم مصادر الثروة الزراعية فى بلادنا لاثمه أشبهها بالأنفوس من حيث إنه إدام نفس كثير من بقاع الأرض فقد رأيت أن أكتب نفس زكاته .

سبب اختيار الموضوع

لا زلت أذكر ذلك اللقاء المبارك مع أستاذي الجليل (أبي جابر) فضيلة الدكتور/ عبد المنعم أبي قاسم هوق حفظه الله في بيت الجامعة، وقد شكوت إليه تردادى بين مواضيع مختلفة، ولم أجد نفسى تروى على أى منها فتبسم قائلاً يا أخى: لدى موضوع أرى أن تخوض غماره متكللاً على الله ولك منى كل عون، ويادرتبه السؤال ما الذى تراه أستاذى الكريم؟ فقال: إن زكاة الزيتون مبحث مهم لنا أبناء الأرض المحتلة، ولئن كتبت فيه رسالة جامعية ليكون لها شأن عظيم، فتقبلت نعمته بقبول حسن وشمرت عن ساعد الجهد وشرويت فى وضع خطة البحث لهذا الموضوع وهأنذا بعد عام أوينيف أضعه بين أيديكم منظرًا ينغف إرشادًا تحكم ونصائحكم .

وقد انغمست إلى ذلك مجموعة الأسباب الأربعة الآتية:
الم أقف فى حدود ما وصل إليه جهدى على بحث متكامل
فى هذا الموضوع يجمع شتات أقوال الفقهاء فيه، فأحببت أن أضع هذا البحث لبننة فى ببيان الفقه الإسلامى .
٢- ولما كان الخلاف قائماً بين الفقهاء فى زكاة غير الأقوات

بصورة عامة ونسى زكاة الزيتون بصورة خاصة ، أحببت أن أضع بين يدي إخواني المزارعين خلاصة الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع ، حتى يكونوا أقرب إلى تقوى الله بطهارة أنفسهم وأبوالهم .

٢- وما زاد من رغبتي للخوض في هذا الموضوع ، أن الزيتون شجرة مباركة بين الله مكانتها وأهميتها ، حيث ضربها مثلاً لنوره ، قال تعالى : ((اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِ كَمِيْنَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ تُوْرُ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)) (١) .

وبين الرسول صلى الله عليه وسلم فضلها وفوائدها (٢) حيث

(١) سورة النور : آية ٣٥
(٢) من هذه الفوائد :

١- يعد الزيتون من المواد الغذائية الرئيسية والمشهية لما فيه من مادة عطرية تعمل على إثارة شهوة الجهاز الهضمي إلى الطعام ، انظر الغذاء ، لا الدواء ، للدكتور صبرى القباني ص ٣٣٤ .

٢- إن زيت الزيتون أسهل هضمًا وأعظم فائدة من جميع الزيوت الأخرى الغذاء ، لا الدواء ص ٣٣٣ ، زاد المعاد في هدى خير العباد محمد خاتم النبيين وإمام المسلمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية سنة ٧٥١ هـ ج ٣ ص ١٦٧ ، المطبعة المصرية مكتبتها ، مجلة هدى الإسلام السنة الخامسة العدد الثامن شعبان ٤٠٧ هـ ص ٣٦ - ٤٢ .

قال : (كلوا الزيت وادمنوا به فإنه من شجرة مباركة) (١)

٣- يحتوى على العديد من الفيتامينات الهامة للجسم مثل فيتامين (د) الذى يعنى الاطفال من تقوس الساقين والكساح وفيتامين (و) (B) الذى يساعد على تقوية النسل وفيتامين (ي) الذى يستخدم فى المستحضرات الصيدلانية انظر الغذاء لا الدواء ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، مجلة هدى الإسلام السنة الخامسة العدد الثامن شعبان ١٤٠٧ هـ ص ٤٢ .

٤- يستخدم زيتة فى تمشيط الصوف وفى صناعة النسيج والصابون ، انظر علم النبات : للعالم الروسى فانيف - ب . ب - (النباتات الزيتية) صفحة ٣٨٦ ط . موسكو ١٩٨٦ م ، زيتون فلسطين ومشكلاته لسببى نجرات ناصر ص ٥٥ ، مكتب الوثائق والأبحاث - جامعة بير زيت .

٥- إن زيت الزيتون يشكل ما معدله ٢٠٪ من قيمة إجمالى الدخل القومى و ٣٠٪ من الطاقة الغذائية المستهلك للفلسطينى فى الضفة الغربية ، انظر ندوة أسير السنوية عن تكنولوجيا وتسويق الزيت والزيتون الفلسطينى ، المؤسسة العلمية العربية للإبحاث - ونقل التكنولوجيا - أسير .

أما فى قطاع غزة فيشكل ما معدله ٣٪ من قيمة إجمالى الدخل القومى ، انظر إحصائيات زراعة الزيتون الصادرة عن دائرة الزراعة فى غزة ١٤١١ هـ

١٩٨٩ م .

٦- يتراوح معدل الإنتاج العالمى للزيتون حوالى مليون ونصف طن فى السنة ، انظر جريدة النهار العدد ١٢٥٣ محرم ١٤١١ هـ السنة الخامسة ص ٧ ، وقد بلغ إنتاج الضفة الغربية منه فى السنين الخصبية ما بين ٢٠-٢٧ ألف طن ، انظر مجلة البيادر السياسى العدد ٣٢٢ ، الموافق ٢٢ تشرين أول ١٩٨٨ م ص ٢١ .

ويلغ إنتاج قطاع غزة السنوى من الزيتون فى المتوسط ٢٣٠٠ طن ، انظر إحصائيات زراعة الزيتون الصادرة عن دائرة الزراعة فى غزة ١٤١١ هـ

الموافق ١٩٨٩ م .

(١) سنن الترمذى ، كتاب الاطعمة باب (٤٣) ما جاء فى أكل الزيت حديث رقم ١٨٥١ - ١٨٥٢ ج ٤ ص ٢٨٥ ، ط . دار الدعوة استانبول - تركيا . قال الترمذى عنه هذا حديث غريب من هذا الوجه .

٤- ولما كان دور الجامعة في المجتمع هو المساهمة في بِنائه ورفعه مستواه من خلال تنشيط البحث العلمي في جوانب الحياة المختلفة خاصة ما تلح الحاجة إلى معرفتها، فقد وقع اختياري لموضوع زكاة الزيتون في الشريعة الإسلامية بعد استشارة الله تعالى ثم استشارة أساتذتي الكرام فسي ذلك .

مع بيان وجه دلالتها، ومناقشة تلك الوجوه في أكثر الأحيان توصلنا إلى ترجيح ما أراه أولى بالاتباع، مراعياً في ذلك قسوة الأدلة، وواقعنا الذي نعاصره.

٤- وقد راعيت توثيق جميع الأدلة التي ذكرتها بذكر مصادرها، فإن كانت آياتٍ وردتها إلى سورها، وبينت أرقامها، وإن كانت أحاديثٍ وردتها إلى كتب الأصول في الحديث، مشيراً إلى أرقام أبوابها، وتراجع تلك الأبواب، وأرقام الأحاديث إن وجدت.

٥- ثم بذلت عناية خاصة بغريب اللغة اللغوي الواردة في النصوص، وسبارات النقصاء.

٦- وقد خصصت بعض الأقسام المنمورة بكتابة ترجمة موجزة لها، مُعرضاً عن الترجمة للمشاهير غالباً لاعتقادي أن الترجمة لا تزيدهم وضوحاً.

خطة البحث

وقد جاءت خطة البحث مشتملة على مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، أما المقدمة فقد تضمنت أهمية البحث وسبب اختياره ، والتمهيد ، تضمن فكرة موجزة عن زكاة الزروع والثمار من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريف الزكاة لغةً وأصطلاحاً .

المبحث الثاني : مشروعية زكاة الزروع والثمار .

المبحث الثالث : أنواع الزروع والثمار الواجب فيها الزكاة .

المبحث الرابع : خصائص زكاة الزروع والثمار .

وأما الفصل الأول : فجعلته في أقوال الفقهاء في مشروعية زكاة الزروع ،

وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : القائلون بالوجوب وأدلتهم .

المبحث الثاني : القائلون بعدم الوجوب وأدلتهم .

المبحث الثالث : سبب الخلاف ، مناقشة الأدلة ، والترجيح ،

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : سبب الخلاف .

المطلب الثاني : مناقشة الأدلة ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : مناقشة أدلة الفريق الأول .

الفرع الثاني : مناقشة أدلة الفريق الثاني .

المطلب الثالث : الترجيح

- وأما الفصل الثانی : فجعلته فی أحكام زكاة الزيتون عند القائلین بالوجوب، ويتضمن ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول : فی نصاب زكاة الزيتون ، وفيه سبعة مطالب:
- المطلب الأول : تعريف النصاب لغةً وشرعاً .
- المطلب الثاني : الحكمة من مشروعيته .
- المطلب الثالث: أقوال العلماء فيه .
- المطلب الرابع : ضم الأجناس بعضها إلى بعض فی إكمال النصاب .
- المطلب الخامس: مقدار النصاب، وفيه فرعان :
- الفرع الأول : تعريف الصّاع .
- الفرع الثاني : مقدار الصّاع .
- المطلب السادس: النصاب بالمقاييس الحديثة .
- المطلب السابع : اعتبار النصاب .
- المبحث الثاني : فی القدر الواجب إخراجه بطريق الخرص والكيل ، وفيه مطلبان :
- المطلب الأول : القدر الواجب إخراجه بالكيل (العشر ونصف العشر) ، وفيه ثلاثة أفرع :
- الفرع الأول : القدر الواجب إخراجه من العشر ونصف العشر، وفيه ثلاثة وجوه :
- الوجه الأول : ما سقى سقياً تاماً بكلفة أو بنخير كلفة .
- الوجه الثاني : ما سقى بعض العام بكلفة وبعضه بنخير كلفة ،

وفيه بندان :

البند الأول : أن يكون السقي بالتساوي .

البند الثاني : أن يكون السقي بأحدهما أكثر من الآخر .

الوجه الثالث : ما سقى بكلفة أو بغير كلفة مع جهل مقدار كل

منهما .

الفرع الثاني : صفة الواجب (إخراج القيمة) .

الفرع الثالث : وقت الوجوب .

المطلب الثاني : القدر الواجب إخراجه بالخرس ، وفيه عشرة فروع :

الفرع الأول : معنى الخرس لغةً واصطلاحاً .

الفرع الثاني : فائدة الخرس .

الفرع الثالث : أقوال العلماء في مشروعية الخرس .

الفرع الرابع : هل يخرس الزيتون ؟

الفرع الخامس : وقت الخرس .

الفرع السادس : خطأ الخارس .

الفرع السابع : جماعة الخرس .

الفرع الثامن : عدد من يخرس .

الفرع التاسع : شروط الخارس .

الفرع العاشر : صفة الخرس .

المبحث الثالث : في إخراج زكاة الزيتون ، وفيه ثلاثة مطالب :

- المطالب الأول : حكم الإنفاق على الزيتون .
- المطالب الثاني : حكم المستهلك من الزيتون .
- المطالب الثالث : كيفية إخراج زكاة الزيتون .
- أما الخاتمة : فبيّنت فيها أهم نتائج البحث التي توصلت إليها ، ثم أتبعته ذلك بفهرس للايات ، وآخر للأحاديث ، وثالث للأعلام المقرّجهم لهم فسى حوارا سى الرسالة ، وابع للمراجيع والمصادر وخامس فهرس لمحتويات الرسالة . مع ملخص لها باللغة الإنجليزية .

شكر وتقدير يسر

اعترافاً لأهل العلم بالفضل والمكانة أسجل هذا الشكر ما تلاه
المولى عزوجل أن يخصَّ أستاذي الموجه (أبا أنس) فضيلة الدكتور
أمير عبد العزيز برحمة منه ووضوآن ، وأن يبشره بجنت له فيها
نعيم مقيم مع من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والمؤمنين وحسن أولئك رفيقاً ، جزاءً عظيم نصحه وجزيل توجيهه
وتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، رُغم ضيق وقته وكثرة
مشاغله وأعبائه .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليلين عضوي لجنة
المناقشة: (أبي أسامة) فضيلة الدكتور / محمد علي الصايبي
و (أبي أنس) فضيلة الدكتور / أديب الحوراني

على تفضلهما بقبول دعوة المشاركة في مناقشة هذه الرسالة وإبداء
نصائحهما وإرشاداتهما القيمة رُغم مشاغلهم الكثيرة .
ولا يغوتني أن أشكر العاملين بهذه الجامعة أكاديميين وإداريين ،
وأخص منهم رجال قسم الدراسات الإسلامية العليا ، كما وأشكر
العاملين بالجامعة الإسلامية بخزرة والقائمين بالمكتبات في أنحاء
بلدنا العزيزة .

وأخيراً فلئنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليَّ
نصح ، أو أمان بجهد أو كتاب .

التمهيد



يتضمن فكرة موجزة عن زكاة الزروع والثمار

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً .

المبحث الثاني : مشروعية زكاة الزروع والثمار .

المبحث الثالث : أنواع الزروع والثمار الواجب فيها الزكاة .

المبحث الرابع : خصائص زكاة الزروع والثمار .

تمهيد



إن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بأن سخر له الأرض للسير فيها،
وذلك لها له فعملها صالحة للزرع والإنبات والحصاد، قال تعالى: ((هُوَ الَّذِي
جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)) (١) .

لذا فإنها من أهم الموارد الأساسية لزرع الإنسان ومعيشتة، ومن
أهم الثروات الطبيعية التي يعتمد عليها في الحياة أكثر ما على الأرض من
دواب .

من أجل ذلك عنى القرآن الكريم بها وبأهميتها، فقال تعالى: ((وَهُوَ
الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوسَاتٍ بِغَيْرِ مَعْرُوسَاتٍ وَالتَّخْلُ وَالرِّزْقُ)) (٢) .

وكذلك عنيت السنة النبوية الشريفة بها، حيث بين الرسول صلى الله عليه وسلم
أهميتها، فقال: (من كانت له أرض فليزرعها أو ليفتحها أخاه، فإن لم يفعل
فليمسك أرضه) (٣) ، وقال أيضاً: (ما من مسلم يفرس فرساً أو يزرع زرعاً
فياكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (٤) .

-
- (١) سورة الملك : آية ١٥ .
 - (٢) سورة الانعام : آية ١٤١ .
 - (٣) البخارى ، كتاب الحرث والمزاعة، باب (١٨) ما كان أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والتمرة ج ٣ ص ٧٢ ط ٠ دار
الدعوة استانبول — تركيا، مسلم، كتاب البيوع باب (١٧) كراه الأرض حديث
رقم (١٠٢) ج ٢ ص ١٧٨ ط ٠ دار الدعوة استانبول — تركيا .
 - (٤) أخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٣٦، ٢٢٦، ٢٤٣، البخارى كتاب الحرث
والمزاعة، باب (١٠) فضل الزرع والحرث إذا أكل منه ج ٣ ص ٦٦، مسلم
كتاب المساقاة حديث رقم (١٢) ج ٢ ص ١١٨، الترمذى كتاب الاخشام
باب (٤٠) حديث رقم ١٣٨٢ ج ٣ ص ٦٦٦ .

ومن المعلم أن الخاج من الأرض نوسان :
النوع الأول : النبات ، وهو ما يعبر عنه الفقهاء باسم العشر أو المعنونات
أو زكاة الزروع والثمار (١) .
النوع الثاني : المعدن (٢) والركاز (٣) .

وسأتناول في بحثي هذا - إن شاء الله تعالى - الحديث
عن النوع الأول (الزروع والثمار) ، ويتضمن أربعة مباحث :

(١) انظر روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ
ج ٢ ص ٢٣١ ، المكتب الإسلامي ط ٠ ثانية ٤٠٥ هـ ، بجزيرة عيسى
الخطيب للشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيري ت سنة ١٢٢١هـ المسماة
بتحفة الحبيب على شرح الخطيب ج ٢ ص ٣٠٣ دار المعرفية بيروت ،
حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا
الأنصاري ج ٢ ص ٢٤٦ مطبعة مصطفى محمد - المكتبة التجارية الكبرى
بمصر ، فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ ص ٣٤٢ ، دار المعرفية ،
محاسبة الزكاة مفهوماً وتطبيقاً للدكتور حسين شحاتة ص ١١١ .

(٢) المعدن : هو ما خلق الله في الأرض من الذهب والفضة وحوهما ، انظر
القاموس القهفي لغة واصطلاحاً لمعدى أبي جيب ص ٢٤٥ ، دار الفكر ط ٠
الأولى ٤٠٢ هـ ، وانظر المصباح الفير في فريب الشرح الكبير للرافعي
للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ القيومي ، ت سنة ٧٧٠ هـ ، ج ٢
ص ٤٥ ، ط ٠ مصطفى البابي الحلبي بمصر ، فنتهى الإيرادات لمحمد
ابن أحمد بن الفتوح الحنبلي المشهور بابن النجار ت سنة ٩٧٢ هـ
ج ١ ص ١٩٣ عالم الكتب ٠

(٣) الركاز : هو الكنز من دفن الجاهلية ، انظر القاموس القهفي ص ١٥٣ ،
المعجم الوسيط ، للدكتور إبراهيم أنيس وجماعة من الأئمة
ج ١ ص ٣٦٩ ، ط ٠ دار احياء التراث العربى
بيروت ، الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي =

.....

ت سنة ٢٠٤ هـ ج ٢ ص ٤٧ ط . الثانية ٤٠٣ هـ ، دار الفكر -- بيروت ،
إحسباً علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي سنة ٥٠٥ هـ
ج ١ ص ٢١١ دار الفكر -- بيروت .

المبحث الأول

تعريف الزكاة

أولاً: الزكاة لغة:

- تطلق الزكاة في اللغة على عدة معانٍ (١) منها:
- الأول: الطهارة، ومنه قوله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)) (٢).
- الثاني: النماء والبركة، ومنه قوله تعالى: ((وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّكَ لِيُزَوِّدَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزِيدُوا فِيهَا وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّكُمْ تَزِيدُونَ مِنْ فَؤُوقِكُمْ لِمَنْ تُنْفَعُونَ)) (٣).

- (١) انظر لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور سنة ٧١١هـ ج ١٤ ص ٣٥٨، دار صادر بيروت، القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي سنة ١١٧٥هـ ج ٤ ص ٣٤١ ط ٠ الثانية ١٣٧١هـ، ط ٠ مصطفى البابی الحلبي، القاموس الفقهي ص ١٥١، المصباح المنير ج ١ ص ٢٧٢، المعجم الوسيط ج ١ ص ٣١٦، مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي سنة ١١٣٥هـ ص ٢٧٣ ط ٠ السابعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٣م، أساس البلاغة للإمام جلال الدين القاسم محمود بن عمر الزمخشري سنة ٥٣٨هـ ص ١١٢، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفية - بيروت - لبنان، وانظر الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد ابن علي بن محمد الحنفى الحصفى سنة ١٠٨٨هـ ج ٢ ص ٢٥ ط ٠ ثانية ١٣٨٦هـ، دار الفكر مطبوع مع حاشية ابن عابدين .

(٢) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(٣) سورة الروم: آية ٣٩ .

الثالث: المدح، ومنه قوله تعالى: ((... فَلَا تَزُكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ
أَقْتَسَى)) (١) .

الرابع: الصلاح، ومنه قوله تعالى: ((فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خُصِيْرًا
بِمَنْهٖ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا)) (٢) .

الخامس: النفقة، ومنه قوله تعالى: ((وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ
فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ...)) (٣) .

السادس: الحق، ومنه قوله تعالى: ((... وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ...)) (٤) .

السابع: العفو، ومنه قوله تعالى: ((... وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ...)) (٥)
ثانياً: الزكاة اصطلاحاً:

عرف الفقهاء الزكاة بتعريفات مختلفة نذكرها على النحو التالي:

١- تعريف الحنفية:

عرف الحنفية الزكاة بأنها: (تليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه
بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى) (٦) .

- (١) سورة النجم: آية ٣٢ .
- (٢) سورة الكهف: آية ٨١ .
- (٣) سورة البقرة: آية ٢٧٠ .
- (٤) سورة الانعام: آية ١٤١ .
- (٥) سورة البقرة: آية ٢١١ .
- (٦) انظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين ابن نعيم الحنفى

١٧٠هـ ج ٢ ص ٢١١ ط . ثانية دار المعرفة — بيروت — لبنان، الدر المختار
شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٢٥ فما بعدها، القاموس الفقهى ص ١٥٦ .

٢- تعريف المالكية:

جاء في جواهر الإكليل:

الركاة شروعاً: (هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصيباً
لمستحقه إن تم الملك وحال الحصول) (١).

٣- تعريف الشافعية:

عرفها الشريفي الخطيب بقوله: (هي اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص
يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرايط مخصوصة) (٢).

٤- تعريف الحنابلة:

وعرفها الحنابلة: (بأنها حتى يجب نسي مال خاص) (٣)

(١) جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مذهب الإمام مالك للشيخ صالح
عبد السميع الآبي الأزهرى ج١ ص ١١٨ دار الفكر بيروت - لبنان ، وانظر
فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك لأبي عبد الله الشيخ
محمد أحمد عليش سنة ١٢١١هـ ج١ ص ١٦٠ ، دار المعرفة للطباعة
والنشر - بيروت - لبنان .

(٢) انظر الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمد بن أحمد الشريفي الخطيب
ج ١ ص ٣٠٣ الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٠هـ ،
وانظر التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني سنة ٨١٦هـ ص ١٥٢
تحقيق إبراهيم الأبيساري ط ٠ الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، دار الكتاب
العربي - بيروت - لبنان .

(٣) الفروع للإمام أبي عبد الله محمد بن مفلح سنة ٧٦٣هـ ج٢ ص ٣١٦ ط ٠
الرابعة ٤٠٥هـ عالم الكتب - بيروت - لبنان ، الروض المربع بشرح زاد
المتقن للشيخ منصور بن يونس البهوتي سنة ١٠٥١هـ ص ١٣٥ عالم
الكتب - بيروت ٤٠٥هـ .

التعريف المختار:

يتخرج عندى تعريف المالكية وهو: إخراج جزءٍ مخصوص من مال مخصوص، بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحال الحول، لانه تعريف جامع مانع، ومبنى التعريفات على ذلك.

وجسه الارتباط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لأن من أمعن النظر في المعنيين اللغوي والاصطلاحي للزكاة، لا يكاد يجد هناك فرقاً بينهما، لذا سمي ما يخرج من المال لمستحقه زكاة، لأنّ المال ينمو ببركة إخراجهِ ودعاء الإخذ له، لحديث (ما نقصت صدقة من مال)^(١)، ولأنّ فيه تطهيراً لمال المزكى إذ لا يخلو مال من شبهة فبالزكاة تزول شبهة منه وتطهر نفس المزكى من رذيلة الشح والبخل وكثرة الانشام، لقوله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَيُكَبِّرُهُمْ))^(٢) كما أن فيه المدح لمخرجها، والشهادة له بصدق الإيمان، وصلاح الأعمال^(٣).

(١) مسلم، كتاب البر والصلة والآداب باب (١٩) استحباب العفو والتواضع حديث رقم (٦١) ج ٣ ص ٢٠٠.

(٢) سورة التوبة: آية: ١٠٣.

(٣) انظر مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد بن أحمد الشربيني الخطيب سنة ٩٧٧هـ ج ١ ص ٣٦٨، ط. مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٧هـ، وانظر جواهر الإكليل ج ١ ص ١١٨، زاد المعاد في هدى خير العباد ج ١ ص ٤٧، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين سنة ١٢٥٢هـ ج ٢ ص ٢٥٠، الثانية دار الفكر - بيروت ١٣١١هـ، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٤٨، دار الفكر ٤٠٣هـ، الروض المربع ص ١٣٥.

وكما أن الزكاة طهيرة للمال ، ولنفس المزمكى فإنها طهيرة لنفس
الفقير من الحسد (١) والحقد (٢) للأغنيا ، لأنه حين يشعر باعتقائه
لخسرانه الاغنيا ، بحاله ، تعمق قلبه المحبة والوئام .

(١) الحسد : أن يرى الرجل لآخره نعمة فيتمنى أن تزول عنه وتكون له دونه ،
انظر المعجم الوسيط ج١ ص ١٧٢ ، المصباح المنير ج١ ص ١٤٦ ، وانظر
أساس البلاغية ص ٨٣ .

(٢) الحقد : الانطواء على العداوة والبغضاء ، انظر المصباح المنير ج١
ص ١٥٥ ، المعجم الوسيط ج١ ص ١٨٧ ، أساس البلاغية ص ٩٠ .

المبحث الثمانى

مشروعية زكاة الزروع والثمار

ثبتت مشروعية زكاة الزروع والثمار بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول :
أولاً : من الكتاب :

— قوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوسَاتٍ هَٰبٍتٍ مَّعْرُوسَاتٍ وَالنَّخْلُ
وَالزُّرْعُ مَخْتَلِفًا أَكْلَةً وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ
فَسْرِهِ إِذَا أَمْطَرَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ فِيهِ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) (١)

وجه الدلالة :

أوجبت الآية إخراج حق الزرع يوم حصاده ، وقد فسره كثير من السلف
بالزكاة المفروضة العشر أو نصف العشر، حكاه الطبرى والالوسى وابن كثير
والقرطبى ومالك والشافعى واختاره الرازى . (٢)

- (١) سورة الأنعام : آية ١٤١ .
- (٢) جامع البيان عن تأويل آى القرآن لابن جعفر محمد بن جرير الطبرى سنة
٣١٠ هـ ص ٨٣ ص ٨٣ فما بعدها - دار الفكر - بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ -
١٨٤ م ، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لأبى
الفضل السيد محمود الالوسى البغدادى سنة ٢٧٠ هـ ص ٧٨ ص ٣٨ ،
طبعة جديدة ١٣٩٨ هـ - ١٧٨ م دار الفكر - بيروت ، ومختصر تفسير ابن كثير
لابى الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى سنة ٧٧٤ هـ ص ١ ص ٦٢٤ اختصار
وتحقيق محمد على الصابونى ، المكتبة الفيصلية دار الفكر - بيروت - لبنان ،
الجامع لأحكام القرآن الكريم لابى عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى
سنة ٦٧١ هـ ص ٧١ ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمحمد زكبريا
الكاندهلوى ج٢ ص ٥٣ دار الفكر ٤٠٠ هـ - بيروت - لبنان ، أحكام القرآن =

٢- وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْسُرُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيذٍ بِهِ إِلَّا أَنْ تَغِيضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِ حِمِيدٍ)) (١) .

وجه الدلالة:

أوجب الله في هذه الآية الإنفاق مما أخرجت الأرض وهو الزكاة المفروضة لأن قوله تعالى: ((أَنْفِقُوا)) أمر، وظاهر الأمر للوجوب، والإنفاق الواجب ليس إلا الزكاة وسائر النفقات الواجبة (٢) ، والزكاة تسمى نفقة (٣) بدليل قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَكْمُرُونَ الذُّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ بَعْدَ ابْتِئَابِ السَّيِّئَاتِ)) (٤)

قال الجصاص:

ولم يختلف السلف والخلف في أن المراد به الصدقة (٥)

= لابي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي سنة ٢٠٤ هـ ج١ ص ١٠٣ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، التفسير الكبير لمحمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي سنة ٦٠٤ هـ ج١٣ ص ٢٢٥ ط ٠ ثالثة ١٤٠٥ هـ دار الفكر - بيروت - لبنان .

(١) سورة البقرة: آية: ٢٦٧ .

(٢) التفسير الكبير للرازي ج ١٣ ص ٦٦، ٦٥، روح المعاني ج ٣ ص ٣١ .

(٣) الروض المربع ص ١٤٠، المغني لابي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، سنة ٦٢٠ هـ ج ٣ ص ٣٠٢، الناشر مكتبة القاهرة ط ٠ الفجالة

الجديدة - القاهرة .

(٤) سورة التوبة: آية: ٣٤ .

(٥) أحكام القرآن لابي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص تحقيق محمد الصادق قمحاوي ج ٢ ص ١٢٤ - دار احياء التراث العربى

ثانياً : من السنة :

١- ما رواه جابر ^(١) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(فيما سقت الأثهار والنخيم العسور ، وفيما سقى بالسانية) (٢)

نصف العسور) (٣) .

= وانظر حاشية إغانة الطالبيين لأبي بكر المشهور بالسيد البكري بن
السيد محمد شطا الديلمى ج ٢ ص ١٥٩ - دار الفكر ، وانظر
نهاية المحتاج لى شرح المنهاج لمحمد بن أبى العباس أحمد
ابن حمزة الرولى سنة ١٠٠٤ هـ ، ج ٣ ص ٧٠ ط . أخيرة دار الفكر
- بيروت .

(١) هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصارى السلمى ، شهد
المقبة الثانية مع أبيه وهو صخبر ولم يشهد الأولى ثم شهد بعد هذا
مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى عشرة غزوة وكان من المكثرين من
الحفاظ للسنة ، وكف بصره فى آخر عمره وتوفى سنة أربع وسبعين
أو بعدها بالمدينة ، وقيل له أربع وتسعون سنة ، انظر الإصابية فى
تمييز الصحابة لأحمد بن على بن محمد المستقلنى المعروف بابن حجر
سنة ٨٥٢ هـ ج ١ ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، دار الكتاب العربى - بيروت .

(٢) السانية : وهى الناقة التى يستقى عليها ، النهاية ج ٢ ص ٤١ ،
المننى ج ٣ ص ١ ، الأملوال ص ١٤٤ ، صحيح مسلم بـ
النورى ج ٧ ص ٥٤ .

(٣) مسلم ، كتاب الزكاة ، باب (١) ما فيه العسور ونصف
العسور ، حديث رقم (٧) ج ١ ص ٦٧٥ .

٢- ما رواه ابن عمر رضی اللہ عنہما أن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال :
(فیما سقت السماء والعیون أو كان عثراً) (١) العشر ، وما سقنی
بالنصف (٢) نصف العشر (٣) .

وجہ الدلالة من الحدیثین :

یدل الحدیثان دلالة واضحة علی وجوب الزکاة فیما أخرجت الأرض من
الزروع والثمار، وأنه یجب العشر فیما سقی بماء السماء والانهيار
ونحوهما مما لیس فیہ مؤنة وكلفة كثيرة، ونصف العشر فیما سقنی
بالتواضع ونحوها من آلات الری مما فیہ مؤنة وكلفة كثيرة (٤) .

(١) العثری : هو من التخیل الذی یشرب بمروقه من ماء المطر یجتمع فی حفيرة،
انظر النهایة فی فرب الحدیث والأثر ج ٣ ص ١٨٢ . وانظر المعجم
الوسیط ج ٢ ص ٥٨٤ .

(٢) أی بالسانية، والناضح هو الإبل التی یسقی علیها، انظر النهایة فی
غریب الحدیث والأثر ج ٥ ص ٦٦ .

(٣) البخاری، کتاب الزکاة باب (٥٥) العشر فیما یسقی من ماء السماء،
وبالماء الجاری ج ٢ ص ١٣٣ .

(٤) انظر نیل الأوطار شرح منقذی الأخصبار للإمام محمد بن علی
ابن محمد الشوکانسی سنة ١٢٥٥هـ، ج ٤ ص ٢٠٢ ط دار
الجمیل - بیروت - لبنان .

ثالثاً : من الإجماع :

أجمعت الأمة (١) على وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر
والزبيب، قاله ابن المنذر (٢) وابن عبد البر (٣) .

- (١) الإجماع للإمام ابن المنذر سنة ٣١٨ هـ ص ٤٢ تحقيق الدكتور فواد
عبد المنعم أحمد ط . أولى من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون
الدينية بدولة قطر، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين
ابن محمد المختار الشنقيطي ج ٢ ص ١١٠، المغني ج ٣ ص ٣، وانظر بدائع
الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني
الحنفي سنة ٨٧ هـ ج ٢ ص ٥٤ ط . الثانية ٤٠٦ هـ - ١٨٦ م دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٠ .
(٢) هو أبو بكر إبراهيم بن المنذر النيسابوري نزل مكة وهو أحد الأئمة الأعلام
له تصانيف كثيرة كالإجماع والإشراف والإقناع والمبسوط الأوسط في السنن
وفيها سنة تسع أو عشر وثلاثمائة ، انظر طبقات الشافعية
لابن أبي بكر بن هداية الله الحسيني سنة ١٠١٤ هـ ص ٥٩ حققه
وصلى عليه عادل نويهي ، منشورات دار الاقنق الجديدة - بيروت ،
ط . الثالثة ٤٠٢ هـ - ١٨٢ م ، وانظر تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله
شمس الدين الذهبي سنة ٧٤٨ هـ ج ٣ ص ٧٨٢ ط . دار إحياء التراث
العربي ، وانظر طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي سنة ١١١ هـ ص ٣٣١ ، راجعه لجنة العلماء بإشراف الناشر
ط . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط . أولى ٤٠٣ هـ - ١٨٣ م .
(٣) الحافظ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم
النمري القوطي ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، انتهى إليه مع إمامته
علو الإسناد ، وولي قضاء أشبونة مدة وكان أولاً ظاهرياً ثم صار مالكيًا ،
فقيهاً ، حافظاً ، مكثرًا عالمًا بالقرآن والحديث والرجال والخلاف ،
كثير الميل إلى أقوال الشافعي ، مات ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر
سنة ثلاث وستين وأربعمائة من خمسين وتسعين سنة ، =

رابعاً : من المعقول :

إن إخراج الزكاة من الزروع والثمار إلى الفقير من باب شكر النعمة ، وإمداد العاجز وتقويته على القيام بالفرائض ، ومن باب تطهير النفس من الذنوب وتزكيتها ، وكل ذلك لازم عقلاً وشرعاً (١) .

= انظر طبقات الحفاظ ج ٣ ص ١١٢٨ ، وفيات الأغنياء وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بسين خلكان سنة ٦٨١ هـ ج ٣ ص ٤٠٠ نما بعدها تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان .

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٤ .

المبحث الثالث

أنواع الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة

أجمع الفقهاء على وجوب الزكاة في أجناس أربعة وهي : السبّ
والشعير والتمر والزبيب (١) واختلفوا فيما عدا ذلك إلى أربعة مذاهب
على النحو التالي :

المذهب الأول :

ذهب الحنفية (٢) والظاهرية (٣) إلى أن الزكاة واجبة في كل ما خرجه
الأرض إلا أن الحنفية استثنوا الحشيش والحطب والقصب الفارسي لعدم نساءه

(١) انظر الإجماع ص ٤٣، المغنى ج ٣ ص ٣، فوار السبيل في شرح الدليل
للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ص ١٨٥ ط . الثانية
١٤٠٥هـ مكتبة المعارف — الرياض .

(٢) هذا مذهب الإمام أبي حنيفة وزفر، وخالفه في ذلك الصاحبان (أبو يوسف
ومحمد) فلم يوجبا الزكاة إلا في الحبوب والثمار التي يعم الانتفاع بها
وتقبل البقاء مدة طويلة^٤ وهي ما تبقى سنة بلا علاج غالباً^٥ وبناءً على
ذلك فالخضروات لا زكاة عليها عدا هما خلافاً لأبي حنيفة، تحفة الفقهاء
لعلاء الدين السمرقندي سنة ٣٩٥هـ ج ٢ ص ٣٢٢، ط . الأولى ١٤٠٥هـ،
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩، الكتاب
للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي سنة ٤٢٨هـ
ج ١ ص ١٥٠ حققه محمود بن النوادي — دار الكتاب العربي — بيروت،
شرح فتح القدير على الهداية للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد
المعروف بابن الهمام الحنفي، سنة ٦٨١هـ ج ٢ ص ٢٤٢، دار الفکر
ط . الثانية — بيروت — لبنان، وانظر شرح العناية على الهداية للإمام أكمل
الدين محمد بن محمود البابرتي سنة ٧٨٦هـ ج ٢ ص ٢٤٢ على هامش
شرح فتح القدير، وانظر أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٦ .
(٣) انظر المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم سنة ٤٥٦هـ =

الأرض بها عادة ، بل تُفسدُ بوجودها وتنقى عنها (١) وهذا قول عمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي (٢) ومجاهد (٣) وحمام بن

جده ص ٢١٢ دار الاقنق الجديدة - بيروت .

والظاهر أنه لا فرق بين مذهب الحنفية والظاهرية كما أشار إلى ذلك الدكتور القرضاوي حيث قال : (لا أكاد أجدر فرقاً في الواقع بين قبول أبي حنيفة وقول الظاهرية ، لأن استثناء أبي حنيفة للحطب والقصب والحشيش لا يخرجهم عن القول بحمم الزكاة في كل ما أخرجت الأرض لأن المقصود بما يخرج منها ما يزرع ويستنبت فيها ، وإن كان ثمة فرق فليس له أثر يذكر ، أنظر فقه الزكاة ج ١ ص ٣٥٥ .

(١) انظر الهداية شرح بداية المبتدى لبرهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الرشداني الموفيناني ص ١٢٣ هـ ج ١ ص ١٠٦ - ١١٠ ط . الأخيرة ، مطبعة الحلبي بصحر بدون تاريخ ، وانظر شرح فتح القدير على الهداية ج ٢ ص ٢٤٥ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢١ ، الكتاب ج ١ ص ١٥ ، اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغنى الغنيمي الدمشقي ج ١ ص ١٥٠ تحقيق محمود بن الفسودي دار الكتاب العربي - بيروت .

(٢) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع الفقيه الكوفي النخعي ، أحد الأئمة المشاهير تابعي رأى عائشة رضي الله عنها ودخل عليها ولم يثبت له منها سماع توفي سنة ست وتسعين للهجرة ، وله تسع وأربعون سنة ، انظر وفسيات الاغنيان ج ١ ص ٢٥٥ .

(٣) هو ابن جبر يفتح الجيم وسكون الموحدة أبو الحججاج المخزومي المكي ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، روى له الستة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة هـ ، وله ثلاث وثمانون سنة ، انظر تقريب التهذيب للمافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ص ٨٥٢ هـ ص ٢٢٨ ، دار نشر الكتب الإسلامية - باكستان .

أبي سليمان (١) (٢) .
المذهب الثاني :

وزهب المالكية والشافعية والمصاحبان من الحنفية إلى أن الزكاة تجب
في كل ما يقتات ويدخر ويبس من الثمار والحبوب كالحنطة والشعير - والمراد
بالاقتيات ما يتخذه الناس توتاً يعيشون به حال الإختيار - ولهذا فلا
زكاة على الخضروات والثمار والفواكه سوى التمر والزبيب لعدم بقائهما
وإدخالها، كذلك لا زكاة في الجوز واللوز ونحوهما، وإن كان مما يدخر
لعدم الإقتيات بهما (٣) .

(١) هو ابن أبي سليمان مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له
أوهام روى بالإرجاء، روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم
في صحيحه والأربعة، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها، تقرب
التهذيب من ٥٨٢ .

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢١٢ .

(٣) المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي
ت سنة ٦٧٦هـ ج ٥ ص ٤٩٢ فما بعدها، دار الفكر، وانظر حاشية
إمارة الطالبيين ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠، مواهب الجليل لشيخ مختص
خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف
بالعطاب ت سنة ١٥٤هـ ج ٢ ص ٢٨٠، ط الثانية ١٣٩٨هـ، دار الفكر،
الهداية ج ١ ص ١٠٩، المغنى ج ٣ ص ٤، الشرح الكبير لأبي البركات
سيدي أحمد الدردير ج ١ ص ٤٤٧ وحاشية الدروري على الشرح الكبير
للشيخ محمد عرفنة الدروري ج ١ ص ٤٤٧ ط عيسى الحلبي .

المذهب الثالث:

وذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى إلى أن الزكاة واجبة في كل ما يبس ويبقى ويكال من الحبوب والثمار ما يستتبه الآدميون فبسي أراضيمهم ، سواء أكان قوتاً كالحنطة أو قطنياً كالعديدس ، أو من الآبارزهر (١) كالكمون ، أو من البذور كبدور الكتان ، أو حب البقول كالسمسم ، وتجب في التمر والزبيب واللوز والنسحق والبندق وغيرها من الأشياء اليابسة المدخرة ، ولا تجب في الفواكه غير اليابسة والمدخرة ، ولا تجب أيضاً في الخضروات لعدم يبسها وإدخالها (٢) .

المذهب الرابع :

وذهب ابن عمر رضي الله عنهما وأحمد في رواية والحسن البصري (٣)

(١) أي التوابل ، انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٥٤ ، وانظر مواهب الجليل

ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) المغنى ج ٢ ص ٣ - ٤ ، الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤٠٦ ، وانظر

نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني المشهور بأبي أبي تغلب سنة ١١٣٥ هـ ج ١ ص ٢٤٥ ط . أولى ٤٠٣ اه مكتبة الفلاح - الكويت ، كافي المبتدى لأبي عبد الله محمد

ابن بدر الدين عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن بليان البعلبي سنة ١٠٨٣ هـ ج ١ ص ١٤٨ ، زاد المستقنع في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل لموسى بن أحمد المقدسي سنة ١١٦٨ هـ ص ٤٦ مكتبة التوفيق بالرياض ١٣٨٨ هـ .

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار بالتحثانية والمهملة =

وابن سيرين (١) والحسن بن صالح (٢) وضيوم إلى أن الزكاة واجبة فسي
أجناس أربعة فقط وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وواقفهم ابن عباس
وزاد الزيتون (٣) .

= الإئصاري، ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل ويدلس قال البزار كان
يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومهم
الذين حدنوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة
عشر ومائة ، وقد قارب التسعين ، روي له الستة، تقرب التهذيب ١٠٦ .
(١) هو محمد بن سيرين الإصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن
مالك، ثقة مأمون عالٍ، ربيع فقيه إمام كثير العلم والورع ، ولد لسنتين
بقيتا من خلافة عثمان ومات في شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن
بمائة يوم ، طبقات الحفاظ ص ٣٨ ، تذكرة الحفاظ ص ٢٧ .

(٢) هو ابن حمّ الهمداني الثوري أبو عبد الله الكوفي العابد ، روي عن إسماعيل
السدي وسماك بن حرب وسلمة بن كهيل وشعبة وصنه وكيع وأبو نعيم
النفيل بن دكين ويحيى بن آدم ، انفقوا على ثقته وعدالته سوى بدمه التشيع
التي روي بها وهو تشيع خفيف لا يضر عدالته ولد سنة مائة وتوفي سنة تسع
وستين ومائة هجرية، انظر الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
للإمام الذهبي ت سنة ٧٤٨ هـ ج ١ ص ١٦٢ ، دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان ، ط ١٠ أولى ٤٠٣ هـ ، طبقات الحفاظ ص ١٨ ، تذكرة الحفاظ

ج ١ ص ٢١٦ - ٢١٧ .
(٣) المغني ج ٣ ص ٤ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبي الوليد محمد
ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي ت سنة ٥٩٥ هـ ج ١ ص
٢٥٢ ، ط ٠ الثالثة ١٣٧٩ هـ مطبعة مصطفى الحلبي ، نيل الأوطار ج ٤
ص ٢٠٥ ، وانظر سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام محمد بن إسماعيل
الكحلاني الصنعاني ت سنة ١١٨٢ هـ ج ٢ ص ١٣٣ ، المكتبة التجارية =

مسبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلافهم فسي ذلك الى أمرين :

أ- في تعلق الزكاة بالأصناف الأربعة وهي : الحنطة والشعير والتمر والزبيب، الى أنه هل الزكاة فيها لعينها أو لعلة فيها وهي الاقتنيات، فمن قال لعينها قصر الوجوب عليها ، ومن قال لعلة الاقتنيات عدت الوجوب لجميع المققات به كالأرز والذرة والبقوليات وهي التي تنفي عن غيرها في قيام حياة الإنسان ويقابلها الفواكه والخضروات التي لا تقوم الحياة بها مستقلة .

ب- معارضة القيام لعموم اللفظ بين من قصر الوجوب على المققات، وبين من عداه إلى جميع ما تخرجه الأرض إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش والقصب .

أما اللفظ الذي يقتضى العموم فهو قوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء العشر، وفيما سقى بالنفخ نصف العشر) (١) وقوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوسَاتٍ بِحُدُودٍ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسُفَّتِ الْعُيُودُ وَضَفَّتِ الصَّنَابِقُ وَالْحُلُمُ)) (٢) .

-
- = الكبرى بمصر، وانظر شرح الأزهاري لابن مفتاح سنة ٨٧٧هـ ج ١ ص ٤١٣، ط . الثانية مطبعة حجازي بالقاهرة، الروضة الدرية شمس الدين البهية لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري ج ١ ص ٢١٥، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر .
- (١) رواه البخاري بنحوه، كتاب الزكاة باب (٥٥) العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري ج ٢ ص ١٣٣ .
- (٢) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

وأما القياس فهو أن الزكاة إنما المقصود بها سد الخلة، وذلك لا يكون فالبا إلا فيما هو مقتات، فمن خصص العموم أسقط الزكاة مما عدا المقتات، ومن غلب العموم أوجبها فيما عدا ذلك من كل ما تخرجه الأرض إلا ما أخرجه الإجماع (١).

الأدلية:

دليل المذهب الأول:

احتج القائلون بوجوب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض بالكتاب والسنة

والمعقول:

أولاً: الكتاب:

١- قوله تعالى: ((... وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ...)) (٢)

وجه الدلالة من الآية:

إنها آية عامة، وأولى ما يحمل عليه الحق في الآية الخضروات، لأنها هي التي يتيسر إيتاء الحق فيها يوم القطف بخلاف الحبوب فيتأخر الإيتاء فيها إلى يوم التقفية. (٣)

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤، انظر الميزان الكبرى لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري المعروف بالشعراني ج ٢ ص ٥ ط. الأولى - دار الفكر، رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي سنة ١٦٦٩ هـ ص ١٠١.

(٢) سورة الانعام: آية ١٤١.

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٩، وانظر التفسير الكبير للرازي ج ٣ ص ٢٢٥.

٢- وقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ
وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...)) (١)

وجه الدلالة من الآية:

إنها عامة في كل ما خرج من الأرض بدون تفرقة بين مخرج ومخرج (٢).
ثانياً : السنة:

١- قوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً
العشر وما سقى بالنضح نصف العشر) (٣)

وجه الدلالة:

يدل هذا الحديث وما في معناه على وجوب العشر أو نصف العشر على
الخارج من الأرض من غير فصل ولا تفریق، فالحديث لم يفرق بين خسر
وحسب فهو على إطلاقه (٤) .

ثالثاً : المعقول :

إن الأرض يقصد طلب نوائها بزراعتها الخضروات ، كما يطلب نوائها
بزراعتها الحب ، فوجب أن يكون فيها العشر كالحبوب (٥) .

(١) سورة البقرة: آية ٢٦٧ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٥، وأحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٨، الاختيار
لتعليل المختار لعبدالله بن محمود الموصلي الحنفى ت سنة ٦٨٣هـ ج ١
ص ١١٣ ط . الثالثة ١٣٩٥هـ دار المعرفه - بيروت - لبنان .

(٣) سبق تخريجه ص ٣١ .

(٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٦ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٩ .

دليل المذهب الثاني :

استدل القائلون بقصر الزكاة على ما يقتضيه ما يؤكل ويدخر بالسنة والمعقول .

أولاً : السنة :

- ١- ما رواه موسى بن طلحة^(١) عن معاذ رضی الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت السماء والبعل^(٢) والسييل^(٣) العشر وفيما سقتى بالنضح نصف العشر) يكون ذلك في القسر والحنطة والحبوب فأما القنأه^(٤) والبطيخ والرومان والقصب والخضر فعفو عنها عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) . وهو يدل دلالة واضحة على أن الخضروات والفواكه لا تكون محلاً للزكاة لعدم الإخار والقوت^(٦) .

وتؤتى هذا الدليل بأنه لا يصلح للاستدلال لأن الحديث ضعيف،

- (١) هو أبو محمد موسى بن طلحة بن عبيد الله الثيمي المدني نزيل الكوفة ثقة جليل كان يسمى السهدي في زمانه ويقال إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة ثلاث ومائة هجرية على الصحيح . روي له الستة ، تقريب التهذيب ص ٣٥١ ، الكاشف ج ٣ ص ٦٦٣ ، مشاهير علماء الأمصار ص ٧٥ .
- (٢) البعل : هو ما شرب من النخيل بصروفه من الأرض من غير سقي سماً ولا غيرها ، انظر النهاية في غريب الحديث والاثار ج ١ ص ١٤١ .
- (٣) السيل : وهو مصدر سال الماء يسيل سيلاً وسيلاناً إذا طفى وجرى ثم غلب السيل في المجتمع من المطر الجاري في الأودية ، والسيل مجرى السيل ، انظر المصباح المفير ج ١ ص ٣٢٠ - ٣٢١ .
- (٤) القنأه : بكسر القاف أكثر من ضمها ، فعال وهمزته أصلية وهو اسم لما يشبه الخيار والمعجور والنفوس والواحدة قنأة ، وبعض الناس يطلقه على نوع الناس الخيار انظر المصباح المنير ج ٢ ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٥) سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني سنة ٣٨٥ هـ ج ٢ ص ٩٧ ط . دار المحاسن للطباعة بالقاهرة ، السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ ج ٤ ص ١٢٩ دار الفكر .
- (٦) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٣ ص ٧٠ ، المجموع ج ٥ ص ٩٣ .

قال ابن حجر: فيه ضعف وانقطاع وأصله الكثير من علماء الحديث، وذكره الدارقطني في العمل وقال الصواب مرسل (١) .
قلت إنما جاء ضعفه بسبب ضعف إسحق بن يحيى بن طلحة الرازي عن موسى بن طلحة/ضعفه أحمد والنسائي ويحيى بن معين والبخاري وابن القطان (٢) (٣) .
وانقطاعه لأن موسى بن طلحة لم يسمعه من معاذ رضى الله عنه، كما نص على ذلك أبو زوزعة وابن عبد البر (٤) .
وعباً للحاكم يقول هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وموسى بن طلحة تابعي كبير لا ينكر له لقي معاذ (٥) وفيه العلتان السابقتان من ضعف إسحق ابن طلحة وعدم سماع موسى من معاذ (٦) .

(١) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ ج ٢ ص ١٧٥، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .
(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم محجمة التميمي أبو سعيد القطان البصري ثقة حافظ إمام قدوة ولد سنة ثمانين ومائة هجرية، انظر تقريب التهذيب ص ٣٧٥، وانظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢١٨، الكاشف ج ٢ ص ٢٢٥، مشاهير علماء الأمصار للإمام محمد بن حبان البستي ص ١٦١ دار الكتب العلمية - بيروت .

(٣) انظر تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ ج ١ ص ٢٥٤ ط . أولى دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٢٥ هـ وانظر ميزان الاعتدال في فقه الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي سنة ٧٤٨ هـ ج ١ ص ٢٠٤، دار الفكر العربي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة .
(٤) انظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٥ .
(٥) انظر المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري سنة ٤٠٥ هـ ج ١ ص ٤٠١ دار المعرفة بيروت - لبنان .

(٦) اعتمد الأئمة في عدم سماع موسى من معاذ على أن توفي في خلافة عمرو إذا لم يكن قد سمع من عمر كما نص على ذلك أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه المراسيل المتوفى سنة ٣٢٧ ص ٢٠١ ط . ثانية ١٤٠٢ هـ =

- ٢- وروي عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(ليس في الخضروات صدقة) (١) .
- ٣- ويحدث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(ليس فيما أُنبت الأرض من الخضرة زكاة) (٢) .

وجسه الدلالة من الحدِيثين :

إنهما يدلان على عدم وجوب الزكاة في الخضروات لأنها ليست مدخراً أو مقتاتة (٣) .

يصلحان للاحتجاج بهما (٤) .

قلت حديث علي رضي الله عنه سنده ضعيف لأن فيه المقر بن حبيب وهو ضعيف جداً كما ذكر ابن حجر (٥) .

= مؤسسة الرسالة ، فإن سماعه هذا من معاذ فير صحيح من باب أولى ، انظر التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحنفي العظيم آبادي ج ٢ ص ٩٧ دار المعاسن للطباعة ، القاهرة - صدقة (١) سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٤ ، ١٥ ، باب ليس في الخضروات صدقة حديث رقم ١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، وانظر نصب الراية في تخريج الأحاديث الهداية للإمام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزليعي سنة ٧٦٢ هـ ج ٢ ص ٣٨٦ ، المكتب الإسلامي - بيروت .

(٢) سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٥ ، وانظر نصب الراية ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٣) انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج ٢ ص ٢٨٠ ، وانظر حاشية إعيانة الطالبين ج ٢ ص ١٦٠ .

(٤) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٦ ، نصب الراية ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٥) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٥ ، وانظر ترجمته في ميزان الاعتدال ، ج ٢ ص ٣١٧ ، والمغني في الضعفاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي سنة ٧٤٨ هـ ج ١ ص ٣٠٨ بتحقيق وتعليق الدكتور

وحديث عائشة رضی الله عنها سنده ضعيف أيضاً لأنه معلول
برواية صالح بن موسى، ضعفه ابن معين وابن أبي حاتم والبخاري
والنسائي والدارقطني (١) .
ثانياً : المعقول :

إن التمس والزبيب والحنطة والسمير تعظم منفعتها لأنها من
الأقوات المدخنة والمقتاتة، فهي كالأنعام في الماشية، حيث تنصر
الوجوب عليها دون سائر الحيوانات، بخلاف غيرها فإنها ليست
مدخنة ولا مقتاتة (٢) .

ويرد عليهم بأن الخضرمثل الأقوات في المنفعة، بل إن نماء
الأرض بها قد يكون أكثر من الأقوات (٣) .

دليل الذهب الثالث:

استدل القائلون بوجوب الزكاة في كل ما يبس ويبقى ويكال بعموم

نور الدين عتر، وفي التعليل المغنى على الدارقطني ج ٢ ص ١٥

أن فيه الصقر بن حبيب وأحمد بن الحارث وكلاهما ضعيف .

(١) أنظر تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٤٠٤، وأنظر ميزان الاستدال ج ٢
ص ٣٠١، نصب الراية ج ٢ ص ٣٨٨، تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٥،
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج ١ ص ٤٦٤ .

(٢) المهذب مع المجموع ج ٥ ص ٤١٣، أحكام الزكاة والصدقة
للككتور محمد عقلة ص ٨١، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان .

(٣) البناية شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني سنة
٥٨٥ هـ ج ٣ ص ١٦٣ ط ١٤٠٠ أولى ٤٠٠ هـ، دار الفكر .

قوله صلى الله عليه وسلم: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً

العشر ٠٠) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم لمعان: (خذ الحب من الحب ٠٠) (٢)

يقضى وجوب الزكاة في جميع ما تناوله لفظ الحب مطلقاً، خرج منه ما لا

يكال وما ليس بحب بفهوم قوله صلى الله عليه وسلم: (ليس في حب ولا

ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق) (٣) فدل هذا الحديث على

انتفاء الزكاة مما لا توسيق فيه وهو مكيال، ففيما هو مكيل يبقى على

المعوم . (٤)

ويورد على هذا الدليل بأن ذكر الأوسق في الحديث ليس إلا لبيان

النصاب الذي تجب فيه الزكاة .

دليل المذهب الرابع :

احتج من قصر الزكاة في الزروع والثمار على الأجناس الأربعة

بالسنة والمعقول :

(١) جرث من حديث سبق تخريججه ص ٣١ .

(٢) أبو داود ، كتاب الزكاة باب (١١) صدقة الزرع حديث رقم ١٥١٦

ج٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٤ ط . دار الدعوة - استانبول - تركيا ،

وابن ماجه ، كتاب الزكاة باب (١٦) ما تجب فيه الزكاة من الأموال ،

حديث رقم ١٨١٤ ج١ ص ٥٨٠ ط . دار الدعوة - استانبول -

تركيا ، سنن الدار قطنى ج٢ ص ١٠٠ .

(٣) مسلم : كتاب الزكاة أول الكتاب حديث رقم (٥) ج١ ص ٦٧٤ ، والنسائي

كتاب الزكاة باب (٢٣) زكاة الحبوب ج٥ ص ٤٠ ، وأحمد ج٣ ص ٥ ،

٠٩٨،٧٣

(٤) المغنى ج٣ ص ٥ ، الروض المربع ص ١٤٠ .

أولاً: السنة:

١- روى ابن ماجه والدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال : (إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب) (١) .

٢- وروى الدارقطنى عن موسى بن طلحة عن عمر بن الخطاب قال : (إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فى هذه الأربعة الحنطة والشعير والزبيب والتمر) (٢) .

٣- وما رواه البيهقى بسنده عن أبى بردة عن أبى موسى ومعاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثهما الى اليمن فأمرهما أن يعلنوا الناس أمر دينهم وقال : (لا تأخذوا فى الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير والحنطة والزبيب والتمر) (٣) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

إنهما قد دلَّ بخطوطهما على قصر الزكاة فى أجناس أربعة، ولا تجب فى غيرها، وإلا لنبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة (٤) .

(١) سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة باب (١٦٦) ما تجب فيه الزكاة من الأموال حديث رقم (١٨١٥) ج ١ ص ٥٨٠ ، لكنه بلفظ " إنما سن الزكاة فى

هذه الخمسة " بزيادة الذرة،

سنن الدارقطنى ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) سنن الدارقطنى ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقى ج ٢ ص ١٤٠ .

(٤) أنظر تفسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاهات سنة

٨٦١هـ ج ١ ص ١٠٢ ، المستصطفى من علم الأصول تأليف الإمام أبى -

وتوقفت هذه الأدلة بأنها ضعيفة من حيث السند ،

قلت الحديث الأول إسناده وإياه لأن فيه محمداً بن عبيد الله المرزسي

متروك (١)

والحديث الثاني ضعيف لانه مرسل، قال أبو زرعة: موسى بن طلحة

ابن عبيد الله عن عمر مرسل (٢) وقاله ابن حجر في التلخيص (٣) .

وأما الحديث الثالث فهو ضعيف أيضاً لانه مرسل، قال أبو زرعة

أبو بردة عن أبي موسى عن معاذ بن جبل مرسل (٤)

وأما قول البيهقي إن روايته ثقاة وهو متصل كما نقله عنه ابن حجر

في التلخيص (٥) فيبد وأن البيهقي حكم على هذه الرواية بالاتصال من

رواية أبي بردة عن أبيه لا عن معاذ وهو قد سمع منه كما ذكر ابن حجر في

تهذيب التهذيب (٦) .

حلمد بن محمد بن محمد الغزالي سنة ٥٠٥ هـ ج ١ ص ٣٦٨ ط .

أولى بالمطبعة الأميرية بمصر، الأحكام في أصول الأحكام لأبي محمد

على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري سنة ٤٥٦ هـ ج ١ ص ٨٣،

دار الكتب العلمية — بيروت ط . الأولى ١٤٠٥ هـ، وإرشاد الفحول إلى

تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني سنة

١٢٥٠ هـ ص ١٧٣ دار الفكر، الروضة الندية ج ١ ص ٢٩٦ .

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٩، وانظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٢٢ ،

وانظر ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٦٣٥ .

(٢) المراسيل ص ٢٠٩ .

(٣) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٦ .

(٤) المراسيل ص ١٦١ .

(٥) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٦ .

(٦) تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٨ .

ويجاب بأن هذا الحديث وإن قال البيهقي إن رواه ثقات وهو متصل إلا أنه لا يقوى على معارضة عمومات الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة المشهورة مما تقدم في الأحاديث الدالة على وجوب الزكاة ، إذ لو صح لنقل نقلاً مشتهراً لا يخفى على أئمة الحديث وعلماء الشريعة ، ثم إن الاقتصار على هذه الأربعة عارضه منهاهير علماء الأئمة جميعاً .
ثانياً : المفتول :

إن ما عداه هذه الأصناف الأربعة لا نص فيها ولا إجماع ولا هو نفس معنى النصوص عليه في علة الاقتيات بها وكثرة نفعها ووجودها ، فلم يصح قياسه عليها ولا إلحاقه بها فيبقى على الأصل (١) .

أقول : ويرد عليهم بأن غير هذه الأصناف الأربعة فيها معنى النصوص عليه وهو الاقتيات وكثرة النفع ، ولأن كان وجوده في تلك الأزمان أو في بعض البقاع مثلاً ، فلا ينفى وجودها في بقاع أو أزمان أخرى .

الترجيح :

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله من وجوب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض مما يستقبله الآدميون عادة للأسباب الآتية :
١- لقوة أدلته .

٢- ولما انفقت له حكمته مشروعية الزكاة إذ المقصود من تشريعها سد خُلَّة الفقراء والمحتاجين .

- ٣- والمحيطة تقضى بوجوبها فى كل ما تثبته الأرض ، وهذا قول إبراهيم النخعى ومجاهد وحما د بن أبى سليمان (١) .
- ٤- لاشتغال أكثر الناس اليوم بزراعتها ، فلو قلنا بانتفاء الزكاة فيها لادى ذلك إلى تعطيل هذا الركن ويقاها أكثر الفقهاء .
فى لآراء المعيش ، والله أعلم .

لقوله تعالى: (وَأَتَّوُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) (١) وهذا يدل على أن وقت إخراج الزكاة إنما يكون يوم الحصاد والجذاز (٢) دون توقف على انتهاء الحمول ، وذلك لأن الحمول غير معتبر لها لائتبه يكمل نموؤه باستحصاده لا ببقائه ، وإنما اشترط الحول لغيرها لائتبه مظنة لكمال النماء في سائر الأموال (٣) .
ثالثاً : خرس (٤) النمر :

اعتبر النمار الخرس طريقاً مشروطاً لمعرفة القدر الواجب إخراجهُ من زكاة الزروع والثمار، وهو مذموب جمهور الفقهاء (٥) خلافاً لأبي حنيفة الذي لم يعتبره طريقاً مشروطاً (٦) وحكى عن الشعبي (٧)

- (١) سورة الأنعام : آية ١٤١ .
- (٢) الجذازان بضم الجيم وكسرها ، القطع ، وانظر المصباح المنير ج ١ ص ١٠٢ .
- (٣) المغنى ج ٣ ص ٧ ، المجموع ج ٥ ص ٣٦١ ، الاختيار ج ١ ص ١١٣ .
- (٤) الخرس : مصدر خرس بخرس بضم الخاء وكسرها وهو حنز ما على النخل من الرطب تمرأ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٢٧ ، وانظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني سنة ٨٥٢ هـ ج ٣ ص ٣٤٤ دار المعرفية بيروت ، الخرخسي على مختصر سيدي خليل لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرخسي سنة ١١٠١ هـ ج ٢ ص ١٧٤ ، دار الفكر .

- (٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٦ ، المجموع ج ٥ ص ٤٧٨ ، المغنى ج ٣ ص ١٤
- (٦) البناية ج ٣ ص ١٧٢ ، سبل السلام ج ٢ ص ١٣٤ ، نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٧) هو عامر بن شراحيل الشعبي يفتح المعجمة أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، أدرك خمسمائة من الصحابة ، ولد لست سنين مضت من خلافة عمر على المشهور ، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين سنة ، روى له الستة ، انظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧١ ، طبقات الحفاظ ص ٤٠ ، تقريب التهذيب ص ١٦١ .

والشورى (١) أنه بددعة (٢) .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل من يقوم بخرص التمار حفاظاً على حق الفقراء، وتمكيناً لأرباب الأموال من الانتفاع بأموالهم وغلاتهم، ومن التصرف فيها، وسدّاً لباب الخيانة، وقطعاً لأسباب التحايل من ضمفاهم الإيمان خشية أن يضيعوا حق السائل والمحروم (٣) .

رابعاً : تسمية المقدر الواجب بكيفية السقى :

رأى الشارع الحكيم مصالح أصحاب الزروع والثمار في القدر الواجب إخراجها من الزكاة فجعل المقدر متفاوتاً حسب المونة والكلفة، فلن كان السقى بكلفة ومونة فالواجب العشر ونصف العشر، وإن كان السقى بخير كلفة ومونة فالواجب العشر وأما إن كان السقى بهما معاً فالواجب ثلاثة أرباع العشر (٤) .

قال معاذ رضى الله عنه : (بعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي (٥)

- (١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الثورى أبو عبد الله الكوفى ثقة حافظ نقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون سنة روى عنه الستة، تقريب التهذيب ص ١٢٨، طبقات الحفاظ ص ١٥، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٠٣ .
- (٢) البناية ج ٣ ص ١٢٢، المغنى ج ٣ ص ١٤٠ .
- (٣) فاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول للشيخ منصور على ناصف ج ٢ ص ١٢٧ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، سبل السلام ج ٢ ص ١٣٥، المغنى ج ٣ ص ١٥٠ .
- (٤) المغنى ج ٣ ص ١٠٢، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٢، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٢ .
- (٥) الدوالي : جمع دالية وهى دلو ونحوها، وخشب يصنع كهيئة الصليب ويشد برأس الدلو ثم يؤخذ حبل فيربط طرفه بذلك، وطرفه بجذع قامة .

نصف العشر (١) .
خامساً : الوجوب بعد تصفية التلة :

إن زكاة الحبوب لا تؤخذ إلا بعد التصفية كما لا تؤخذ زكاة
الثمار إلا بعد الجفاف حيث إنها تأخذ في الاعتبار تكلفة الإستهاء
وفيرها من المصروفات الأخرى (٢) .
سادساً : فورية الوجوب :

يجب إخراج زكاة الزروع والثمار على الفور دون تراخٍ لقوله تعالى :
(.. وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ..) (٣) على ما ذهب إليه الجمهور (٤)

= على رأس البئر ويسقى بها فهي فاعلة بمعنى مفعولة، انظر المصباح المنير
ج ١ ص ٢١٣ .

(١) رواه النسائي في كتاب الزكاة باب (٢٥) ما يوجب العشر وما يوجب نصف
العشر ج ٥ ص ٤٢ .
(٢) المجموع ج ٥ ص ٥٣١-٥٣٢، المغني ج ٣ ص ٧-١، وانظر الشرح الصغير
لاحمد بن محمد بن أحمد الدردير الموجود بها مش بلغة المسالك لأقرب
المسالك سنة ١٢٠١هـ ج ١ ص ٢١٤ ط الأخرى ١٣٧٢هـ مطبعة مصطفى
الباي الحلبي بمصر .

(٣) سورة الانعام : آية ١٤١ .

(٤) المجموع ج ٥ ص ٣٣٣، وانظر كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس
ابن إدريس البهوتي سنة ١٠٥١هـ ج ٢ ص ٢١٨ مطبعة الحكومة بمكة
١٣٩٤هـ، وانظر المحرر في الفقه للإمام مجد الدين أبي البركات سنة
١٥٢هـ ج ١ ص ٢٢٤، دار الكتاب العربي - بيروت، روضة الطالبين ج ٢
ص ٢٠٤، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد
ابن حنبل لأبي الحسن علي سليمان المارودي سنة ٨٨٥هـ ج ٣ ص ١٨٦ =

فلان آخرها بعد التمكن من اخراجها ثم وأصبح ضامناً، وإن لم يستطع فله تأخيرها حتى يتمكن، فلو تلف المال بعد الحول وبعد التمكن لزمت الزكاة، وإن تلف بعد الحول وقبل التمكن فلا إثم عليه ولا ضمان وقد أوجبها الحنفية على التراخي (١) .
سابعاً : كيفية الآداء :

إنهما زكاة تؤدى عيناً أو نقداً، ونفى حال أدائها نقداً يجب أن يُقوم مقدار الزكاة العيني بالقيمة السوقية الجارية يوم الحصاد والتخزين، وليس يوم اخراج الزكاة (٢) .

= ط . ثانية دار إحياء التراث العربي ٤٠٠ هـ، منتهى الإرادات ج ٢ ص ٢٠٢ ،
منار السبيل في شرح الدليل ص ١٩٨ .
(١) انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٢ ص ٢٧١ ،
وانظر البنائية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ
ج ٣ ص ١٢ ، ط . الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار الفكر - بيروت ، وانظر
تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٢) محاسبة الزكاة ص ١١٣ .

الفصل الأول

أقوال الفقهاء في مشروعية زكاة الزيتون،

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القائمون بالوجوب وأدلتهم .

المبحث الثاني: القائمون بعدم الوجوب وأدلتهم .

المبحث الثالث: سبب الخلاف ومناقشة الأدلة والترجيح ،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سبب الخلاف .

المطلب الثاني: مناقشة الأدلة ، وفيه فرعان :

الفرع الأول: مناقشة أدلة الفريق الأول .

الفرع الثاني: مناقشة أدلة الفريق الثاني .

المطلب الثالث: الترجيح .

إن مما تجدر الإشارة إليه، ونحن بصدد الحديث عن زكاة السزوع
والتمسار أن نبيين حكم زكاة الزيتون لكونه من أهم المصادر الاقتصادية لبلادنا.
وقد اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة فيه إلى مذاهب نبيينها في بحثين :

المبحث الأول

القائلون بالوجوب وأدلتهم

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في القديم وأحمد في رواية إلى
وجوب الزكاة في الزيتون، وهو مذاهب الزهري (١) والأوزاعي (٢) والليث (٣)،
والثوري وأبي ثور (٤)، وبه قال ابن عباس وعمر رضي

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن
الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الأزهري أبو بكر النخعي الحافظ مستشرق
على جلالاته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين
ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين روى له السنة، تقرب التهذيب ص
٣١٨، طبقات الحفاظ ص ٤١، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو النخعي ثقة جليل
إمام أهل الشام في وقته نزح إلى بيروت ولد سنة ثمان وثمانين ومات في
الحمّام سنة سبع وخمسين ومائة، روى عنه السنة، تقرب التهذيب ص ٢٠٧،
طبقات الحفاظ ص ٨، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٨.

(٣) هو ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه
إمام مشهور أحد الأعلام ولد سنة أربع وتسعين ومات في شعبان سنة
خمس وسبعين ومائة روى له السنة، تقرب التهذيب ص ٢٨٧، طبقات
الحفاظ ص ١٠١، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٢٤.

(٤) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي أحد المجتهدين
أبو ثور الفقيه صاحب الشافعية ثقة مات سنة أربعين ومائتين، انظر
الكشاف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي سنة
٧٤٨ هـ ج ١ ص ٣٦ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط ١٠ وليس
١٤٠٣ هـ، وانظر طبقات الشافعية ص ٢٢.

اللله عنهم
(١) .
الأدلة:

استدل القائلون بوجوب زكاة الزيتون ، وهم الحنفية والمالكية ومسن
واقفهم بالمنقول من الكتاب والسنة والآثار والمعقول :

أما المنقول :

أولاً : من الكتاب :

١- قوله تعالى : ((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ
وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرًا وَالرَّيْحَانُ وَالسُّمَّانُ مَتْنَابًا وَغَيْرَ مُتْنَابٍ كُلًّا
مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتَى حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) (٢)

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٦ ، أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله
المعروف بابن العربي ت سنة ٤٣ هـ ج ٢ ص ٧٥٣ ط . الثانية عيسى البابي
الحلبي ، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٥٢ ، التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي
عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالسواق ت سنة
٨١٧ هـ ج ٢ ص ٢٨٠ ط . ثانية ١٣٩٨ هـ دار الفكر ، الخرشي ج ٢ ص ١٧١ ،
روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٢ ص ٢٣١ ، الميزان الكبرى ج ٢ ص ٥ ،
رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ١٠٢ ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج
لابن حجر الهيثمي ج ٣ ص ٢٤٤ المطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم
العبادي دار صادر ، المغني ج ٣ ص ٦ ، الإنصاف ج ٣ ص ٨٩ .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

وجه الدلالة من الآية:

إنَّ الله تعالى قد أمر بليلته الحق في هذه الآية الكريمة وهو الرزقة المفروضة، وهذا عائد إلى جميع المذكور في الآية بحدك ذلك على

أنَّ الزيتون محل لوجوب الزكاة فيه (١) .

٢- وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)) (٢) .

وجه الدلالة:

إنَّ الله تعالى قد أمر بالإنفاق مما أخرجت الأرض وهو عام في جميع الخارج، وليس ههنا نفقة واجبة غير الزكاة (٣) .

ولما كان الزيتون مندرجاً في هذا العموم دلَّ ذلك على وجوب الزكاة فيه .
٣- وقوله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا)) (٤) .

وجه الدلالة:

إنها آية عامة حيث أضيفت الصدقة إلى جميع الأموال، والجمع المضاعف من الفاظ العموم فيقضى بوجوب الأخذ من سائر أصنافه (٥) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٨، التفسير الكبير للرازي ج ٣ ص ٢٢٥، تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي السائيس ج ١ ص ٢٣٢، ط ١٣٧٣-١٦٥٣م، أحكام الزكاة والصدقة ص ٨٣، ٨٤ .

(٢) سورة البقرة: آية ٢٦٧ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٤، أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٨ والتفسير الكبير للرازي ج ٧ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٤) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٣٥، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١١٨ =

أقول : والزيتون من هذه الأموال فوجبت فيه الزكاة .
ثانياً : من السنة :

استدلوا من السنة بأحاديث كثيرة منها :

١- ما رواه معاذ وابن عمر وجابر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما سقت السماء فقيه العشر وما سقى بالساقية)^(١) فنصف العشر) (٢) .

٢- وما رواه الجماعة^(٣) إلا مسلماً من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت السماء والعيون أو كان عشراً العشر وما سقى بالنضح نصف العشر)^(٤)

٣- وما رواه مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت الأثمار والقيم العصور ، وفيما سقى بالسائية نصف العشر) (٥) .

= وانظرا لإحكام في أصول الأحكام لابن الحسن على بن أبي علي بن محمد الآمدي ج ٢ ص ٤٠٥ دار الحديث بجوار الجامع الأزهر .

(١) الساقية : هي القناة الصغيرة وسمى بذلك لأنها تسمى الأرض ، انظر المصباح المنير ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ ، هكذا ورد في أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٦ وهو تصحيف من السائية على ما ورد في الصحاح والسنن .
(٢) روى هذا المعنى عن جميع من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلغوا درجة التواتر ، وقد أخرجتها كتب السنة ، انظر البخاري ج ٢ ص ١٣٢ ، مسلم ج ١ ص ٦٧٥ ، أبو داود ج ٢ ص ٢٥٢ ، الترمذي ج ٣ ص ٣١ ، النسائي ج ٥ ص ٤١ ، ابن ماجه ج ١ ص ٥٨٠ ، مسند أحمد ج ٣ ص ٣٤١ ، ٣٥٣ .
(٣) الجماعة : هم أصحاب الأئمة الست وهم : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، تقريب التهذيب ص ٥ ، أسهل السلام ج ١ ص ١٢ - ١٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣١ .

(٥) سبق تخريجه ص ٣٠ .

وجهه الدال لقن هذه الأحاديث وما في معناها :

إن (ما) بمعنى الذي ، والذي من ألفاظ العموم (١) بضمها
يوجب الحق في جميع أصناف الخارج ويشمل كل ما نبت من الأرض
ومنه الزيتون . فلذلك وجبت فيه الزكاة (٢) .

ثالثاً : من الآثار :

واحتجوا بعدة آثار منها :

١- ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه جعل في الزيت العشر (٣) .

٢- روى أبو عبيد (٤) بسنده عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه أخذ من الزيتون الصدقة من كل خمسة أوسق من

زيتيه من عشرة أمداد مسدداً (٥) .

(١) أنظر كشف الأستار على أصول البيهقي لعبد العزيز أحمد البخاري ج ١

ص ١٨٠ دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٦٤ هـ ١٩٧٤ م ، أصول السرخسي

للإمام الفقيه الأضولي النظاري أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل

السرخسي ص ١٠٤ هـ ج ١ ص ١٥٧ دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت

- لبنان ، إرشاد الفحول ص ١٢١ ، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي

ج ٢ ص ١٨ ط ٣ الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، المكتب الإسلامي - بيروت .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٩ ، بداية المجتهد ج ٣ ص ٢٥٣ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١٢٢ باب ما ورد في الزيتون .

(٤) هو القاسم بن سلام بالتشديد البغدادي القاضي أبو عبيد الإمام المشهور

فقيه فاضل مصنف أحد الأعلام ، ولي قضاء طرطوش وفسر غريب الحديث

وصنف كتباً ومات بمكة المكرمة سنة أربع وعشرين ومائتين ، طبقات الحفاظ

ص ١٨٢ ، تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤١٧ .

(٥) الأئمة ص ٢٠٠ .

- ٣- وما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : (في الزيتون الزكاة) (١) .
- ٤- وروى أبو عبيد بسنده عن ابن عباس قال : الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزيت ^(٢) والسلت ^(٣) .
- ٥- وما ورد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : الزكاة في خمس : في البر والشعير والأعشاب والنخيل والزيتون ^(٤) .
- ٦- قال البيهقي : وأصح ما روى في الزيتون قول الزهري : (مضت السنة في زكاة الزيتون أن تؤخذ من عصر زيتونه حين يحصره فيما سقت السماء والأشجار أو كان بعلاً العشر وفيما سقى برشاً ^(٥) الناضح نصف العشر ^(٦) .
- ٧- وروى أبو عبيد بسنده أيضاً عن ابن شهاب أنه سئل عن رجل له زيتون فقال : تؤدى الزكاة من زيته حين يحصر فما كان بعلاً أو يسقى بالسماء ففيه العشر، وما كان يسقى بالرشا ففيه نصف العشر ^(٧) .
-
- (١) ذكره ابن حجر في التلخيص ج ٢ ص ١٧٦ وعزاه إلى صاحب المهدب مسروياً عن ابن عباس ونقل تضعيف النووي له، فنظر المهدب مع المجموع ج ٥ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .
- (٢) السلت : ضرب من الشعير ليس له قشر يشبه الحنطة، انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٤، القاموس المحيط ج ١ ص ١٥٦ .
- (٣) الأُمّوال ص ١٦١ .
- (٤) ذكره ابن حجر في التلخيص ج ٢ ص ١٧٧-١٧٨ وعزاه إلى الحاكم في تاريخ نيسابور .
- (٥) الرشا : الذي يتوصل به إلى الماء، انظر النهاية في فريب الحديث والأثر ج ٢ ص ٢٢٦ وفي المصباح المنير ج ١ ص ٢٤٤ بمعنى الحبل .
- (٦) السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١٢٥ .
- (٧) الأُمّوال ص ٢٠١ .

٨- وروى البيهقي بسنده عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون

فقال فيه العشر (١) .

وجه الدلالة من هذه الآثار:

إن هذه الآثار تدل بمجموعها على وجوب الزكاة في الزيتون

وهي نص في المسألة .

أما من المعتبر :

فالزكاة إنما المقصود بها سدّ الخلة للفقير والمحتاج وذلك لا يكون غالباً إلا قيمياً هو قوت، والزيتون قوت يدخل ذاته ويدخر زيته فأشبهه التمر والزبيب (٢) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١٢٥، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للإمام عبد الرحمن السيوطي سنة ١١١١هـ ج ١ ص ٢٥ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٥ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٥٣، المغنّي ج ٢ ص ٣ ، بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٣ .

المبحث الثمانى

القائلون بعدم الوجوب وأدلتهم

ذهب الشافعى فى مذهبه الجديد وأحمد فى المعتمد إلى عدم وجوب الزكاة فى الزيتون وهو قول ابن أبى لىلى (١) والحسن بن صالح وأبى عبيد (٢) .

الأدلة:

استدل القائلون بعدم وجوب الزكاة فى الزيتون بالسنة والأثر والمعقول:

أولاً: من السنة:

١- ما رواه معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: (فيمسا سقت السماء والبعل والسيل العشر، وفيما سقى بالنضح

نصف العشر يكون ذلك فى التمر والحنطة والحبوب فأما القنأه والبطيخ

والرمان والقصب والخضر فعفو عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم) (٣)

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى لىلى يسار ويقال بلال ويقال داود بن بلال

الأنصارى الأوسى أبو عيسى قاضى الكوفة ولد لست بقرين فى خلافة عمر ومات

سنة إحدى وسبعين وألصواب سنة ثلاث وثمانين فى وقعة الجمام، أنظر

تقريب التهذيب ص ٢٠١، طبقات الحفاظ ص ٢٦، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥٨

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٥٦، المغنى ج ٣ ص ٧، الكافى فى فقه الإمام أحمد ج ١

ص ٣٠١ الميزان الكبرى ج ٢ ص ٥، رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ص ١٠٢،

روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣١، منار السبيل ص ١٨٥ .

(٣) رواه الدارقطنى فى سننه ج ٢ ص ٩٧، والبيهقى فى سننه

ج ٢ ص ١٢٩ وأنظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٥ .

٢- وما رواه ابن ماجه والدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال : (إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فى الحنطة والشعير والتمر والزبيب) (١) .

٣- وما رواه البيهقى بسنده عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحشهما إلى اليمن فأمرهما أن يعلما الناس أمر دينهم وقال : (لا تأخذوا فى الصدقة إلا من هذه الأضفاف الأربعة : الشعير والحنطة والزبيب والتمس) (٢) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

إنها تدل بعبارته النص (٣) على قصر الزكاة فى هذه الأضفاف المذكورة ، والزيتون ليس منها ، فدل ذلك على عدم وجوب الزكاة فيه .

ثانياً : من الأثر :

روى يحيى بن آدم (٤) بإسناده أن سفيان بن عبد الله الثقفى

كتب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه - وكان عاملاً له على الطائف - فكتب إليه : أن قبَّله حيطاناً فيها كرم وفيها من الزيتون (٥) والرومان وما

(١) سبق تخريجه ص ٤٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٧ .

(٣) هى دلالة اللفظ على الحكم المسوق له الكلام أصالة أو تبعاً بلا تأمل ، انظر تفسير النصوص ج ١ ص ٤٦٩ .

(٤) وهو أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الكوفى مولى بنى أمية ثقة حافظ فاضل أحد الأعلام روى له الجماعة سنة ثلاث ومائتين ، تقريب التهذيب ص ٣٧٣ ، طبقات الحفاظ ص ١٥٦ ، الكاشف ج ٣ ص ٢١٨ .

(٥) الزيتون : الخوخ ، انظر النهاية ج ٣ ص ٤٢٩ .

هو أكثر غفلة من الكروم أضعافاً ، فكتب إليه يستأمره في العشر، فكتب إليه عمر إنه ليس عليها عشر، قال هي من العِضَاء (١) كلها فليس عليها عشر (٢) .

وجه الدلالة:

دل هذا الأثر بخطوقه (٣) على عدم الزكاة في الفُرْسِينِ والرومان ولما كان الزيتون كثير الغلة مثلها فقد دخل في هذا النص، فلم تجب فيه الزكاة .

ثالثاً : من المعقول : جملة ذلك في قولين :

أولهما : إن الزيتون مما لا يقتات به ولا يدخله بأساً فأشبهه الخضروات ، والخضروات لا زكاة فيها لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) العِضَاءُ : هو كل شجر له شوك، انظر فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي سنة ٣٥٠هـ ص ٣٧ ط . أخيرة ١٣٩٢هـ ١٧٢٢م بالنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٣ ص ٢٥٥، المعجم الوسيط ج ٢ ص ٦٠٧ .

(٢) السنن الكبرى ج ٤ ص ١٢٥ وانظر الخراج ليحيى بن آدم القرشي سنة ٢٠٣ ص ١٤٧، مكتبة دار التراث ط . الثانية ، مطابع المختار الإسلامي .

(٣) المغطوق : هو ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق ، انظر الأحكام في أصول الأحكام للامام النجاشي ج ٣ ص ٩٣ دار الكتب العلمية - بيروت .

(ليس فسى الخضروات زكاة) (١) ، فكذا الزيتون (٢) .
ثانيهما : إن الزيتون مما يوكل إداماً فلا زكاة فيه ، وأيضاً
فلأن التين أنفع منه في القوت ولا زكاة فيه ، فهو أولى
بعدم الزكاة ، فإله الشافعي في الجديد (٣) .

(١) سنن الدارقطني ج ٢ ص ٩٦ ، باب ليس في الخضروات صدقة ، حديث رقم (٤) .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٥٢ ، المغني ج ٣ ص ٧٠ .

(٣) المجموع ج ٥ ص ٤٥٥ ، المهذب مع المجموع ج ٥ ص ٤٥٢ ، كفاية الأختيار في حل غايبة الاختصار لأبي بكر بن محمد الحسيني الحنفي الدمشقي ج ١ ص ٩٥ عند الجواز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ١٦٣١ هـ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

المبحث الثالث

سبب الخلاف ومناقشة الأدلة والتركيب

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : سبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلاف الفقهاء في وجوب زكاة الزيتون وندمها إلى اختلافهم فيه، هل هو مما يقتات به وتدخر غلته أم لا ؟
فمن رأى أنه قوت، ويمكن ادخار غلته، وهم أصحاب المذهب الأول، قال بوجوب الزكاة فيه، ومن رأى أنه ليس بقوت ولا يدخر يابساً كالخضروات، قال بعدم وجوب الزكاة فيه (١) .

المطلب الثاني : مناقشة الأدلة : وفيه فرعان :

الفرع الأول : مناقشة أدلة الفريق الأول :

أولاً : من جهة الكتاب :

الرد على الدليل الأول :

استدل الحنفية ومن وافقهم بعموم قوله تعالى : ((وَأَنْزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ

حَصَادِهِ)) (٢) .

وقد نوقش من وجوه :

الأول : إن الآية منسوخة (٣) .

-
- (١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٤، الميزان الكبرى ج ٢ ص ٥٥ .
 - (٢) سورة الأنعام : آية ١٤١ .
 - (٣) تفسير آيات الأحكام للسايس ج ١ ص ٢٣٢ .

ويجاء عن دعوى النسخ بأنها باطللة، بدليل اتفاق الأئمة على وجوب الحق في كثير من الحبوب والثمار وهو العشر ونصف العشر (١) .
الثاني : وعلى فرض أنها محكمة غير منسوخة فليس المراد بها الزكاة الشرعية، لانها مكينة والزكاة فرضت بالمدينة بدليل ذكر الرمان فيها مع أنه لا تجب فيه الزكاة .

ويجاء عنه بأن المراد بها الزكاة لأن الأمر للوجوب ولم يسغ صوفه إلى الدب إلا بدليل ولا دليل، ولأنه لو كان كذكر ولوجب أن يرد به النقل متواتراً لمعم الحاجة إليه، فلما لم يرد متواتراً ولم يعرف ذلك عامة السلف والفقهاء تبين أن الدب غير مراد، فدل ذلك على أنه العشر ونصف العشر (٢) .

الثالث : إن الزكاة لا تخرج إلا بعد التنقية لا يوم الحصاد ، فدل هذا على أنه لم يرد به الزكاة .

ويجاء عن ذلك بأن الحصاد اسم للقطع فمتى قطعه تعين عليه إخراج العشر، كالخضروات إنما يخرج الحق منها يوم الحصاد ولا شيء غيره ، فكان الله قال : وآتوا الحق الذي يجب يوم حصاده بعد التنقية ، فدل هذا على أن المراد به الزكاة (٣) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٢٦ - ١٢٧ ، وانظر التفسير الكبير للرازي ج ١٣ ص ٢٢٥ ، وتفسير آيات الأحكام للسايس ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٢٧ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٢٧ ، التفسير الكبير للرازي ج ١٣ ص ٢٢٥ .

الرابع : إن الله أوجب هذا الحق يوم الحصاد ولا يكون ذلك إلا بعد استحكام الشجرة وبقاتها، أما ما أخذ قبل بلوغ وقت الحصاد فلم يتناوله اللفظ، ومع ذلك فإن الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخل في عموم اللفظ .

وأجيب بأن الحصاد اسم للقطع والاستئصال، قال تعالى: ((حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ)) (١) (٢) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة: (.. ترون أوياش (٣) قرش احصد وهم حصداء) (٤) ، فيوم حصاده هو يوم قطعه ، يكون ذلك في الخضضورات وفي الثمار كلها ، ومنها الزيتون والرمان لشمولها اسم الحصاد ، وذكر الحصاد في الآية قطع احتمال أن الحق قد يلزم بخروجه قبل قطعه وأخذه ، وأما أن الحق لا يجب إخراجه بنفس خروجه وبلوغه حتى يحصل في يد.

(١) سورة الأنبياء : آية ١٥ .
(٢) أي مستأصلين كالزراع المحصود بالمعاجل ، انظر فتح القدير الجامع بسين فنى الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن على بن محمد الشوكانى ج ٣ ص ٤٠١ ط . الثانية ١٣٨٣ هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، وانظر تفسير الجلالين لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى ، وجلال الدين عبيد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ص ٤٢٧ ، مكتبة المعلم الدينية - بيروت - لبنان .

(٣) الأوياش : الأخلاط والسفلة ، انظر القاموس المحيط ج ٢ ص ٣٠٣ .
(٤) جزء من حديث طويل رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير باب (٣١) فتح مكة ، حديث ٨٤ ج ٢ ص ٤٠٥ ، وأحمد في مسنده ج ٢ ص ٥٣٨ .

صاحبه ، فدل ذلك على أن الزكاة إنما تجب فيما حصل في يده لا فيما تلف منها (١) .

وأيضاً الضمير في قوله "حصادة" يجب عوده إلى أقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والرمان ، فوجب أن يكون الضمير عائداً إليه (٢) .

٢- الرد على الدليل الثاني :

واستدلوا بقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مِنْ طَعْنَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ..)) . (٣) .

وتوقش هذا الدليل من وجوه :

الأول : إن النفقة لا يراد بها الزكاة .

وأجيب عن ذلك من وجهين :

أحدهما :

إن أمي الكتاب وردت بذلك ، قال تعالى : ((وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) (٤) وقال : ((.. وَلَا يُنْمَسُوا الْخَبِيثَاتُ مِنْهُ فَتَقْتُلُونَ ..)) (٥)

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٨ .

(٢) تفسير الكبير للرازي ج ١٣ ص ٢٢٥ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .

(٤) سورة التوبة : آية ٣٤ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .

ثانیهما :

إن الأمر فی قوله تعالی " أنفقوا " للوجوب ولا نفقة واجبة فی هذه
الآیة لغير الزكاة والعشر، وأما النفقة علی النفس والنزوح والأولاد . فواجبة
أصلاً لا تحتاج إلى أمر، فلا معنى لحمل الآیة علیه (١) .
الثانی : إن النفقة فی الآیة محمولة علی صدقة التطوع (٢) .

وأجیب عن ذلك من وجهین أيضاً :
أحدهما :

إن الأمر فی الآیة للوجوب ، وضمیر جائز صرفه إلى الذنب إلا بدلیل .
ثانیهما :

قوله تعالی : ((وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِينَ إِلَّا أَنْ تَخْمِضُوا فِيهِ)) (٣)
فدل ذلك علی الوجوب لأن الإغماض إنما يكون فی اقتضاء الدين
الواجب ، فأما ما ليس بواجب فكل ما أخذ منه فهو فضل وريح
فلا إغماض فيه (٤)

أقول : ولم يرتض ابن العربي قصر الإغماض علی الوجوب، ورأى أنه
ينسحب علی الذنب (٥) .

-
- (١) أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص ١٧٨ .
(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٣٤، الجامع لأحكام القرآن ج ٣
ص ٣٢٦ .
(٣) سورة البقرة : آیة ٢٦٧ .
(٤) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٨ - ١٧٦ .
(٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٣٥ .

٣- الرد على الدليل الثالث:

ورد على استدلالهم بقوله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا)) (١) بأنه ليس المراد بها الزكاة المفروضة، وإنما هي كهارة للذنوب التي اقترفها بعض من تأخر عن غزوة تبوك (٢) .

وأجيب: بأن المراد بها الزكاة المفروضة، لأن دلالة

الآية ظاهرة على وجوب الأخذ من سائر المسلمين لاستواء الجميع في أحكام الدين إلا ما خصه الدليل، ولم يثبت خبر التخصيص لهؤلاء القوم، فدل ذلك على أنها الزكاة المفروضة، إذ ليس في أموال الناس حق سواها (٣) .

ثانياً: من جهة السنة:

ورد على استدلالهم بحديث معاذ وابن عمر وجابر في العشر

(١) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

(٢) وهم: كعب بن مالك، ومرارة بن الربيع، وهلال بن أبي أمية، وقد اختلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، وكانت في رجب سنة تسع، انظر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري سنة ٢١٨ هـ ج ٤ ص ١١٥، ٢٢٤، ٢٢١، ٢٢٢ مكتبة الجمهورية، زاد المعاد ج ٣ ص ١١، جامع البيان للطبري ج ١١ ص ١٧-١٨، روح المعاني للأوسى ج ١٠ ص ١٤، في ظلال القرآن للسيد قطب ج ٤ ص ٢١٩ ط. السابعة ١٣٩١ هـ دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٣٥٦ .

ونصف العشر بأنه حديث عام مخصوص بحديث موسى بن طلحة (ليس في الخضروات صدقة) (١) .

وأجيب بأنه حديث ضعيف نفيه مروان بن محمد السنجاري (٢) ضعيف ، ضعفه الدارقطني وابن حبان (٣) .

وعلى فرض صحته فلان الاعتراض به على حديث معاذ في العشر ونصف العشر فيبر مسلم ، لانه حديث صحيح تلقته الأمة بالقبول وصلوا به ، فهو في حيز التواتر ، خلافاً لحديث موسى بن طلحة فإنه ضعيف ومختلف في العمل به ، ومتى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران أحدهما متفق على استعماله والآخر مختلف في العمل به ، كان المتفق عليه قاضياً على المختلف فيه خاصاً كان أو عاماً (٤) فتعين أن يكون خبر معاذ قاضياً على خبر موسى بن طلحة ، وعليه فيكون مستعملاً في الجميع (٥) ومثله الزيتون .

(١) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٢) المنجاري: بكسر السين مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة بينها وسين الموصل ثلاثة أميال ، انظر معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ج ٣ ص ٢٦٢ ط . دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ١٣١١هـ - ١٩٩١م .

(٣) انظر كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان ابن أحمد بن أبي حاتم التميمي سنة ٣٥٤هـ ج ٣ ص ١٤ دار الؤسى حلب ط . ثانية ٤٠٢هـ ، ميزان الاعتدال ج ٤ ص ١٢ ، تفسيرهيب التهذيب ص ٣٣٣ .

(٤) كشف الأستار ج ١ ص ٢١٢ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٦ .

وأما الحدیثان الآخران فالرك عليهما والجواب عنهما كالسر

والجواب عن الحدیث الأول .

ثالثاً : من جهة الآثار :

وأما الآثار الواردة في الزيتون فقد ورد على استدلالهم بها أنها

ضعيفة وبيان ذلك كما يلي :

١- إن أثر عمر رضي الله عنه الأول ضعيف ، رواه البيهقي وقال إسناده منقطع وروايه ليس بقوي^(١) ، وقد أزال الحافظ ابن حجر الإبهام عن الراوي فقال ، الراوي له عثمان بن عطاء ضعيف^(٢) .

٢- وأما أثر عمر رضي الله عنه الثاني فضعيف أيضاً ، لوجود ثلاثة رواة على التوالي تكلم فيهم وهم : نعم بن حماد وإسماعيل بن عياش ومحمد ابن إسحاق .

أما نعم بن حماد فصدوق يخطئ كثيراً^(٣) وأما إسماعيل بن عياش فصدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخلط في غيره^(٤) وأما محمد ابن إسحاق فصدوق يدلّس وروى بالتشيع والقدر ، وهو هنا لم يصح بالتحديث^(٥) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١٢٦ .

(٢) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٦ ، وانظر تقريب التهذيب ص ٢٣٥ ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣) انظر تقريب التهذيب ص ٣٥١ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

(٥) المرجع السابق ص ٢١٠ .

٣— وأما أثر ابن عباس رضى الله عنهما الأول فقد ذكره النووي في المجموع وضعفه^(١)، وقد أخرج ابن أبي شيبة، وفي إسناده ليث بن أبي سليم^(٢).

٤— وأما أثر ابن عباس الثاني ففيه كل من عمران بن داود العموم صدوق بهم رمى برأى الخوارج^(٣) وليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك^(٤).

٥— وأما أثر عائشة رضى الله عنها ففي إسناده عثمان بن عبد الرحمن وهو الواقفي، متروك الحديث، قاله البخاري والنسائي والدارقطني^(٥)

وأما الأثر المروي عن الزهري فليس فيه إلا عبد الله بن صالح كاتب الليث هو صدوق كثير الخلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة كما قال ابن حجر^(٦) وقيسة رجال إسناده ثقات.

وبجواب عن ذلك بأنه وإن كانت تلك الآثار ضعيفة إلا أنها وردت بطرق متعددة فيقوى بعضها بمعضاً، وقد ترجمت

-
- (١) المجموع ج ٥ ص ٤٥٣.
 - (٢) ذكر ذلك صاحب تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٧٦.
 - (٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٤.
 - (٤) المرجع السابق ص ٢٨٧.
 - (٥) انظر ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٤٣، الضعفاء الصغير للبخاري محمد بن إسماعيل سنة ٢٥٦هـ ص ٨٥ دار المعرفنة — بيروت، ط. أولى ١٤٠٦هـ، الضعفاء والمتروكون لأحمد بن علي بن شعيب النسائي سنة ٣٠٣هـ ص ٢١٥ دار المعرفنة — بيروت ط. أولى ١٤٠٦هـ.
 - (٦) تقريب التهذيب ص ١٧٧.

بموافقتها للنصوص العامة وبما قاله البيهقي في سننه : (وأصح ما روى فيه قول ابن شهاب الزهري : مضت السنة في زكاة الزيتون أن تؤخذ ممن عصر زيتونه حين يعصره فيما سقط السماء والآنهار أو كان بعلاً العشر، وفيما سقى برشاء الناضح نصف العشر) (١).

الفرع الثاني : مناقشة أدلة الفريق الثاني :

نوقشت أدلة الإمام الشافعي رحمه الله ومن معه على عدم

وجوب زكاة الزيتون بما يأتي :

أولاً : من جهة السنة :

١- رد على احتجاجهم بحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقط السماء والبعل والسيل العشر

..... الحديث) بأنه ضعيف فلا يصلح للاحتجاج به ، وقد بينت

فيما سبق أسباب ضعف الحديث (٢) .

٢- ورد على احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب بأنه ضعيف لا يصح كما

سبق بيانه (٣) .

٣- وأما حديث أبي بردة الذي رواه البيهقي ، وقال رواه ثقات وهو متصل ،

فلا يقوى على معارضة عمومات النصوص الثابتة المشتهرة كما سبق بيانه (٤)

هذه روايته عن أبيه ، وأما روايته عن معاذ فمرسلة

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٤ ص ١٢٥ .

(٢) انظر ص ٤٣ .

(٣) انظر ص ٤٨ .

(٤) انظر ص ٤٩ .

كما بينته سابقاً (١) .

ولو سلمنا بصحة الأحاديث السابقة فقد تأولها بعض العلماء

والفقهاء بتأويلات :

أولها : إنها لم يكن ثمة فيها من الأصناف الأربعة (٢) .

ثانيها : إن معاذاً رضى الله عنه استعمل على هذه الأصناف دون غيرها (٣) .

ثالثها : إن الحصر فيها من قبيل الحصر الإضافي (٤) .

رابعاً : من جهه الأثر :

ويرد على ذلك بأن فيه مجهولاً وهو جعفر بن نجيع السعدي

المدني (٥) .

فيتوقف الحكم على ثبوت عدالة هذا الراوي، ولكن وجدت الإمام

مالكا أوردته في موطنه ، واعتبره من السنة التي لا اختلاف فيها عنده،

وصح بأنه سمعه من أهل العلم (٦) .

(١) انظر ص ٤٨ .

(٢) انظر الموارد المالية في الدولة الإسلامية للدكتور يوسف عبد القصور

ص ٥٦ دار الطباعة المحمدية .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٩ .

(٤) أي بالنسبة إلى ما كان موجوداً عند أهل اليمن، انظر الإقناع

ج ١ ص ٣٠٧ ، ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٧٠ .

(٥) وجدت الأستاذ أحمد شاكر في تعليقه على الخراج ليحيى بن آدم ص ١٤٧

يقول : لم أجد له ترجمة، ولكن وجدت أن ابن أبي حاتم قد ذكره نفسى

الجرح والتعديل وسكت عليه، انظر الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن

ابن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي سنة

٣٢٧ هـ ج ٢ ص ٤٩١ ط . أولى . طبعة كايد آباد الدكن .

(٦) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ج ١ ص ٢٦٣ .

وإن صح هذا الأثر فلا دلالة لهم فيه لأنه ليس فيه ذكر الزيتون، ولا هو من العِضاه، ولو دل فلا حجة فيه أيضاً لمعارضته عموم النصوص الدالة على ذلك.

ثالثاً : من جهة المعقول :

أما استدلالهم بالمعقول في سقوط زكاة الزيتون لأنه مما لا يقتات ولا يدخر كالخضروات فقد رد من وجوه :

الأول :

إنما لا نسلم لكم بما تدعون من أن الزيتون لا يدخر ولا يقتات به، فلن هذا ليس محل اتفاق بين الفقهاء لأن منهم من عدّى العلة إلى ما يدخر ويقتات، ومنهم من لم يُعدّها إلى ذلك (١).

فالإمام مالك يعتبر الزيتون بمنزلة النخيل (٢) وهو ما يدخر ويقتات، فسقط بذلك استدلالهم بعدم الاقتنيات والإدخار.

الثاني :

وأما قياس الزيتون على الخضروات فهو قياس مع الفارق حيث إن الخضروات لا تدخر ولا يقتات بها بخلاف الزيتون.

الثالث :

ولو سلمنا بهذا القياس فلن العِضاه عليه وهو حديث (ليس في الخضروات

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٣.

(٢) انظر الموطأ مع شرح تنوير الحوالك ج ١ ص ٢٥١، وأوجز المسالك ج ٦

صديقاً ضعيفاً لأن فيه الحارث بن نبهان ضعفه البخاري وأحمد وابن معين والنسائي والأوزاعي وأبو حاتم (١) .

٢- وأما قول الشافعي في الجديد : لا زكاة في الزيتون لأنه يؤكل إداماً ، وأيضاً فلن التمين أنفع في القوت ولا زكاة فيه ، فأجاب ابن العربي عنه بقوله : الزكاة تجب في التين ، فلا قول لك في ذلك ، وأى فرق بين التين والزبيب ، والزيتون قوت يدخل ذاته ويدخر زنته ، فلا كلام عليه (٢) .

المطلب الثالث : الترجيح :

وعمد بيان أدلة الفريقين ومناقشتها ، يتضح لي أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول القائلون بوجود الزكاة في الزيتون للأسباب الآتية :

١- لقوة أدلتهم وسلاقتها .
٢- ولأنه الذي يعمده عموم الأدلة من الكتاب والسنة والآثار والمعقول .

٣- وهو الموافق لروح التشريع الإسلامي وحكمة تشريع الزكاة إذ ليس من الحكمة أن يفرغ الشارع الزكاة على من يزرع الحنطة والشعير ويحرق

(١) انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٥٨-١٥٩ ، وانظر الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني سنة ٣٦٥ هـ ج ٢ ص ٦٠٩-٦١٠ ط ٠ الثانية ٤٠٥ هـ دار الفكر - بيروت - لبنان ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٥٢ - ٧٥٣ .

صاحب البساتين المنتجة للفواكه والثمار السقي تدر ريعاً (١) وريحاً وفائدة أكثر بكثير من الحبوب ، فالحكمة تقضى بوجوب الزكاة للفقراء والمحتاجين في كل ما تنتجه الأرض خضرة كانت أم ثماراً أم فاكهة، وذلك لأن الزكاة إنما المقصود بها سد الخلة للفقير والمحتاج ، وهذا لا يكون غالباً إلا فيما هو قوت، والزيتون قوت يمكن ادخار غلته كغيره مما يدخر، فأشبهه التمر والزبيب (٢) .

وقد مال إلى هذا الرأي كل من الرازي وابن العربي ، أما الرازي فقال : ظاهر قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَيَوْمَ أَخْرَجْنَاكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)) (٣) يدل على وجوب الزكاة في كل ما تثبته الأرض على ما هو قول أبي حنيفة ، واستدل له بهذه الآية ظاهر جرداً (٤) .

وأما ابن العربي المالكي فقال في أحكامه : وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق (٥) .

-
- (١) الشرح : بالفتح فضل كل شيء ، كريع المعجين والدقيق ، ويقال ليس له ريع : مرجوع وفلة ، انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٨٦ ، وانظر المصباح المنير ج ١ ص ٢٦٦ .
- (٢) المغني ج ٣ ص ٧ .
- (٣) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .
- (٤) انظر التفسير الكبير للرازي ج ٤ ص ٦٦ .
- (٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٤٩ .

وقال أيضاً في شرحه على الترمذى: وأقوى المذاهب في ذلك مذهب أبى حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولها قياساً بشكر النعمة، وعليه يدل عموم الآية والحديث (١) .

ومما يعضد هذا الرأي أن الإمام مالكاً رحمه الله جمع الزيتون بمنزلة النخيل ما كان منه سقته السماء والعيون أو كان بحلاً ففيه العشر وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف العشر (٢) .

لذا، فلم ننى أميل إلى ترجيح هذا الرأي .

والله أعلم .

(١) عارضة الأخوذى بشرح صحيح الترمذى للإمام الحافظ ابن العربي المالكي ، سنة ٤٣هـ ، ج ٣ ص ١٣٥ ، دار الفكر للطباعة والنشر .

(٢) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ج ١ ص ٢٥٦ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٨ .

الفصل الثمانى

أحكام زكاة الزيتون عند القائلين بالوجوب ،

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : فى نصاب زكاة الزيتون ، وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف النصاب لغة وشروعاً .

المطلب الثانى : الحكمة من مشروعيته .

المطلب الثالث : أحوال العلماء فيه .

المطلب الرابع : ضم الأجناس بعضها إلى بعض فى إكمال النصاب .

المطلب الخامس : مقدار النصاب ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : تعريف الصاع .

الفرع الثانى : مقدار الصاع .

المطلب السادس : النصاب بالمقاييس الحدیثة .

المطلب السابع : اعتبار النصاب .

المطلب الأول :

تعريف النصاب لغته وشرعاً :

أولاً : في اللغة : الأصل ، قال الأزهري وابن فارس : نصاب كل شيء أصله ،
والجمع نصب وأنصبة (١) .

وقال صاحب القاموس الفقهى هو : الأصل والمرجع ، يقال

أرجع الأمر إلى نصابه (٢) .

ثانياً : في الشرع : هو القدر الذي إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه (٣) ،

وعرفه صاحب المصباح المنير : بأنه القدر المعتبر لوجوب

الزكاة (٤) .

وقال النووي هو اسم لقدر معلوم مما تجب فيه الزكاة (٥) .

وعرفه الجزيري : بأنه ما نصبه الشارع علامة على وجوب

الزكاة ، سواء كان من النقدين أو غيرهما (٦) .

وقال الدكتور القرضاوي : هو الحد الأدنى للغنى (٧) .

وقال الدكتور وهبة الزحيلي : هو ما نصبه الشرع علامة

على توفر الغنى (٨) .

(١) انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٢) القاموس الفقهى ص ٣٥٣ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) المصباح المنير ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٥) نقلاً عن الإقناع ج ١ ص ٣٠٥ .

(٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٩٣ .

(٧) فقه الزكاة للقرضاوي ج ١ ص ٣٦٣ .

(٨) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٢ ص ٧٤١ .

المطلب الثاني :

الحكمة من مشروعية النصاب:

فرضت الزكاة ابتداءً في مكة المكرمة على وجه الإطلاق من القيود والحدود، وكان يرجع إخراجها إلى إيمان مخرجيها، وشمورهم نحو إخوانهم ذوي الحاجة من المؤمنين، وذلك لعدم استقرار الدعوة فيها، ولكن لما اختلف الحال في المدينة، حيث استقرت الدعوة، وأصبح لها كيان وجماعة وسلطان، فقد تغيرت التكاليف الشروعية مع ما يلائم هذا التطور، فتحددت الأضواء والقواعد بالإنطلاق والتعميم، فأصبحت واجبة بعد أن كانت اختيارية.

وقد بين الشارع الأموال التي تجب فيها، ومصارفها ومقاديرها والحكمة من هذه المقادير، فجعلها علامة مميزة ومعبرة عن الغنى المعتبر شرعاً خمسة أوسق من الحب والنسر، لانتهاء هي حدد الكفاية لأقل أهل بيت من المسلمين لسنة كاملة، وهو زوج وزوجة وثالث بينهما خادم أو ولد، حيث إن غالب قوت الإنسان في أيامه الاعتيادية رطل أو مد من الطعام، فإنه إذا استهلك كل واحد من هؤلاء القدر المحدد له كفاهم لسنة سوى ما يتبقى لنوائبهم وأدمهم وحوائجهم، وهذا ما نجده واضحاً في تقدير الفضة بمائتي درهم إذا كانت الأسمار واقمية وملائمة في أكثر الأقطار، والذي يستقرى عادات البلاد المعتدلة في معاملتها وبيعها وشراؤها يتبين له ذلك.

وتتضح الحكمة أكثر في تقدير الإبل بخمس ذود، وجعل ركائمه شاة، حيث إن الإبل أعظم المواشى قيمة، وأكثرها فائدة، إذ إنها تركب وتحلب، ويرجى نسلها، ويستدفن بأوارها، وتقتنى للحاجة والضرورة، وتوكل بعد الذبح، وكان البعير يسكوى في ذلك الزمان عشر شياة، وثمان شياة، واشتت عشرة شاة، كما ورد في كثير من الأحاديث .

لذلك جعل الفراع نصاب الإبل شاة، وهو أدنى نصاب الغنم، ولم يجعله من الإبل لأهميتها، وللتيسير على آرياب الأموال، ولموافقته روح التشريع ومقاصد الشريعة، إذ من مقاصدها رفع الحجج عن الأمة لقوله تعالى: ((وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۗ)) (١) (٢) .

-
- (١) سورة الحج : آية ٧٨ .
(٢) حجة الله البالغة للشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ج ٢ ص ٥٠٦ تحقيق السيد سابق ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، ومكتبة المشي ببغداد .
وهو الإمام العلامة مجدد الإسلام في الهند أحمد بن عبد الرحيم المعروف بلقب شاه ولي الله ولد سنة أربع عشرة ومائة وألف هجرية ومات سنة ست وسبعين ومائة وألف هجرية صاحب حجة الله البالغة وغيرها من المنفقات القيمة، الأعلام لخير الدين الزركلي ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥ ط . الأولى ١٢٦٦ م دار المعلم للملايين - بيروت .

المطلب الثالث :

أقوال العلماء في نصاب زكاة الزيتون :

اختلف الفقهاء في اعتبار النصاب في زكاة الزيتون إلى مذاهبين وهما :

المذهب الأول :

ذهب الجمهور من الفقهاء وشبه مالك والشافعي في القديم وأحمد

في رواية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية وداود الظاهري والزيدية إلى

اعتبار النصاب فيه وهو خمسة أوسق (١)

المذهب الثاني :

ذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى عدم اشتراط النصاب مطلقاً ،

بل أوجبوا الزكاة في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره (٢) ، وقد وافق داود

أبا حنيفة فيما لا يحتمل التوسيق (٣) .

(١) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، المجموع ج ٥ ص ٤٥٤ ، روضة الطالبين

ج ٢ ص ٢٣٣ ، الأم ج ٢ ص ٣٢ ، المغني ج ٣ ص ٧ ، الكافي في فقه الإمام

أحمد ج ١ ص ٣٠٢ ، الكتاب ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ ، اللباب ج ١ ص ١٥١

١٥٢ - ١٥٣ ، الاختيار ج ١ ص ١١٤ ، المحلى ج ٥ ص ٢٤١ ، شرح الألفار

ج ١ ص ٤٦٣ ، السبل الجرار ج ٢ ص ٤١ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٢ ، الموارد

المالية ص ٥٦٠ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٥ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٢٢ ، الهداية ج ١ ص ١٠٦

، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٢٤٢ ، الرتاج المرصد على خزائن كتاب الخراج

لعبد العزيز بن محمد الرحبي الحنفى البغدادي سنة ١١٨٤ هـ ج ١

ص ٣٦٨ تحقيق أحمد عيد الكيسى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧٣ م .

(٣) المحلى ج ٥ ص ٢٤١ .

سبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلافهم إلى معارضة العموم للخصوص، فمن رأى أن الخاص ينفي على العام وهم الجمهور، قال لا بدّ من النصاب، ومن رأى أن العام والخاص متعارضان، ورجح العام، قال لا نصاب وهم الحنفية (١).

الأدلة:

أولاً: أدلة المذهب الأول:

استدل من اشتراط النصاب بالسنة والقياس :

أما السنة :

فما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ليس فيما دون خمس أوسق صدقة) (٢) .
وفي رواية : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (٣) (٤) .
وهو نص في المسألة .

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٥، كشف الأسترار ج ٢ ص ٢٩٢ .
(٢) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب (٤) ما أذى زكاته وليس بكنز ج ٢ ص ١١١ .

(٣) متفق عليه ، رواه البخاري في كتاب الزكاة باب (٥٦) ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ج ٢ ص ١٢٥، ومسلم في كتاب الزكاة، أول الكتاب حديث رقم (١١) ج ١ ص ٦٢٣ .

(٤) المجموع ج ٥ ص ٤٥٨، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٢، شرح الأزهاري ج ١ ص ٤٩٢ .

وأما القياس :

فبالقياس على المواشى والنقدين (١) حيث إنهم قاموا الزروع
والثمار على المواشى والنقدين بجامع أن كلا منهما تجب فيه الزكاة لعله
النماء، فلما كان النصاب واجباً فيهما، فكذا الزروع والثمار والزيتون.

ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

استدل من لم يشترط النصاب بعموم النصوص من الكتاب والسنة

والمعقول :

أما الكتاب :

١- فقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ

وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ..)) (٢) .

٢- وقوله تعالى : ((.. وَأَنْتُمْ حَتَّىٰ يَوْمِ حَصَادِهِ ..)) (٣) .

وجه الدلالة من الآيتين :

إن الأمر بالإنفاق عام ويشمل الجميع قل أو أكثر دون

تعيين نصاب (٤)

(١) المجموع ج ٥ ص ٤٥٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

(٤) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٦ .

وأما السنة:

فأحاديث كثيرة، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (فيما سقت السماء والميمون أو كان عشراً العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر) (١).

وجه الدلالة:

يدل هذا الحديث وما في معناه على أن الزكاة واجبة في قليل ما

أخرجت الأرض وكثيره من غير فصل (٢).

وأما المعقول:

فهو أن سبب الوجوب نماء الأرض بالخارج، فلا يوجب الفصل بين القليل والكثير، ولأنه لا يعتبر فيها الحول فلا يعتبر له النصاب (٣).

المنافسة:

استدل الجمهور بحديث الأوساق، ونوقش استدلالهم به من

وجوه:

الأول:

إنه مُعارضٌ بحديث (فيما سقت السماء العشر: ٠٠٠٠).

-
- (١) سبق تخريجه ص ٣١ .
 - (٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٠، الرزاج ج ١ ص ٣٦، سبل السلام ج ٢ ص ١٣٢.
 - (٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥١، المغنى ج ٣ ص ٧، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٣.

وأجيب بأنه لا تعارض ، لأن حديث الأوساق مخصص لحديث
(فيما سقت السماء العشر ٠٠) ، فيترتب عليه أنه لا زكاة
فيما لم يبلغ خمسة أوسق (١) .

الثاني :

إن حديث الأوساق لا ينتهز لتخصيص أحاديث العموم لانها
مشهورة ولها حكم المعالم ، (وهذا بناء على مذاهب الحنفية
القائلين بأن دلالة العموم قطعية ، وأن العمومات القطعية لا
تخصص بالظنيات) (٢) .

وأجيب بأن ذلك لا يجرى فيما نحن بصدده ، لأن الحديث
العام والخاص ظنيان كلاهما ، والخاص أرجح دلالة وإسناداً
فيقدم على العام ، سواء تقدم عليه أو تأخر عنه أو تازره ، إذ إن
الحق بناء العام على الخاص مطلقاً ، وإنما يجب البناء إذا جهل
التاريخ (٣) وهو أظهر الأقوال في الأصول ، وقيل إنه لاجماع

(١) نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، سبل السلام ج ٢ ، ص ١٣٢ .

(٢) كشف الأشرار ج ١ ، ص ٢٩٤ ، أصول السرخسي ج ١ ، ص ١٣٤ ،
أبو حنيفة لأبي زهرة ص ٢٥٩ .

(٣) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري
المعتزلي ت ببغداد سنة ٤٣٢ هـ ، ج ١ ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ دار الكتب
العلمية - بيروت ط ٠ أولى ، إعلام الموقعين عن رب العالمين
لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية
ت سنة ٧٥١ هـ ج ٢ ، ص ٣٤٨ مكتبة الكليات الأزهرية ، سبل السلام
ج ٢ ، ص ١٣٢ ، نيل الأوطار ج ٤ ، ص ٢٠٣ .

حكاية الشوكاني وغيره (١) .

وأما ما ذهب إليه داود الظاهري من تخصيص فهو نوع من الجمع بين العام والخاص .

ويمكن الرد عليهما بأنه اجتهاد في محل النص فلا حجة فيه (٢)

الترجيح :

ومعد بيان الأدلة ومناقشتها يتضح لي رجحان مذهب الجمهور الذي يقرر النصاب - وهو خمسة أوسق - شرطاً لوجوب زكاة الزيتون - والمعتبر في النصاب أن يكون زيتوناً لا زيتاً - (٣) وذلك للأسباب الآتية :

١- لقوة أدلته وسلامتها .

٢- ولأن الشارع نصبه علامة على توفر الغنى وهو الذي يوجب الزكاة .

٣- ولأن حديث الأوساق نص في المسألة ومخصص للعموم ،

وأما قول أبي حنيفة فمبنى على أن دلالة العام قطعية، والعام

(١) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري بك ص ١٥٧ ، ط . السادسة ١٣٨٩هـ -
١٦٦٦م - المكتبة التجارية الكبرى ، سبل السلام ج ٢ ص ١٣٢ ، نيل الأوطار
ج ٤ ص ٢٠٣ .

(٢) المرجع السابق والصفحة .

(٣) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٤ ، التاج والإكليل

ج ٢ ص ٢٨٠ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٥ ، روضة الطالبين ومعدة المفتين

ج ٢ ص ٢٣١ ، المغني ج ٣ ص ٢٠ .

القطمسي لا يخصص بالظنن ، وقد أمكن الرد عليه، إن الحق
بناء العام على الخاص مطلقاً .

وأما قول داود الظاهري فسي عدم اعتبار النصاب فيما لا
توسيق فيه فمبنى على الجمع بين العام والخاص وقد رد عليه
بأنه اجتهاد في محل النص فلا حجة فيه .

لذا فنلنن أميل إلى هذا الرأي .

والله أعلم .

المطلب الرابع :

ضم الأجناس بعضها إلى بعض فنى إكمال النصاب :

اتفق الفقهاء على أن أنواع الجنس الواحد من الزروع والثمار يضم بعضها إلى بعض فنى تكميل النصاب، وإن تفاوت زمانها واختلف مكانها، فما دامت نماءً لملك الشخص فنى نفس الحول، فتضم الحنطة البيضاء إلى الحمراء، ويضم التمر العراقي إلى الحجازي، والزيتون الشامى إلى المصرى، والجيد إلى الردى، وتؤخذ الزكاة من الجميع بحسب قدر كل نوع، وأما إذا تعددت الأنواع وتعذر الإخراج من كل نوع لقلته فتؤخذ الزكاة من أوسطها (١) .

كما واتفقوا على عدم ضم أجناس الثمار إلى بعضها فنى إكمال النصاب، فلا يضم التمر إلى الزبيب (٢) .

وفيما عدا الثمار (أى الحبوب) وقع فيه الخلاف بين الفقهاء على

ثلاثة آراء وهى :

أ- الرأى الأول :

ذهب الحنفية والشافعية وأحمد فنى الصحيح والظاهرية إلى أنه لا يضم جنس إلى غيره فنى إكمال النصاب، بل يعتبر النصاب فنى

- (١) مقدمات ابن رشد لأبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد سنة ٥٢٠هـ ج ١ ص ٢١٠ ط ١ الأولى دار صادر، الخرشي ج ٢ ص ١٧٠، المغنى ج ٣ ص ٣٢، المحرر فنى الفقه ج ١ ص ٢٢١، زاد المستقنع ص ٤٦، فقه السنة للسيد سابق ج ١ ص ٣٠٥ ط ١ الأولى ١٣١٧هـ دار الفكر - بيروت .
(٢) الإجماع ص ٤٣، المجموع ج ٥ ص ٥١، الأم ج ٢ ص ٣، حاشية إمامنة الطالبين ج ٢ ص ١٦٢ .

كل جنس منها منفرداً (١) .
٢- الرأى الثانى :

وذهب المالكية وأحمد فى رواية إلى أن الحنظلة تضم إلى الشعير،
وزاد مالك : السلت ، وكذلك تضم القطنيات بعضها إلى بعض ، فتؤخذ
الزكاة من مجموعها إذا بلغت نصاباً من كل صنف بحسابه (٢) ، وأما
ذوات الزيوت الأربعة وهى الزيتون والمسسم وبذر الفجل الأحمر (٣)
والقرطم (٤) فهى أجناس مختلفة لا يضم بعضها إلى بعض (٥) .

الرأى الثالث :

وذهب أبو يوسف وأحمد فى رواية إلى أن المحبوب كلها يضم
بعضها إلى بعض فى إكمال النصاب إذا كانت تدرك (أى تحصد)
فى آن واحد (٦) .

- (١) بدائع الصنائع ج ٦، المغنى ج ٣ ص ٢٢، المهذب مع المجموع ج ٥ ص ٥٠، الام ج ٢ ص ٣٨، الميزان الكبرى ج ٢ ص ١، رحمة الأئمة فى اختلاف الأئمة ص ١٠٠، المحلى ج ٥ ص ٢٥١ .
- (٢) المد ونفا الكبرى ج ١ ص ٢٨٨، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٢، المغنى ج ٣ ص ٣١٤، الميزان الكبرى ج ٢ ص ٦، عمدة السالك وعدة الناصك لأبى العباس أحمد بن النقيب المصوى ج ١ ص ٢٨، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- (٣) خص بذر الفجل الأحمر بالزكاة عن الأبييض ، لأن الأبييض لا زكاة فى حبه إذ لا زيت له، انظر الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٤٤٧ .
- (٤) هو حب العصفور، انظر روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣٢، أضواء البيان ج ٢ ص ١١٠، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٣ ص ٢٤٤ .
- (٥) جواهر الإكليل ج ١ ص ١٢٥، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٤، الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٥، أضواء البيان ج ٢ ص ١٦٢ .
- (٦) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٠، المغنى ج ٣ ص ٣٢ .

سبب الخلاق :

يرجع السبب في اختلافهم إلى مراعاة الصنف الواحد هل هو اتفاق النافع ، أو اتفاق الأسماء ؟ فمن رأى أنه اتفاق الأسماء وهم الجمهور قال : كلما اختلفت أسماءؤها فهي أصناف متعددة ، فلا يجوز ضم بعضها إلى بعض ، ومن رأى أنها اتفاق النافع وهو مالك ومن وافقه قال : كلما اتفقت منافعها فهي صنف واحد ، وكلها عنده مقتاتة ، فيضم بعضها إلى بعض كأنواع الحنظلة (١) .

الأدلة :

دليل الرأي الأول :

استدل الجمهور على عدم ضم الأجناس بعضها إلى بعض بأنها أجناس مختلفة، فاعتبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كالثمار والمواشي (٢) .

دليل الرأي الثاني :

واستدل المالكية ومن وافقهم على ما ذهبوا إليه بأنها صنف واحد ومقتاتة

، فيضم بعضها إلى بعض كأنواع الحنظلة (٣) .

(١) بسداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٦ .

(٢) المغني ج ٣ ص ٣٢، الشرح الكبير على متن المقنع لأبي الفرج بن عبد الرحمن ابن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ت سنة ٦٨٢هـ ج ٢ ص ٥٥٦ وهو مطبوع مع المغني لموفق الدين بن قدامة ، ط . الأولى ٤٠٤هـ دار الفكر

— بيروت — لبنان .

(٣) الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٦٠، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٧، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٨ .

ونوقش بأنها أجناس مختلفة يجوز التفاضل فيها، ولا يصح القياس على العكس^(١) مع الحنطلة لانه نوع منها^(٢) .
وأما دليلهم على عدم ضم ذوات الزيوت الأربعة فهو تباين منافعها، وجواز التفاضل بينها^(٣) .

دليل الرأي الثالث :

استدلال أبو يوسف ومن معه على مذاهبهم بما يأتي :

- ١- بقوله صلى الله عليه وسلم : (ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق)^(٤) ، وفيه دلالة على وجوب الزكاة إذا بلغ خمسة أوسق ، لانها تتفق في النصاب وقد رخصت ، فوجب ضم بعضها الى بعض كأنواع الجنس الواحد^(٥) .
- ونوقش بأنه منقض بالنسار^(٦) .

٢- إن وجه اعتبار الإدراك والحصاد هو أن الحق يجب في المنفعة،

- (١) العكس : يفتحين ضرب من الحنطلة يكون في القشرة منه حبتان، وقد تكون واحدة ، أو ثلاث ، انظر المصباح المنير ج ٢ ص ٧٦ ، المعجم الوسيط ج ٢ ص ٦٢١ .
- (٢) الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٦٠ ، الروض الندي شرح كافي المبتدى في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني لأحمد بن عبد الله بن أحمد البعلبي سنة ١١٨٩ هـ ج ١ ص ١٤٦ المكتبة السلفية، المحلى ج ٥ ص ٢٥٢ .
- (٣) مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٤ .
- (٤) مسلم، أول كتاب الزكاة ، حديث رقم (٥) ج ١ ص ٦٧٤ .
- (٥) الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٥٩ .
- (٦) المرجع السابق والمفحمة .

وإنما تتم المنفعة بالإدراك والحصول (١) .

الترجيح :

ويعد النظر في أدلتهم أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور من عدم ضم جنس إلى آخر في الحبوب لإكمال النصاب، وإن اتحد المكان للأسباب الآتية :

١- إنها أصناف مختلفة، وأوصافها متباينة، وأسماءها متفاوتة، وطعمها مختلف .

٢- إنها يجوز التفاضل فيها من حيث القيمة فلا يضم بعضها إلى بعض كالنصار (٢) .

وهذا الذي مال إليه ابن رشد (٣) .

والله أعلم .

-
- (١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٠ .
 - (٢) الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٦٠ .
 - (٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٦ .

المطلب الخامس :

مقدار النصاب :

إن الأحاديث الصحيحة قد وردت بتقدير النصاب في الزروع
والثمار بخمسة أوسق ، فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة) (١) .

والأوساق جمع وسق ، يفتح الواو وكسرها ، والوسق - بمسكون
السين - ستون صاعاً بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره (٢)
فيكون المقدار ثلاثمائة صاع ، والصاع أربعة أمداد ، والمد
رطل وثلث .

قال الداؤدي : مميّاره الذي لا يختلف أربع حفنات بملء كفي
الرجل المتوسط (٣) .

وهذا يدفنى أن أتاول الحديث عن الصاع من خلال

(١) سبق تخريجه ص ٨٨ .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٥٧ ، بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) القاموس المحيط ج ٣ ص ٥٥ ، الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى
محمد بن الحسين الفراء الحنبلي سنة ٤٥٨ هـ ص ١٢٠ تصحيح
محمد حامد القلي دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ ، حاشية
الدسوقي ج ١ ص ٥٥٥ ، الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٥٥٥ ،
سبل السلام ج ٢ ص ١٣١ .

الفرع الأول :

التعريف الصاع :

التعريف الصاع :

الصاع في اللغة : التفريق، يقال صاع النسي يَصُوفُه صَوْفاً ، فاصناع

وصَوْفه فرقه (١) وقيل : إنَّه يشرب به يذُكر ويؤنث

والتذكير أفصح (٢) وقيل : مكيال تكال به الحبوب ونحوها (٣)

، وقيل : الذي يكال به، وتدور عليه أحكام المسلمين (٤) .

الصاع في الاصطلاح : أربعة أمداد بإجماع العلماء (٥) كل مد

وطل وثلك (٦) .

أقول : إذا كان المد يساوي رطلاً وثلاثاً ، فيكونون

الصاع خمسة أرطال وثلك .

وفى اللسان : الصاع مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد ، وفى

الحديث (أنه صلى الله عليه وسلم كان يغمس بالصاع ويتوضأ

بالمُد) (٧) . وصاع النبي صلى الله عليه وسلم الذي بالمدينة أربعة

(١) لسان العرب ج ٨ ص ٢١٤ .

(٢) القاموس الفقهى ص ٢١٨ .

(٣) المعجم الوسيط ج ١ ص ٥٢٨ ، المصباح المنير ج ١ ص ٣٧٦ .

(٤) القاموس المحيط ج ٣ ص ٥٥ .

(٥) القاموس الفقهى ص ٢١٨ ، حاشية الجمل ج ٢ ص ٢٤٢ ، أضواء البيان

ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٦) القاموس المحيط ج ٣ ص ٥٥ ، حاشية الجمل ج ٢ ص ٢٤٢ ، أضواء

البيان ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٧) مسلم ، كتاب الحوض باب (١١) القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة

... حديث رقم ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .

أمداد بمدهم المعروف عندهم (١) .
والمسد : بالضم مكيال أيضاً ، وهو رطلان أو رطل وتلك أو
ملء كفى الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد يده بهما ، وبه
سمى مداً (٢) .

قال صاحب القاموس : وقد جرت ذك فوجدته صحيحاً (٣) .
فلذا كان المسد يساوى رطلين ، فالصاع ثمانية أرطال .

الفرع الثانى :

مقدار الصاع :

مما سبق يتبين أن هناك خلافاً فى مقدار الصاع بين الفقهاء ،
يجدر بنا أن نبيّنه لأهميته إذ إن معرفته أمر مهم وواجب
لمعرفة النصاب ، ولهذا قال أبو عبيد : فعلى هذا الصاع تدور أحكام
المسلمين فى كل ما ينوبهم من أمر الكيل فى دينهم ، ومن ذلك زكاة الأرضين
وصدقة القطر وكفارة اليمين وقديعة النسيك (٤) .

وقد أرجع النبى صلى الله عليه وسلم الناس فى مكابيلهم إلى عرف أهل
المدينة ، وفى موازينهم إلى عرف أهل مكة ، حيث قال : (المكيال مكيال

-
- (١) لسان العرب : مادة صوع ، ج ٨ ص ٢١٥ .
 - (٢) القاموس المحيط : مادة المسد - باب الدال ، فصل الميم ج ١ ص ٣٤٦ ،
لسان العرب ج ٣ ص ٤٠٠ ، أضواء البيان ج ٢ ص ٢٠٥ .
 - (٣) القاموس المحيط ج ١ ص ٣٤٦ .
 - (٤) الأثرال ص ٢٠٦ .

المدينة والميزان ميزان مكة (١) ، ولعل ذلك يرجع إلى الحاجة
عندهم ، فحاجة أهل المدينة إلى المكييل أكثر لأنهم أهل زرع وثمار،
وحاجة أهل مكة إلى الموازين أكثر لأنهم أهل تجارة (٢) .

وقد اختلف أهل العراق وأهل الحجاز في مقدار الصاع إلى

مذاهبهم :

المذهب الأول :

ذهب أهل العراق وشبه أبو حنيفة ومحمد إلى أن الصاع ثمانية

أرطال بغدادى (٣) .

المذهب الثانى :

وذهب أهل الحجاز ونسبهم مالك والشافعى وأحمد وأبو يوسف من
الحنفية وأبو عبيد إلى أن الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى (٤) .

(١) سنن أبى داود ، كتاب البيوع والإيجارات باب (٨) فى قول النبى صلى الله
عليه وسلم : (المكيال مكيال المدينة) حديث رقم (٣٣٤٠) ج ٣ ص ٦٢٣ -
٦٣٦ ، سنن النسائى كتاب الزكاة ، باب ٤٤ كم الصاع ج ٥ ص ٥٤ ، وكتاب
البيوع باب ٤ ه الرجحان فى الوزن والمكيال على مكيال أهل المدينة
والوزن على وزن أهل مكة ج ٧ ص ٢٨٤ .

(٢) بلغة السالك ج ١ ص ١١٣ ، تقريرات مسيدى الشيخ محمد عليش
الموجودة على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٤٧ .

(٣) اللباب ج ١ ص ١٦٠ ، الرطاج ج ١ ص ٣٧٢ ، الهداية ج ١ ص ١١٧ ،
رد المحتار ج ٢ ص ٣٦٥ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٣٨ .

(٤) الهداية ج ١ ص ١١٧ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٣٨ ، الخراج للقايسى
أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم سنة ١٨٢ هـ ، ص ٥٨ ط ٠ السادة

سبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلافهم إلى تعارض الآثار الواردة في ذلك .

الأدلة:

دليل المذهب الأول :

استدل الحنفية فيما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- ما روى عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يتوضأ بالمد، والمد رطلان ويغتسل بالصاع والصابغ ثمانية أرطال^(٥) .

قال الكاساني : وهذا نص (٢) .

٢- وما روى عن أنس رضي الله عنه أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(يجزئ في الوضوء رطلان) (٣) .

٣- ويحدث آخر أنه كان يغتسل بثمانية أرطال (٤) .

١٣١٧هـ المطبعة السلفية، الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن

علي بن محمد بن حبيب الماوردي سنة ٤٥٠هـ ص ١١٧ دار الكتب العلمية

- بيروت - لبنان ٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، الإقناع ج ١ ص ٣٢١، كفاية الأخيار

ج ١ ص ٢١٥، الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٥٠٤، الكتاب ج ١ ص ١٦٠،

اللياب ج ١ ص ١٦٠، الإيضاح والتبيان في معرفة المكياج والميزان لأبي

العباس بن نجم الدين بن الرزعة الانتصاري سنة ٧١٠هـ، ص ٥٧ تحقيق الدكتور

محمد أحمد إسماعيل الخاروف - دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الطهارة باب ما يجزئ من الماء في الوضوء حديث رقم

(١٥) ، ج ١ ص ٢٣-٢٤ ، سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٢٨ ، نصب الراية ج ٢

ص ٤٣٠ ، وانظر الأموال ص ٢٠٦ فما بعدها .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٣ .

(٣) سنن الترمذي ، كتاب الجمعة باب (٤٢٦) قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء

حديث (٦٠٩) ج ٢ ص ٥٠٧ ، ومسند أحمد ج ٣ ص ١٢٩ .

(٤) الأموال ص ٢٠٨ .

- ٤- وجاء في حديث رابع : أنه كان يتوضأ برطلين (١) .
٥- واستدلوا بخبر موسى الجهني (٢) وهو " كبت عند مجاهد فأنسى
بلاناً يسمع ثمانية أرطال ، وعشرة أرطال ، فقال : قالت عائشة :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل بمثل هذا (٣) مع الأثر
الثابت كان يغتسل بالصاع " (٤) .

٦- ومن أدلتهم كذلك : أن هذا قدر صاع عمر فقد ثبت أنه ثمانية أرطال (٥)

دليل المذهب الثاني :

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- ما توارثه أهل المدينة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن
الصاع خمسة أرطال وثلاث (٦) .

قال أبو عبيد : " وأما أهل الحجاز فلا اختلاف بينهم فيه -
أعلمه - أن الصاع عندهم خمسة أرطال وثلاث، يعرفونه

(١) الأُمّوال ص ٢٠٨ .

(٢) هو موسى بن عبد الله ، ويقال ابن عبد الرحمن الجهني أبو سلمة الكوفي
ثقة عابد سنة ١٤٤هـ ، انظر تقريب التهذيب ص ٣٥١ ، مشاهير
علماء الأمصار ص ١٦٥ ، الكاشف ج ٣ ص ١٦٤ .

(٣) سنن النسائي ، كتاب الطهارة باب (١٤٤) ذكر القدر الذي يكفى
به الرجل من الماء للغسل ج ١ ص ١٢٧ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٠٠ .

(٥) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٣٥ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٦) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٣ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٣٨ .

عالمهم وجاهلهم ، ويباع في أسواقهم ، ويحمل علمه قرن عن قرن ،
وقد كان يعقوب^(١) زماناً يقول كقول أصحابه فيه ثم رجع عنه إلى قول
أهل المدينة^(٢) .

قال ابن حزم : وهذا أمر مشهور بالمدينة ، فنقول نقل الكافية^(٣) .
أوما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة^(٤) :
(أطمع ستة مساكين فَرَقْتاً^(٥) من طعام^(٦)) .

قال أبو عبيد : ولا اختلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصح ،
والفرق ستة عشر رطلاً^(٧) .

٣- وما روى عن إسحق بن سليمان الرازي قال : (قلت لمالك بن أنس :

(١) هو أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة .

(٢) الأُمّوال ص ٢٠٨ ، انظر الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٦٤ .

(٣) المحلى ج ٥ ص ٢٤٦ .

(٤) هو الصحابي الجليل أبو محمد كعب بن عجرة بن أمية بن عدي بن عبيد

ابن خالد بن عمرو بن عوف البلوي ، رضى الله عنه شهد مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم المشاهد كلها ، اشترك في عصر الخلفاء الراشدين والعصر
الأموي في الفتوحات ، سكن الكوفة فترة ثم عاد إلى الحجاز فتوفي
بالمدينة سنة إحدى وخمسين هجرية ، انظر الإصابة في تمييز الصحابة
لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٤٤٤٤

٨٥٢ هـ ج ٢ ص ٢١٧ فما بعدها رقم ٢٧٤١٩ ، الأعلام للزركلي ج ٦ ص ٨٣ .

(٥) الفرق : بالتحريك مكيال يسع ستة عشر رطلاً ، وهي اثنا عشر مدّاً ، أو ثلاثة
أصع عند أهل الحجاز فإما الفرق بالسكون فمائة وشرور رطلاً ،

انظر النهاية ج ٢ ص ٤٣٧ .

(٦) الأُمّوال ص ٢٠١ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ، الإيضاح والتبيان ص ٦١ .

يا أبا عبد الله كم وزن صاع النهر صلى الله عليه وسلم؟ قال : خمسة أرتال وثلاث بالمعراقي ، أنا حوزته (١) قلت لها أبا عبد الله خالفت شيخ القوم، قال : من هو؟ قلت : أبو حنيفة يقول : ثمانية أرتال فغضب غضباً شديداً ، ثم قال لجلسائه : يا فلان هات صاع جدك ، يا فلان هات صاع عمك ، يا فلان هات صاع جدتك، قال اسخق : فاجتمعت أصح ، فقال مالك ما تحفظون في هذه؟ فقال هذا : حدثني أبي عن أبيه أنه كان يؤدى بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : حدثني أبي عليه وسلم ، وقال الآخر : حدثني أبي عن أخيه أنه كان يؤدى بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر : حدثني أبي عن أمه أنها أدت بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال مالك : أنا حوزت هذه فوجدتها خمسة أرتال وثلاثاً (٢) .

٤- وما جاء في المغنى عن الإمام أحمد قوله : الصاع وزنته فوجدته خمسة أرتال وثلاثاً حنطلة .

وقال حنبل : قال أحمد : أخذت الصاع عن أبي النضر (٣) وقال أبو النضر

(١) بالحاء المهملة المفتوحة بعدها زاي مفتوحة ثم راء ساكنة ، أى قدرته ،

المصباح المنير ج ١ ص ١٤٤ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥٧ .

(٢) سنن الدارقطني كتاب زكاة الفطر حديث رقم (٥٨) ج ٢ ص ١٥١ ط .

المدنيّة المنورة - السعودية عبد الله بن هاشم يماني ١٦٦٦ م .

(٣) هو أبو النضر هاشم بن القاسم اللبيش الخراساني ثم البغدادي الحافظ

يقال له تيسر روى عن شعبية وابن أبي ذئب وغيرهما وعنه أحمد وابن المديني

وغيرهما ، قال المجتلي ثقة صاحب سنة يفخر به أهل بغداد ،

قبيل مولده سنة أربع وثلاثين ومائة ومات على الصحيح في ذي القعدة =

أخذته عن ابن أبي ذئب (١) ، وقال هذا صاع النبي صلى الله

عليه وسلم الذي يعرفه بالمدينة،

قال أحمد : فأخذنا المد من معيناه به (٢) وهو أصح ما وقفنا

عليه يكال به ، لأنه لا يتجانس من موضعه فكيلنا به ، ثم وزناه فإذا هو
خسة أرطال وثلاث .

وقال أحمد : هذا أصح ما وقفنا عليه، وما تبين لنا من صاع

النبي صلى الله عليه وسلم (٣) .

المناقشة :

١- احتج الحنفية بحديث أنس رضي الله عنه ونوقش احتجاجهم به

من وجوه :

الأول :

إنه حديث ضعيف ، لأنه من رواية شريك بن عبد الله القاضي ،

سنة سبع ومائتين رحمه الله ، انظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٥٩ .

(١) هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي العامر
المدني من عباد أهل المدينة وقرائم وفقهائهم وكان من أقول أهل
المدينة بالحق وكان مولده سنة ثمانية ومات سنة تسع وخمسين ومائة ،
انظر مشاهير العلماء ص ١٤٠ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٩١ .

(٢) يفتح الميم المهملة وتشديد الياء المشاء المفتوحة ، يقال غير الميزان والمكيال
وطاوهما وطيروهما وطيرو بينهما معايرة وطيروا قديرهما ونظروا بينهما ، قال الغني اللسان
ج ٤ ص ٦٢٣ ، المحلى ج ٥ ص ٢٤٢ .

(٣) المغني ج ٣ ص ١١٠ .

وشريك مطسح مشهور بتدليس المفكرات إلى الشفقات، وقد أسقط
حدِيثه الإمامان ابن المبارك (١) وابن القطان (٢) .

الثاني :

وعلى فرض صحته فلا حجة فيه ، لأنه لا يدل على أن المد رطلان،
وقد صح أن الرسول صلى الله عليه وسلم توضأ بثلثي المد ، ولا خلاف
في أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يُعَيِّر له الماء للوضوء بكيل ككيل
الزيت لا يزيد ولا ينقص (٣) .

الثالث :

ولو سلمنا بصحته لما كان في قوله صلى الله عليه وسلم (يجزىء) فسى
الوضوء رطلان (٤) مانع من أن يجزىء أقل ، فمن توضأ بنصف رطل
أجزأه فبطل تعلقهم بهذا الأثر (٥) .

(١) هو عبد الله بن المبارك المروزي مولى بنى حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد
جمعت فيه خصال الخير مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون سنة روى له
السته ، أنظر تقريب التهذيب ص ١٨٧ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٢٤ ، الكافي
ج ٢ ص ١١٠ .

(٢) المحلي ج ٥ ص ٢٤١ ، وهذا ما يستفاد من ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٤
ص ٣٣٧ .

(٣) المحلي ج ٥ ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(٤) سنن الترمذى ، كتاب الجمعة ، باب (٤٢١) قد رما يجزىء من الماء في الوضوء ،
حديث ٦٠٩ ج ٢ ص ٥٧ ، وسند أحمد ج ٣ ص ١٧٩ .

(٥) المحلي ج ٥ ص ٢٤٢ .

- ٢- وأما احتجاجهم بخبر موسى الجهشي فلا ينتهض للاحتجاج به ، لأن موسى قد شك في ذلك إلاّ أن من ثمانية أرتال إلى عشرة ، وهم لا يقولون إن الصاع يزيد على ثمانية أرتال ولا نلماً (١) .
- ٣- وأما احتجاجهم بصاع عمر رضي الله عنه من أنه ثمانية أرتال بالعراقي ، فغضب غضباً شديداً حينما قالوا له إن أبا حنيفة يقول ثمانية أرتال ، وقام بمعاييرة صيغان أهل المدينة التي كانت باقية منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم - وذلك بحضور الخليفة- هارون الرشيد - ولذا فقد رجح القاضي أبو يوسف إلى الحق بعد المناقشة التي جرت بينه وبين الإمام مالك ، وذلك بعد أن وقف على أمداد أهل المدينة (٢) .

الترجيح :

- وهذا يتبين أن الرأي الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الصاع خمسة أرتال وثلاث ، وهو صاع النبي صلى الله عليه وسلم لسببين :
- ١- لقوة أدلته وسلامتها ، وخلوها من المعارضة .
- ٢- ضعف ما أخذ الحنفية في أدلتهم .

ومما يعضد مذهب الجمهور ما انتهى إليه الأستاذ علي باشا مبارك في بحثه في موضوع الصاع الذي اعتمد فيه على

-
- (١) المحلى ج ٥ ص ٢٤٢ .
- (٢) المصباح المنير (مادة الصاع) ج ١ ص ٣٧٦ ، الإيضاح والتبيين ص ٦٤ ، الأُمُوال ص ٢٠٨ .

النتائج التي وصل إليها بعض الباحثين من الأوروبيين من أن الصاع الشرعي الذي عنده الأخاديت النبوية هو خمسة أوطال وثلاث (١) .

وقد رجح هذا الرأي أبو عبيد ، حيث قال : هذا هو الذي عليه العمل عندي ، لأنني قد تدبرته في حديث يروى عن عمر فوجدته موافقاً لقول أهل الحجاز وبه كان يفتي يزيد بن هارون (٢) .

والله أعلم .

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرهس ص ٣١٤ ، ط . الرابعة ١٩٧٧م دار الأنصار بالقاهرة .

(٢) الأموال ص ٢٠٨ .

المطلب السادس :

النصاب بالمقاييس المحدثة :

قال ابن قدامة: النصاب معتبر بالكيل، فإن الأسواق مكيلة، وإنما نقلت إلى الوزن لتضيق وتخفيف وتنقل، ولذلك تعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات، والمكيلات تختلف في الوزن، فمنها الثقيل كالحنطة والعدس، ومنها الخفيف كالشعير والذرة، ومنها المتوسط، وقد نص أحمد على أن الصاع خمسة أرطال وثلاث من الحنطة، وقال وزته فوجدته خمسة أرطال وثلاث من الحنطة.

وقال بعض أهل العلم أجمع أهل الحرمين على أن مد النبي صلى الله عليه وسلم رطل وثلاث قمحاً من أوسط القمح، فمتى بلغ القمح ألفاً وستائة رطل ففيه الزكاة، وهذا يدل على أنهم قد روا الصاع بالثقل، فأما الخفيف فيجب الزكاة فيه إذا قارب هذا وإن لم يبلغه، ومتى شك في وجوب الزكاة فيه، ولم يوجد مكيال يقدر به، فالاحتياط الإخراج، وإن لم يخرج فلا حرج، لأن الأصل عدم وجوب الزكاة، فلا تجب بالشك (١).

وقال الشريفي الخطيب: وإنما قدرت بالوزن استظهاراً أو إذا وافق الكيل، والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشتمل على الخفيف والرزين (٢).

(١) المغنى ج ٣ ص ١، الكافي في فقه الإمام أحمد ج ١ ص ٣٠٣، منتهى الإرادات

ج ١ ص ١٨٨، الروض الندي شرح كافي المبتدئ ص ١٤٩.

(٢) الإقناع ج ١ ص ٣٢١، حاشية الشيخ إبراهيم البيهقوري ص ٢٨ دار الفكر،

بيروت.

ويمكن دائماً أن نعرف مقدار المد بأي قياس بأن يقسم كلاً من المقادير السابقة على ٤ ، لأنه لاختلاف على أن المد ربع الصاع ، إذن فالمد = $\frac{1}{3}$ رطل بغدادى = ١٢ رطل مصرى = ١٢١٤ درهماً من القمح = ٢١٧ درهماً من الماء بغدادى = ٦٨٨ جرام ، فهو = إذن من الكيل المصرى = $\frac{1}{3}$ قدح ، فالكيل تساوى منه ٢٤ مدأ ، والاراب = ٢٨٨ مدأ .

أما النصاب وهو خمسة أوسق فيكون $٦٠ \times ٥ = ٣٠٠$ صاع ، فيساوى النصاب بالأرطال المصرية $٤٨ \times ٣٠٠ = ١٤٤٠$ رطلاً من القمح ، والكيلوجرامات = $٢١٧٦ \times ٣٠٠ = ٦٥٢٨٨$ كيلوجرام قمح ، والتقريب ٦٥٣ ك . ج . (١) والله أعلم .

المطلب السابع :

اعتبار النصاب :

إنما يعتبر النصاب - خمسة أوسق - في النمار بجفائها ، أى بعد أن يصير العنب زيبياً ، والرطب تمراً ، وعليه لو كان له عشرة أوسق عنياً لا يجس منه خمسة أوسق زيبياً فلم يجب عليه شيء ، لأنه حال وجوب الإخراج منه فاعتبر النصاب بحاله (١) .

ويعتبر في الحبوب بعد تصفيته وتنقيتها من قشورها إلا فيما يطحن مع قشوره كالذرة ، وما لا يتتسر بوسق وطياً (٢) ، وما كان يدخر في قشوره كالعسل والأرز فلا يجب تصفيته وتنقيته من قشوره ، لأن في ذلك منقعة وضراً على أصحابه (٣) .

هذا ، وقد قدر بعض الفقهاء النصاب بضعف المصفي من القشر ليلبغ نصاباً ، ولكن الأفضل في ذلك هو الرجوع إلى أهل الخبرة في كل صنف على حدة شرطاً أن يبلغ الصافي منها نصاباً (٤) .

هذا ، وقد نقل الثوري الاتفاق على أن المعتبر في النصاب الزيتون دون الزيت (٥) .

-
- (١) المغنى ج ٣ ص ٨٠ .
 - (٢) المجموع ج ٥ ص ٦٨ ، الإقناع ج ١ ص ٣٠٨ .
 - (٣) نفس المرجع ص ٦٦ ، الإقناع ج ١ ص ٣٠٨ .
 - (٤) المرجع السابق والصفحة ، الإقناع ج ١ ص ٣٠٨ .
 - (٥) روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣١ ، المجموع ج ٥ ص ٤٥٤ ، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٤ ، التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٨٠ ، المغنى ج ٣ ص ٢٠ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٥ .

وينبغي الأخذ بالاعتبار وجوب زكاة الأوقاف^(١) في نصاب الزرع والثمار، فتمت بلغت مقداراً يزيد على النصاب أخرج العشر عن جميعها بحسب الزيادة، لأنه لا ضرر في تبيعها خلافاً للماشية فإنه يتعدر تبيعها للضرر اللاحق بها^(٢) ولا يجب عليه العشر إلا مرة واحدة ولا اعتبار تعدد الحول.

فمثلاً : لو كان لرجل عشرة قناطير من الزيتون فأخرج عشوها في عامها فلا يجب عليه العشر مرة ثانية لأنها غير متعددة للنماء في المستقبل، بل إنهما آيلة للنقص، والزكاة تجب في الأموال النامية ليسهل الإخراج منها^(٣).

(١) الأوقاف: جمع وقص وهو ما بين الفريقتين ومعناه إذا كان عنده أكثر من الفريضة مثل أن يكون عنده ثلاثون من الإبل فالزكاة تتعلق بخمسة وششرين دون الخمسة الزائدة عليها، انظر المغنى والشرح الكبير لابن قدامة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة وأبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي سنة ٦٨٢ هـ ج ٢ ص ٤٥٤، ط ٠ أولى ١٤٠٤ هـ دار الفكر بيروت - لبنان ، وانظر المجموع ج ٥ ص ٣٩٢، روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٢٣، حاشية البيهقوري ج ١ ص ٢٨٥، الشرح الصغير ج ١ ص ٢٨٥، فتاوى الإمام النووي ص ١٧، منهاج المسلم لأبي بكر جابر الجزائري ص ٢٩٣ ط ٠ الثامنة ١٣٦٩ هـ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، فقه السنة ج ١ ص ٣١٠.

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٢، الشرح الكبير ج ٢ ص ٦٠، وانظر مسلم بشرح النووي

ج ٤ ص ٦٤.

(٣) نفس المراجع والصفحات .

المبحث الثالث نانسى

فى القدر الواجب إخراجاه بطريق الخسوس والكسابل،

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : القدر الواجب إخراجاه بالكيل (العشر ونصف العشر)،

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : القدر الواجب إخراجاه من العشر ونصف العشر،

وفيه ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : ما سقى سقياً تاماً بكلفة أو بغير كلفة

الوجه الثانى : ما سقى بعض العام بكلفة وبعضه بغير كلفة وفيه بندان :

البند الأول : أن يكون السقى بالتساوى .

البند الثانى : أن يكون السقى بأحدهما أكثر من الآخر .

الوجه الثالث : ما سقى بكلفة أو بغير كلفة مع جهل مقدار كل منهما .

الفرع الثانى : صفة الواجب (إخراج القيمة) .

الفرع الثالث : وقت الوجوب .

المطلب الثانى : القدر الواجب إخراجاه بالخسوس،

وفيه عشرة فروع :

الفرع الأول : معنى الخسوس لغة واصطلاحاً .

الفرع الثانى : فائدة الخسوس .

- الفرع الثالث: أقوال العلماء في مشروعية الخرص.
- الفرع الرابع : هل يخرص الزيتون؟
- الفرع الخامس : وقت الخرص .
 - الفرع السادس: خطأ الخارص .
 - الفرع السابع : جامعة الخرص .
 - الفرع الثامن : عدد من يخرص .
 - الفرع التاسع : شروط الخارص .
 - الفرع العاشر : صفة الخرص .

المطلب الأول :

القدر الواجب إخراجه بالكيل (العشر ونصف العشر) وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول :

القدر الواجب إخراجه من العشر ونصف العشر، وفيه ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

ما سقى سقياً تاماً بكلفة أو بغير كلفة :

اتفق الفقهاء (١) على أن القدر الواجب إخراجه من الزرع

والنصار هو العشر، وذلك فيما سقى بغير مؤنة ولا كلفة، كالذي

يسقى بماء المطر والانهيار، وما يشرب بمروقه، وهو الذي يخرس.

في أرض ماؤها قريب من وجهها تصل إليه عروق الشجر فيستغنى

عن سقيه، وكذلك ما كانت عروقه تصل إلى نهر أو ساقية، ويجب قبل

ذلك فيما سقى بالقنوات والسواقي ونحوها ونصف العشر فيما سقى

بمؤنة وكلفة كالديالي والمد واليب (٢) والنواعير (٣).

(١) المغنى ج ٣ ص ١، زاد المستقنع ص ٤٧، الروض المربع ص ١٤١.

(٢) الدياليب : جمع دلاب، وهو الآلة التي تديرها الدابة ليستغنى بها،

وجهاز لزرع الأنقال، المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٠٥.

(٣) النواعير : جمع ناعورة وهي دلاب ذو دلاء أو نحوة، يدور بدفع الماء

أو جر الماشية، فيخرج الماء من البئر أو النهر إلى الحقل، المعجم

الوسيط ج ٢ ص ١٣٤.

وفي هذا دلالة واضحة على مدى أهمية العداة في التشريع

الإسلامي وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- ما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت

السماء والعيون أو كان عثراً العشر وما سقى بالفضح نصف العشر) (١).

٢- ما روى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فيما سقت

الأنهار والنجيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر) (٢).

٣- وما روى ابن ماجه عن معاذ قال : (بعثني رسول الله صلى

الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ ما سقت السماء وما

سقى بعلا العشر، وما سقى بالدوالي نصف العشر) (٣).

٤- وما روى يحيى بن آدم عن أنس قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه

وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالسواني والغرب والناضح

نصف العشر) (٤) .

فهذه الأخبار تدل على أن ما سقى بكلفه ومونة ففيه نصف

العشر، وما سقى بخير مونة ففيه العشر، والعشر إنما وجب

مونة الأرض فيختلف الواجب بقلة المونة وكثرتها (٥) .

٥- ولأن للمونة والكلفة تأثيراً نسي إسقاط الزكاة جملة كما في العلوفة،

فأولى أن تؤخر في تخفيفها (٦) .

(١) سبق تخريجه ص ٣١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠ .

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب (١٧) صدقة الزروع والثمار ، حديث ١٨١٨ ج ١ ص ٥٨١ .

(٤) الخراج ليحيى بن آدم ص ١١٢ .

(٥) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٢ .

(٦) المغني ج ٢ ص ١ .

٦- ولأن الزكاة تجب في المال النامي ، والمؤنة والكلفة تؤثر في تقليل النماء ، فأثرت في تقليل الواجب فيها (١) .

أما القنوات والسواقي المحفورة فلا تؤثر في نقصان الزكاة ، لأن المؤنة تقل فيه لكونها من جملة إحياء الأرض ولا تتكرر كل عام ، وكذلك لا يؤثر احتياجها إلى من يسقيها ويحول الماء في نواحيها ، لأن ذلك لا بد منه في السقي بكلفة ، فهو زيادة على المؤنة فجري مجرى حرك الأرض وتحسينها (٢) .

ولأن مؤنة القنوات وكلفتها تكون لأجل إصلاح الضيعة ، وشق الأنهار يكون لأجل إحياء الأرض ، فإذا تهيأت وصل الماء إلى الزرع بنفسه ، بخلاف النواضح ونحوها ، فلن المؤنة فيها لنفس الزرع .

قال الخطابي : وأما الزرع الذي يسقى بالقنوات ، فالقيام على هذا أن ينظر ، فلن كان لا مؤنة فيها أكثر من مؤنة الحفر الأول ، فسبيلها سبيل النهر والسيح في وجوب العشر فيها ، وإن كانت تكثر مؤنتها بأن لا تزال تتداعى وتتهار ، ويكثر نضوب ماؤها ، فيحتاج إلى استحداث حفر فسبيلها سبيل ماء الآبار التي تنح منها بالسرواني (٣) .

(١) المغني ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠ ، النسخ الكبير ج ٢ ص ٦٢ ، وانظر بجزيرة على الخطيب ج ٢ ص ٦٨ ، وروضه الطالبيين ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٣) معالم السنن لأبي سليمان الخطابي سنة ٣٨٨ هـ ج ٢ ص ٢٠٧ ، المطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقي ، دار المعرفه - بيروت .

هذا إن كان السقي طول مدة النماء متعد المونة أو بدونها .

الوجه الثاني :

ما سقى بعض العام بكلفة ومعه بخير كلفة، ونبيه بنديان :

البند الأول :

أن يكون السقي بالتساوي :

اتفق الفقهاء على أنه إذا سقى الزرع نصف السنة بكلفة ونصفها بخير كلفة ففيه ثلاثة أرباع العشر لأن كل واحد منهما لو وجد في جميع السنة لأوجب مقتضاه ، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه (١) .

البند الثاني :

أن يكون السقي بأحدهما أكثر من الآخر :

أما إن كان السقي بأحدهما أكثر من الآخر فقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول وأحمد في المشهور إلى أن الحكم للأكثر والأغلب ، فإن كان السقي بماء السماء أغلب

(١) التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٨٨ ، الأم ج ٢ ص ٤١ ، فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٤ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٢ ، المغني ج ٣ ص ١٠ البرزخ المربع ص ١٤١ .

ففيه العشر، وإن كان السقي بالنضح أغلب ففيه نصف العشر، وهو قول عطاء والثوري (١) لأن النظر إلى قدر ما يسقى به كل مرة يشق ويتعذر فاعتبر الأكثر والأغلب كالسوم في المائية (٢) ولأنه اجتمع الأمران ولأخذهما قوة الغلبة فكان الحكم له كالماء إذا خالطه مائع (٣) .

المذهب الثاني :

ذهب الشافعي في قوله المعتمد وأحمد في رواية والهادية إلى

أن الزكاة تؤخذ بالتقسيط على عدد السقيات (٤) .

فعلى هذا ، لو كان لرجل زيتون فسقى شهرين بالنضح وأربعه بالسما ، فيكون فيه ثلثا العشر لما السما وسدس العشر للنضح ، وهكذا ما زاد أو نقص فيحسابه (٥) لأنه لو كان بالتساوي أخذ بالحصه ، فكذلك إذا كان أحدهما أكثر كما لو كانت الثمرة نوعين (٦) ولأن ما وجب فيه الزكاة بالتسقط عند التماثل وجب فيه بالتسقط عند التفاضل كزكاة القطر في المبد المشترك (٧) .

-
- (١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٦ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٩ ، التاج والأكليب ج ٢ ص ٢٨٠ ، الأم ج ٢ ص ٤١ ، المغني ج ٣ ص ١ ، نيسل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٢ .
- (٢) المجموع ج ٥ ص ٧٩ ، المغني ج ٣ ص ١٠ .
- (٣) المجموع ج ٥ ص ٤٦١ .
- (٤) المجموع ج ٥ ص ٤٦١ ، الأم ج ٢ ص ٤١ ، المغني ج ٣ ص ١ ، شرح الأزهري ج ١ ص ٤٩٦ .
- (٥) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٩ ، المحرر في الفقه ج ١ ص ٢٢٠ .
- (٦) المغني ج ٣ ص ١٠ .
- (٧) المجموع ج ٥ ص ٤٦١ ، وفي الاضل تصحيف : المشتري بدلاً من المشترك ، =

قال الحافظ: ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهما

أخذ بحسابه (١) .

المذهب الثالث:

ذهب ابن القاسم من المالكية إلى أن المعتبر في السقي ما تتم به

حياة الزرع (٢) فتؤخذ الزكاة من نفس الزيتون الذي لا يتخذ للعصر

بل للخل، وتؤخذ من زيت الذي يعصر بعد عصره (٣) .

الترجيح:

والأولى اعتبار الأكثر والأغلب منهما تخفيفاً كالسوم في الماشية،

ولتأثيره على النمو فالياً، ولأن اعتبار مقدار السقي وعدد مراته يشق

ويتعذر .

ومما يعضد هذا الرأي قول الطحاوي: قد اتفق الجميع

على أنه لو سقاه بماء المطر يوماً أو يومين أنه لا اعتبار

به، ولا يجعل لذلك حصصة، فعدل على أن الاعتبار بالأغلب (٤) .

والله أعلم .

- حيث تكون زكاة فطروه على مالكيه بنسبة حصصهم في شراكته، روضة الطالبين

ج ٢ ص ٢١٦، الكافي في فقه أهل المدينة ج ١ ص ٢٣٣، إحياء علوم الدين ج ١

ص ٢١١ .

(١) فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٩ .

(٣) القوانين الفقهية لمحمد بن أحمد بن جـزى الكلبي ت سنة ٧٤١ هـ ص ١٠٥

دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .

(٤) المرجع السابق والصفحة .

الرجح الثالث:

ما سقى بكلفة وبغير كلفة مع جهل مقدار كل منهما:

وأما إن جهل المقدار فلم يعرف السقى بأيهما أكثر بالكلفة أم بغيرها، فيجب العشر احتياطاً على الأصل، ولا يسقط بعض العشر إلا بسبب المؤنة والكلفة، وهي هنا مجهولة القدر غير معلومة فتبقى على الأصل، ولأن الأصل عدم الكلفة في الأكثر والأغلب، فلا يثبت وجودها مع الشك فيه (١).

(١) المغنى ج ٣ ص ١٠، زاد المستقنع ص ٤٧، الروض المربع ص ١٤٢، كافي المبتدئ ج ١ ص ١٥٠.

الفصل الثامن:

صفة الواجب (إخراج القيمة في الزكاة) :

ومعنى هذا هو أن يدفع السلم قيمة ما وجب عليه من جنس ماله،
لأن يعدل عن النشأة إلى قيمتها ، أو عن الزيتون إلى قيمته إذا وجب
عليه في ماله زيتونا .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

الرأى الأول :

ذهب الحنفية إلى جواز إخراج القيمة (١) وهو قول عمر وابنه
وابن مسعود وابن عباس ومعاذ رضى الله عنهم (٢) ، وهذا قال طاووس (٣)
وعمر بن عبد العزيز والثوري والحسن البصرى (٤) وهذا ذهب البخارى (٥)

(١) المبسوط لشمس الدين أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل المرخسى المتوفى
سنة ٤٨٣ هـ ج ٢ ص ١٥٦ ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ،

بدائع الصنائع ج ٢ ص ٧٣ .

(٢) البناية شرح الهداية ج ٣ ص ٧٢ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني الحميري، يقال اسمه ذكوان وطاووس
لقب ثقة فقيه فاضل ، روى عن العبادلة الأربعة وأبى هريرة وطائفة ٠٠٠ وأرسل
عن معاذ ، روى له الستة مات سنة ست ومائة ، انظر تهذيب التهذيب للحافظ
أحمد بن على بن حجر المصقلانى سنة ٨٥٢ هـ ج ٥ ص ٨ - ١ ، تقريب
التهذيب ص ١٥٦ .

(٤) المغنى ج ٣ ص ٨٧ .

(٥) فلتح البسارى ج ٣ ص ٣١٢ ، البناية ج ٣ ص ٧٢ .

وأحمد فيما عدا زكاة الفطر (١) وهو وجه للشافعية (٢) ورأى لبعض المالكية (٣) .

الرأى الشافعى :

وذهب مالك والشافعى وأحمد فى المشهور والظاهرية إلى عدم جواز إخراج القيمة (٤) إلا أن مالكاً جوز الدراهم عن الدنانير وعكسه (٥) . ويرى بعض المالكية الجواز مع الكراهة (٦) كما يرون إخراجها حال الإكراه (٧) . وأما الشافعية فإنهم يبيحون إخراجها حال الضرورة (٨) ووافقهم فى ذلك ابن تيمية (٩) .

- (١) المغنى ج ٣ ص ٨٧ .
- (٢) المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ .
- (٣) شرح الرسالة لابن ناجى ج ١ ص ٣٤٠ نقلاً عن فقه الزكاة للقرضاوى ج ٢ ص ٨٠٠ .
- (٤) المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ ، إحياء علوم الدين ج ١ ص ٢١٢ ، المغنى ج ٣ ص ٨٧ ، الإنصاف ج ٣ ص ٦٥ ، المحلى ج ٦ ص ١٣٧ .
- (٥) المدونة ج ١ ص ٢٥٨ ، المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ .
- (٦) الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٥٠٢ .
- (٧) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٢ .
- (٨) المجموع ج ٥ ص ٤٣١ .
- (٩) انظر مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، ج ٢٥ ص ٨٢ ، جمع وترتيب الفقير إلى الله عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصم النجدى الحسينى وساعده ابنه محمد وفيهما الله ، مكتبة ابن تيمية القاهرة .

سبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلافهم إلى الزكاة، هل هي عبادة وقربة لله تعالى، أم هي حق واجب للفقراء والمساكين، فمن قال هي عبادة وهم الشانعية ومن وفقهم، قال إن أخرج من غير تلك الأغنياء لم يجز لأنه إذا أتى بالعبادة على غير الجهة المأثور بها فهي فاسدة، ومن قال إنها حق للفقراء والمساكين وهم الحنفية ومن وفقهم قال : لا فرق بين القيمة والعين (١) .

الأدلة:

أدلة الفريق الأول :

استدل القائلون بجواز إخراج القيمة في الزكاة بالكتاب والسنة والمعقول :

أولاً : من الكتاب :

قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً...) (٢) .

وجه الدلالة من الآية :

إنها نص في المراد بالمأخوذ وهو الصدقة، وكل جنس يؤخذ فهو صدقة (٣) .

ولذا قال السرخسي : هذا تنصيص على أن المأخوذ مال ، والقيمة مال

فأشبهت المنصوص عليه، وأما بيانه صلى الله عليه وسلم لما أجمله القرآن فهو للتبصير

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢) سورة التوبة : آية ٣٠٣ .

(٣) الاختيار ج ١ ص ١٠٢ .

على أرباب الأموال لا لتقييد الواجب به، لأن أرباب الأموال تعزفهم الفقود،
والأداء مما عندهم أيسر عليهم (١) .
ثانياً : من السنة :

١- ما رواه البخاري عن طاووس قال : قال معاذ رضي الله عنه في خطبته
لاهل اليمن : اثنتونى بعروض ثياب خميص (٢) أو لبيس (٣) فنى
الصدقة مكان الشمعير والذرة ، أهون عليكم وخير لأصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم بالمدينة (٤) .

٢- ما رواه البيهقي عن طاووس قال : قال معاذ لأهل اليمن : اثنتونى
بخميص (٥) أو لبيس أخذ منكم مكان الصدقة فإنه أهون عليكم
وخير للمهاجرين بالمدينة (٦) .

٣- وفي رواية أخرى " اثنتونى بعروض ثياب آخذ منكم مكان الذرة
والشمعير (٧) .

-
- (١) المبسوط ج ٢ ص ١٥٦ .
(٢) الخميص : مذكر الخميصه ، وهى كساء صغير ، فاستعارها للثوب ، انظر النهاية
ج ٢ ص ٧٩ .
(٣) اللبيس : الثوب الخلق ، انظر تعليقات محمود أبو دقيفة على الاختيار لتعليق
المختار لعبدالله بن محمود بن مودود الموصلى ت سنة ٦٨٣هـ ج ١ ص ١٠٣ ط .
ط . الثالثة ١٣٩٥هـ دار المعرفه - بيروت .
(٤) رواه البخاري في صحيحه معلقاً فى كتاب الزكاة باب (٣٣) العرض فى الزكاة
ج ٢ ص ١٢٢ .
(٥) الخميص : الثوب الذى طوله خمسة أذرع ، ويقال له الخموس أيضاً ، وقيل سمي
خميصاً لأن أول من عمله ملك باليمن يقال له الخميص بالكسر ، انظر النهاية
ج ٢ ص ٧٦ ، فتح الباري ج ٣ ص ٣١٢ .
(٦) السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٣ .
(٧) المرجع السابق والصفحة .

وجه الدلالة من هذه الروايات :

إنها تدل على أن معاذاً رضى الله عنه كان ينقل الزكاة من اليمن إلى المدينة معللاً ذلك بأنه أهون وأيسر عليهم وأرفق بهم، وأنفع للفقراء المهاجرين، ونفى هذا دلالة واضحة على أخذ القيمة في الزكاة (١) .

٤- قوله صلى الله عليه وسلم : (فى خمس من الإبل شاة ١٠٠٠) (٢) وكلمة " فى " .

حقيقة للظرف ، وعين الشاة لا توجد فى الإبل فدل على أن المراد

قدرها من المال (٣) . وهذا نص على دفع القيمة .

هـ إن النبى صلى الله عليه وسلم رأى فى إبل الصدقة ناقة كوماً (٤) فغضب

على المصدق (٥) وقال : ألم أنهكم عن أخذ كرائم أموال الناس ؟

فقال المصدق أخذتها بغيرها بغيرين من إبل الصدقة .

وفى رواية ارتجمتها فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) .

وجه الدلالة :

نفى أخذ الناقة بغيرين دلالة على جواز أخذ القيمة بدليل اقراره

صلى الله عليه وسلم الساعى على ذلك (٧) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٣٤٢ .

(٢) جزئ من حديث أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير رقم ٥١٥٢ ، ج ٢ ص ٢٢٦ دار الفكر .

(٣) المبسوط ج ٢ ص ١٥٦ .

(٤) أى العظيمة السنام من السمن .

(٥) أى الساعى ، وهو يتخفيف الصاد المهمة المفتوحة ، وأما بالتشديد فمعناها مخرج الصدقة وليس الساعى ، انظر تعليقات محمود أبو دقيفة على الاختيار ج ١ ص ١٠٢ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٤ .

(٧) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٠٢ ، الاختيار ج ١ ص ١٥٧ .

ثالثاً : من المعتقد :

- ١- إن الله تعالى أمر بصرف المال إلى عباده المحتاجين ككفاية لهم، وكفايتهم متعاقبة بمطلق المال، كمن له على رجل حنطة، ولرجل آخر عليه دراهم، فأمر من له الحنطة من عليه الحنطة بأن يقضى ديون الدراهم من الذي له عليه وهو الحنطة كأن ذلك إنذاراً منه إياه بنقل حقه إلى الدراهم بأن تستبدل الحنطة بالدراهم (١) .
- ٢- إن الأمر بأداء الزكاة إلى الفقير إنما يكون لأجل وصول الرزق الموعود إليه، وكما يحصل رزق الفقير وكفايته بعين الشاة يحصل بقيمتها (٢) .

أدلة الفريق الثاني :

استدل القائلون بعدم جواز إخراج القيمة في الزكاة بالسنة والمعتول :

أولاً : من السنة :

- ١- ما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حين بعته إلى اليمن خذ الحب من الحب ، والنفاء من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقر من

البقر) (٣) .

- (١) بسدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٦ .
- (٢) البناءية شرح الهداية ج ٣ ص ٧٣ .
- (٣) سنن أبي داود كتاب الزكاة ، باب (١١) صدقة الزرع حديث رقم ١٥١٦ ، ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة باب (١٦) ما تجيب فيه الزكاة من الأموال حديث ١٨١٤ ، ج ٤ ص ٥٨٠ ، سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٠٠ .

وجه الدلالة:

وهو نص في إخراج المعين فلا يجوز أن يتعداه إلى أخذ القيمة، وللا
لكان مخالفاً للنص.

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: (في كل أربعين نواة نواة إلى عشرين ومائة...) (١)

وجه الدلالة:

وهو وارد بياناً لمجمل قوله تعالى: ((وآتوا الزكاة...)) (٢) فكيف

الشيء هي الزكاة المأمور بها والأمر للوجوب، فلا يتأدى بالقيمة كالهدايا
والضحايا (٣).

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: (في خمس وعشرين ابنة مخاض إلى خمس
وثلاثين فلان زادت وأحددة ففيها ابنة لبون...) (٤).

وهذا نص على منع القيمة.

٤- إن النبي صلى الله عليه وسلم فرض الصدقة وأمر بها أن تؤدى، كما
جاء في كتاب أبي بكر في الصدقات أنه قال: (إن لم تكن بنت مخاض
فابن لبون ذكر) وهو نص في المعين لتسميته إياها (٥).

(١) جزء من حديث أخرجه السيوطي في الجامع الصغير رقم ٥١٥٢، ج ٢ ص ٢٢٦
دار الفكر.

(٢) سورة البقرة: آية ٤٣، ٨٣، ١١٠، النساء: آية ٧٧، الحج: آية ٧٨،
النور: آية ٥٦، المجادلة: آية ١٣، المزمل: آية ٢٠.

(٣) المجموع ج ٥ ص ٤٢٦، المغني ج ٣ ص ٨٨.

(٤) جزء من حديث أخرجه السيوطي في الجامع الصغير رقم ٥١٥٢، ج ٢
ص ٢٦٦، دار الفكر.

(٥) المغني ج ٣ ص ٨٨.

ثانياً : من المعقول :

- ١- إن الزكاة وجبت لسد حاجة الفقير ، وشكراً لنعمة المال ، وحاجات الفقير متنوعة، فينبغي أن يتنوع الواجب ليصل إلى الفقير من كل نوع ما تسد به حاجته ، ويحصل شكر النعمة بالمواساة من جنس ما أنعم الله عليه (١) .
- ٢- إن مخرج القيمة في الزكاة يكون قد عدل عن المنصوص عليه ، فلم يجزئه كالهدايا والضحايا (٢) ، وكإخراج الروى بدل الجيد (٣) ، وكالسجود على الخد والذفن بدل الجبهة واللائف (٤) .

المنافسة :

مناقشة أدلة الفريق الأول :

من الكتاب :

استدل الحنفية ومن وافقهم بقوله تعالى : ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)) (٥) .

وقد نوقش من وجهين :

- (١) المغنى ج ٣ ص ٨٨ .
- (٢) المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ .
- (٣) المغنى ج ٣ ص ٨٨ .
- (٤) المبسوط ج ٢ ص ١٥٦ .
- (٥) سورة التوبة: آية ١٠٣ .

الأول :

إن الآية ليست في الزكاة المفروضة ، وإنما هي مخصصة بمن نزلت فيهم ، وهم الذين اعترفوا بذنوبهم ممن تأخر عن فزوة توبك (١) .

ويجاب عن ذلك بأنها ليست مخصصة، إنما هي عامة لجميع الناس إذ العبارة بمعم اللفظ لا بخصوص السبب (٢) والناس في الأحكام سواء إلا ممن خصه الدليل ، ولا دليل للتخصيص ، فدل هذا على أن المراد بها الزكاة المفروضة، لأنه لا يوجد في أموال الناس حق غيرها ، وإذا ثبت ذلك فهي نص في المراد بالماخوذ وهو الصدقة ، وكل جنس يؤخذ عيناً أو نقداً فهو صدقة (٣) .

الثاني :

ولو سلمنا بأنها الزكاة المفروضة فهي خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يلتحق به غيره .

ويجاب عن ذلك بأنه قول باطل وقائله بالقرآن جاهل غافل عن مأخذ الشريعة متألب بالدين (٤) لأنه تأويل بعيد ، فهم فاسد رده أبو بكر الصديق وسائر

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٢٤٤ ، تفسير القرآن العظيم لآبي الفداء إسماعيل ابن كثير سنة ٧٧٤ هـ ج ٢ ص ٣٨٥ دار الفكر ، أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٣٥٦ .

(٢) انظر الوصول إلى الأصول لأحمد بن علي بن برهان البغدادي سنة ١٨ هـ ج ١ ص ٢٧٧ تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م مكتبة المعارف — الرياض .

(٣) الاختيار ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٢٤٤ .

- المصاحبة بمقاتلتهم مانى الزكاة (١) .
وإذا تبين ذلك فهى آية عامة فى كل الأموال ، وهى تنصيح على أن
الآخوذ مال ، فأشبهت المنصوص عليه (٢) .
أما من السنة :

فيرد على الآخذيث المتعلقة بأخذ الجنس ، والتي تفيد الأخذ بالقيمة

بأنها ضعيفة .

قلت إنما جاء ضعفها من حيث الإرسال .
ذكر البيهقى أن البخارى قال رواه إسماعيل بن أبى خالد عن قيس مرسلًا ،
وضعف مجالدًا (٣) .

ويجاب بأن مجالدًا روى له مسلم ، وثقه ابن معين ، وقال (غيره أثبت منه) ،
وهذا يقتضى توثيقه ، فزيادة الثقة لا تعطل بنقص من أرسله (٤) .

ولو سلمنا بصحتها فذكر الجنس فيها إنما يدل على تعيين الجنس منها لا القيمة .
ويجاب عن ذلك بأن أمره صلى الله عليه وسلم بأخذ الجنس منها هو الذى
يطالب به المصدِّق ، والقيمة إنما تؤخذ بالاختيار (٥) .

-
- (١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٢ ص ٣٨٦ .
(٢) المسوط ج ٢ ص ١٥٦ ، المجموع ج ٥ ص ٤٢٩ .
(٣) السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٣ .
(٤) الجوهر النقى لعلاء الدين بن على عثمان الماردينى الشهير بابن التركمانى
سنة ٧٤٥ هـ المطبوع مع السنن الكبرى للبيهقى ج ٤ ص ١١٣ دار الفكر ،
وانظر تقريب التهذيب ص ٣٢٨ ، وانظر تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٠٣ .
(٥) الجوهر النقى ج ٤ ص ١١٣ .

وأما حديث معاذ رضي الله عنه الذي رواه عنه طاووس، فيرد عليه من

عدة وجوه منها :

الأول :

إنه مرسل لأن طاووساً لم يدرك معاذاً ولم يولد إلا بعد موت معاذ .

الثاني :

إنه لو صح لما كانت فيه حجة، لأنه ليس عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، ولا حجة إلا فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم .

الثالث :

إنه لم يكن في الزكاة، ولو كان فيها فالمراد بها الجزية ، بدليل أنه

كان يأخذ منهم الذرة والشعير والعرض^(١) مكان الجزية .

الرابع :

إن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ خير لأهل المدينة،

وحاشا لله أن يقول معاذ هذا، فيجعل مالم يوجهه الله تعالى خيراً مما أوجبه^(٢).

وبجواب عن هذه الوجوه بأنها ضعيفة بما يأتي :

(١) العَرَضُ : يفتح المهيمة وسكون الراء بعدها معجمة: المتاع ، وكل شئ سوى

الدراهم والدنانير، انظر المعجم الوسيط ج ٢ ص ٥١٤، فتح الباري ج ٣

ص ٣١٢ .

(٢) المحلى ج ٦ ص ٢٥ .

الأول:

وهو الإرسال، قال ابن حجر في الفتح: هذا الإرسال صحيح الإسناد إلى طاووس، فلا يختر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم، فهو صحيح عنده، لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من أرسل عنه، وأما باقي الإسناد فلا، إلا أن إيراد له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده، ومما عضد ذلك عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب (١).

الثاني:

ورد على قصة معاذ بأنها اجتهاد منه، فلا حجة فيها بأن في ذلك نظراً، لأنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام، وقد بين له النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن ما يصنع (٢).

فلن قيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك، فيقال قد قام الدليل على خلاف عمله ذلك (٣).

الثالث:

ورد على قولهم بأن ذلك كان في الجزية بأنه باطل.

قال الأستاذ أحمد شاكر في معرض تعليقه على المحلي، هذا احتمال ضعيف بل باطل، فإن في رواية يحيى بن آدم "مكان الصدقة" (٤).

وأما قول القاضي عبد الوهاب المالكي (٥) كانوا يطلقون على الجزية اسم

(١) فتح الباري ج ٣ ص ٣١٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣١٣.

(٣) المرجع السابق والصفحة.

(٤) المحلي ج ٦ ص ٢٥.

(٥) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون.

الصدقة فعمل هذا منها، فتعقب بقوله "مكان الشعير والذرة"، وما كانت الجزية حينئذٍ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من التقدين (١).

الرباع :

ورد على قول معاذ "خير لأهل المدينة" فيجعل مالم يوجهه الله خيراً مما أوجبه، وحاشا لله أن يقول هذا بأنه قد ثبت هذا القول عن معاذ، كما يبين ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح .

ومعنى "خير لأهل المدينة" أي أرفق بهم، لأن مؤنة النقل ثقيلة، فرأى الأئنف في ذلك خيراً من الأثقل، ونظروا إلى ما هو أنفع لحاجاتهم ومصلحتهم، فجعل مكان الصدقة من الشعير والذرة : الخميس واللبيس (٢).

مناقشة أدلة الفريق الثاني :

وأما استدلال الشافعية ومن وافقهم بحديث عطاء بن يزار: "خذ الحب من الحب ٠٠٠" فيرد عليه بأنه حديث مرسل لأن عطاء لم يسمع من معاذ حيث إنه ولد بعد موته (٣).

ولأن سلمنا بصحته فلا حجة فيه لأن معاذاً رضي الله عنه وهو أعلم الناس

ابن مالك البغدادي كان يفتياً أدبياً شاعراً، له عدة تصانيف، قال الخطيب: كان ثقة ولم يلق من المالكيين أحداً أفقه منه، وكان حسن النظر جيد العبارة وتولى القضاء بنيادرايا وبكساييا — وهما بلدتان من أعمال العراق — ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ببغداد وتوفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة بمصر، وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٠، فمما بعدها، تاريخ بغداد لابن بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي سنة ٤٦٣ هـ ج ١١ ص ٣١ دار الفكر .

(١) فتح الباري ج ٣ ص ٣١٣، المجموع ج ٥ ص ٤٣٠ .

(٢) فتح الباري ج ٣ ص ٣١٣ .

(٣) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨٠ .

بالحلال والحرام^(١)، وهو الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم على اجتتهاد، لم يفهم من الحديث أنه إلتزام بأخذ العين، إنما ليطالب به أرباب الأموال، والقيسة تؤخذ باختيارهم^(٢).

وأما استدلالهم بالأخطأيت المعميئة للجنس، فيرد عليها بأنها ذكرت للتيسير على أرباب الأموال، لا لتقييد الواجب، فإن أرباب الأموال تُعزُّ فيهم الفقور والأزواء مما عندهم أيسر عليهم^(٣)، وهذا كتحيينه صلى الله عليه وسلم الأبخجار للاستتجاء، ثم اتفق الجميع على جوازه بالخرق والخشب ونحوهما لحصول الانقفاء بهما كما تحصل بالأبخجار^(٤).

أما من المعقول :

١- فيرد على استدلالهم بالمعقول الأول، بأن المقصود من الزكاة هو إغناء

الفقير، لقوله صلى الله عليه وسلم : (إفهوم عن المسألة في مثل هذا اليوم^(٥))

- يوم الفطر-- والإفناء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة

- يعنى فى زكاة الإبل - وربما يكون سد الخلة بأداء القيمة أولى

وأظهر^(٦).

٢- وأما استدلالهم بالمعقول الثانى، فيرد عليه بأن مخز القيمة لا يكون

(١) فتح البارى ج ٣ ص ٣١٣ .

(٢) الجوهر النقى ج ٤ ص ١١٢، بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) المبسوط ج ٢ ص ١٥٧ .

(٤) الجوهر النقى مع السنن الكبرى ج ٤ ص ١١٣ .

(٥) سنن الدار قطنى ج ٢ ص ١٥٣ .

(٦) المبسوط ج ٢ ص ١٥٧ .

قد عدل عن المفصوص، لأن العدول عن الجنس إلى غيره لا يجوز إلا عند عدم الأصل، وأداء القيسة مع قيام المفصوص عليه في ملكه جائز، لأنها أصل في نظر الحنفية (١).

وأما القياس على الهدايا والضحايا فقياس مع الفارق لأن معنى القرية فيها هو إراقة الدم وهو غير متقوم ولا معقول خلافاً للأجناس فإنها متقومة ومعقولة كالجزية (٢) حيث وجبت لكفاية المقاتلة بائناً (٣).

وأما السجود على الخد والذقن فليس بقرية أصلاً حتى لا يتنفل به، ولا يصار إليه عند العجز، وما ليس بقرية لا يقام مقام القرية.

وأما التصديق بالقيمة فقرية، ونسبه سدد الخلعة، فيحصل به ما هو

المقصود (٤).

(١) الميهوب ج ٢ ص ١٥٦ .

(٢) الجزية: الجزاء، وجمعه جزئ، وجزأه، وخراج الأرض وما يؤخذ من أهل الذمة، انظر المعجم الوسيط ج ١ ص ١٢٢، القاموس الفقهى ص ٦٢ .

(٣) الميهوب ج ٢ ص ١٥٧، قوله (وجبت لكفاية المقاتلة) مراده أن الجزية وجبت على الذميين أجره للمقاتلين المدافعين عنهم، ولذا تسقط عن قاتل معنا من الذميين، وانظر الهياية ج ٣ ص ٧٤ .

(٤) الميهوب ج ٢ ص ١٥٧ .

الترجيح :

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية ومن وافقهم من جواز إخراج القيمة في الزكاة للأسباب الآتية :

١- موافقته لمقصد الشريعة الإسلامية من سد الخلة .

٢- إنه أرشق بأصحاب الأموال وأنفع للفقراء والمحتاجين .

٣- إنه أسهل في الحساب للقاتمين على إدارة المؤسسات الزكوية

- حيث وجدت - لأن إخراج العين يشكل عبئاً كبيراً عليها ، وذلك

من ناحية جمعها وتحصيلها والحفاظ عليها .

٤- وهذا ملحظ معان رضى الله عنه ومقصده حين قال لأهل اليمن : " اتقوا

بخميس أو لبيس آخذ ه فكم مكان الصدقة ، فإنه أهون عليكم وخير

لأهل المدينة من المهاجرين ، وهذا نص في المسألة ، وقد ثبت

صحة ذلك عن معان الذي أقروه النبي صلى الله عليه وسلم على اجتهاده ،

فضلاً عن أن راوى الخبر عنه هو طاووس بن كيسان فقيه اليمن وأمامها .

٥- وقد قوى هذا الرأي فعل عمر الفاروق رضى الله عنه الذي كان يأخذ

العروض في الصدقة من الدراهم ، أى بدل الدراهم (١) .

٦- وعضده تعيينه صلى الله عليه وسلم الأحجار للاستنجا ، ثم اتفق

الجميع على جوازه بالخرق والخشب ونحوهما ، لحصول الإنقاذ بهما

كما تحصل بالأحجار (٢) .

(١) المغنى ج ٣ ص ٨٧ .

(٢) الجوهر النقى مع المنن الكبرى ج ٤ ص ١١٣ .

وقد رجح ذلك الدكتور القرضاوى (١) ، والأستاذان عبد الله علوان (٢) ولما كان الزيتون من الثمار التي تجب فيها الزكاة ، ويحتاج إلى ذلك كله ، الأمر الذي يشق في تحصيله على الفائمين عليه ، مما يجعله يتقافى ومبدأ الاقتصاد الإسلامى ، لذا فإننا نرى جواز إخراج القيمة فسيه .

والله أعلم .

-
- (١) انظر فقه الزكاة للقرضاوى ج ٢ ص ٨٠٥ .
(٢) انظر أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة للأستاذ عبد الله علوان ص ١٠١ ط ٠ الرابعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .

الفرع الثالث

وقت وجوب الزكاة:

اختلف الفقهاء في وقت الوجوب على أربعة آراء:

الرأى الأول:

ذهب جمهور الفقهاء منهم مالك والشافعي وأحمد إلى أن وقت الوجوب هو بدء الصلاح في الثمار، واشتداد الحب في الزرع، وبدو الصلاح في بعض الثمار كبذره في الجميع، وكذا اشتداد بعض الحبوب كاشتداده كله، وبدو الصلاح في الثمار يكون بطبيعتها وطيب كل نوع منها، لأن ما قبل الطيب يكون علفاً لا قوتاً ولا طعاماً، فإذا طاب وحن الأكل الذي أنعم الله به وجب الحق الذي أمر الله به، إذ بتعام النعمة يجب شكرها ويكون الإيتاء وقت الحصاد لما قد وجب يوم الطيب (١)، وطيب كل نوع منها بحسب طبيعته، كالزهور في بلح النخل، وظهور الحلاوة في العنب، والنفخ والاسوداد في الزيتون (٢).

واشتداد الحب أي طيبه يكون باستغنائه عن السقى لا باليبس ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٤، المجموع ج ٥ ص ٤٦٥، الشرح الصغير ج ١ ص ٢١٥، الكافي في فقه أهل المدينة ج ١ ص ٣٠٥، كافي المبتدئ ج ١ ص ١٤١، نيسل المأرب ج ١ ص ٢٤٦، الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤١١، إحياء علوم الدين ج ١ ص ٢١٠.

(٢) بلغة السالك ج ١ ص ٢١٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٥٠.

بالحصاد ولا بالتصفية ، لأنه أوان الكمال وحال الإدخار (١) .

الرأى الثانى :

وذهب أبو حنيفة إلى أن وقت الوجوب يكون بخروج الزرع وظهور النمر لقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)) (٢) ، فهذا أمر منه سبحانه وتعالى بالإففاق ما أخرجته من الأرض فدل أن الوجوب متعلق بالخروج (٣) .

الرأى الثالث :

وذهب أبو يوسف صاحب أبى حنيفة إلى أن وقت الوجوب هو وقت الإدراك لقوله تعالى : ((وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)) (٤) ، ويوم حصاده هو يوم إدراكه ، فكان هو وقت الوجوب (٥) .

الرأى الرابع :

وذهب محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة إلى أن وقت الوجوب هو وقت التصفية فى الزرع ، وقت الجذاز فى النمر (٦) ، وقد وافقه محمد

-
- (١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٦ ، المغنى ج ٣ ص ١٨٠ .
 - (٢) سورة البقرة : آية ٢٦٧ .
 - (٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٣ ، وانظر الاختيار ج ١ ص ١١٣ .
 - (٤) سورة الانعام : آية ١٤١ .
 - (٥) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٣ ، الاختيار ج ١ ص ١١٤ .
 - (٦) المراجع السابقة والصفحات .

بن مسلمة من المالكية في اعتبار الجذاز وقتاً لوجوب الزكاة في النمر لقوله تعالى : ((يَوْمَ حَصَادِهِ)) (١) .

الترجيح :

والذي أميل إليه هو أن وقت وجوب الزكاة إنما يكون وقت التصفية والتتقية فيما يحتاج إلى ذلك من أنواع الزروع والنمار كالحنطة والشمير، وأما ما لا يحتاج إلى تنقية وتصفية كالزيتون فزكاته وقت جذازه، وهو رأي محمد بن الحسن ومحمد بن مسلمة ، وذلك لما يأتي :

١- إن تلك الحال هي حال تناهى عظم الحب والنمر واستحكاها (٢)

لقوله تعالى : ((وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)) (٣) ، والحصاد

هو القطع والجذاز .

٢- وهذا يتفق ومقاصد الشريعة التي تراعى مصلحة أرباب الزروع والنمار ،

والله أعلم .

-
- (١) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٤ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٢٥٣ .
 - (٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٣ .
 - (٣) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

المطلب الثاني :

القدر الواجب إخراجَه بالخرص ، وفيه عشرة فروع :

الفرع الأول :

معنى الخرص لغة واصطلاحاً :

الخرص لغته :

هو الحزب والتخمين ، وخرص من باب نصر ، يقال خرص النخل أو الكرم إذا حز ما عليها من الرطب تمرًا ، ومن العذب زيبًا ، وهو من الظن لأن الحزب إنما هو تقدير يربطن لا إحاطة (١) .

الخرص اصطلاحاً :

هو تقدير ما على النخل من الرطب تمرًا (٢) .

وقال ابن حجر : هو حز ما على النخل من الرطب تمرًا ، وحكى الترمذى عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعذب مما تجب فيه الزكاة بعث السلطان خارصًا ينظر فيقول : يخرج من هذا كذا وكذا زيبًا ، وكذا وكذا تمرًا فيحصيه وينظر مبلغ العشر فينتبه عليهم ، ويخلى بينهم وبين الثمار ، فلذا جاء وقت الجذاز

(١) لسان العرب ج ٧ ص ٢١ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٢٧ .

(٢) انظر تحقيق على محمد البجاوى على أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٥٢ .

أخذ منهم العشر (١) .

الفقر الثاني :

فائدة الخرص :

تظهر فائدة الخرص في مشاركة الفقراء لأرباب الأموال في التمسر، فلو منع أرباب الأموال من الانتفاع بحقوقهم إلى غاية جفاف الثمرة، لاضر ذلك بهم، ولو انبسطت أيديهم لوقع الحيف على الفقراء والمساكين، لأنه قلما يوجد هناك وازع ديني عند كل أحد منهم .

لذا فقد حددت الشريعة تلك المعايير لينتفع أرباب الأموال بأموالهم، وليحفظ على الفقراء حقوقهم، ولا يكون ذلك إلا عند أول وقت بدو الصلاح، ليعلم نصيب الفقير منها قبل الأكل والاستهلاك فيخرج بعد الجفاف بقدرها تمراً أو زبيباً^(٢) وأما الزيتون فيخرج بعد عصره بقدرها زيتاً .

قال ابن حجر :

وفائدة الخرص هي التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها، والبيع من زهوها، وإيثار الأهل والجيران والفقراء، لأن في منعهم منها تضييقاً لا يخفى (٣) .

(١) فتح الباري ج ٣ ص ٤٤٤، المجموع ج ٥ ص ٥٨٥، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ونهاج الأحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكى المدنى سنة ٧٦٦هـ ج ١ ص ١٦، دار المعرفية - بيروت - لبنان .

(٢) معالم السنن ج ٢ ص ٢١٠، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٤، زاد المعاد ج ١ ص ٤٩٩، فقه السنة ج ١ ص ٣٠٤ .

(٣) فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٤ .

وقال الرافعي :

إن في الخوص احتياطاً لرب المال والمساكين ، فإن رب المال يملك التصرف بالخوص ويعترف المصدق حق المساكين فيطالب به (١) .

وجاء في الفروع : وإنما كان تخويفاً لأرباب الأموال لئلا يخونوا (٢) .

الفرع الثالث:

أقوال العلماء في مشروعية الخوص :

اختلف الفقهاء في حكم الخوص إلى أربعة آراء :

الرأى الأول :

ذهب جمهور الفقهاء منهم مالك والشافعي في الصحيح وأحمد والهادوية إلى أنه سنة (٣) إلا إن تعلق به حق لمجورور مثلاً ، أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير (٤) .

الرأى الثاني :

وذهب الشافعي في قول آخر إلى أنه واجب (٥) .

الرأى الثالث :

وذهب الحنفية إلى عدم جواز (٦) ، وكذا القروعة (٧) ، وحكى عن الشعمي

- (١) المهذب مع المجموع ج ٥ ص ٤٧٧ ، المغنى ج ٣ ص ١٠٥ .
- (٢) الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤٢١ .
- (٣) المغنى ج ٣ ص ١٤ ، المجموع ج ٥ ص ٤٧٨ ، بداية المجتهد ج ٦ ص ٢٠٧ ، شرح الأزهار ج ١ ص ٤٩٧ ، سبل السلام ج ٢ ص ١٣١ ، أضواء البيان ج ٢ ص ٢٠٧ .
- (٤) فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٦ .
- (٥) المجموع ج ٥ ص ٤٧٨ ، سبل السلام ج ٢ ص ١٣٤ .
- (٦) النهاية شرح الهداية ج ٣ ص ٧٢٢ ، وانظر الميزان الكبرى ج ٢ ص ٢٠٤ .
- (٧) الاموال ص ١٩٨ .

والشورى أنه بدعة (١) .

الرأى الرابع :

• ذهب الظاهرية الى قصر الخرص على النخل والعنب (٢) .

سبب الخلاف:

قال ابن رشد : والسبب فى اختلافهم فى جواز الخرص معارضاً لأصول (٣)

للاثر الوارد فى ذلك .

أما الأثر الوارد فى ذلك وهو الذى تمسك به الجمهور فهو ما روى (أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبد الله بن رباحه وقيوه الى خبيسر

فيخروص عليهم النخيل) (٤) .

وأما الأصول التى تعارضه فلاه من باب المزابينة الفهمى عنها ، وهو بيع

الرطب فى رؤوس النخل بالتمر كلاً (٥) ، ولأنه أيضاً من باب بيع الرطب

بالتمر نسبة (٦) فيدخله المنع من التفاضل ومن النسبة (٧) وكلاهما ممن

أصول الربا (٨)

(١) البناية ج ٣ ص ١٧٢ ، المغنى ج ٣ ص ١٤٠

(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٥٥ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٦

(٣) يعنى القواعد الشرعية الأصلية وليس أصول الفقه .

(٤) أنظر سنن أبى داود ، كتاب الزكاة ، باب متى يخرص التمر حديث رقم (١٦٠٦)

ج ٢ ص ١١٠ ، ومضف عبد الرزاق لا بى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى
ت سنة ٢١١ هـ ط ٠ الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٨٨٣ م ج ٤ ص ١٣٩ المكتب الإسلامى .

(٥) القاموس الفقهى ص ١٥٨ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٨٨

(٦) التأخير ، يقال بأنه بنسبة (أى بتأخير) ، القاموس الفقهى ص ١٣٥ ، المعجم

الوسيط ج ٢ ص ١١٦ .

(٧) وربا النسبة خلاف ربا الفضل وهو البيع الى أجل معلوم من غير تقابض ولسو

كان بغير زيادة ، المعجم الوسيط ج ٢ ص ١١٦ .

(٨) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٧ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٣٢ .

الأدلة:

أدلة الرأي الأول :

استدلوا على مذهبهم بالسنة والمعقول :

أما من السنة:

١- ما رواه البخاري من حديث أبي حميد الساعدي قال : (غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فلما جاؤا وادي القرى (١) إننا امرأة في حديقة لها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : احرصوا ، وحرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر أوسق فقال لها : احرص ما يخرج منها (٢) .

٢- وما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبحث على الناس من يحرص عليهم كرومهم ونماهم) (٣) .

٣- وما روى عن عتاب بن أسيد انه قال : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل ، وتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً (٤) .

(١) هو وادي بين المدينة والشام من أعمال المدينة كغير القرى والنسبة إليه وادي وتحتها النبي صلى الله عليه وسلم سبع عنوة ثم صولحوا على الجزية ، انظر معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ج ٥ ص ٣٤٥ ط ١٠ دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان ١٣٩٦ هـ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب (٥٤) خرص التمر ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣) سنن الترمذي ، كتاب الزكاة باب (١٢) ما جاء في الخرص حديث رقم (٦٤٤)

ج ٣ ص ٣٦ وقال حديث حسن غريب ، سنن ابن ماجه كتاب الزكاة ، باب (١٨)

خرص النخل والعنب حديث رقم (١٨١٩) ج ١ ص ٥٨٢ ، الدارقطني ج ٢ ص ١٣٣ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الزكاة باب (١٣) في خرص العنب حديث رقم (١٦٠٣)

ج ٢ ص ٢٥٧ ، السدرا قطنى ج ٢ ص ١٣٤ .

٤- وما روى عن عائشة أنها قالت: وهي تذكر شأن خبيبر: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخرس التمصر حين يطيب قبل أن يوكل منه، قالت: ثم يُخَيَّرُ يَهُودُ أَيَاخِذُونَهُ ثم يدفعونه إليهم بذلك الخرس؟ قالت: إنما كان أمر الخرس لتخصي الزكاة قبل أن توكل النصار وتفسق) (١) .

٥- وما رواه الحاكم وغيره عن سهل بن أبي حشمة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا خرستم فخذوا ودعوا الثلث فلان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع) (٢) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

إنها دللت بمجموعها على مشروعية الخرس وهي نص في المسألة.

أما من المعقول:

فلان في الخرس احتياطاً لرب المال والمساكين، إذ بالخرس يتمكن رب المال من التصرف، وبه يعرف المصدق حق المساكين فيطالب به (٣) .

أدلة الرأي الثاني:

استدل الشافعي لرواية الوجوب بحدِيثِ عتاب بن أسيد الذي جاء فيه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يخرس العنب كما يخرس التمر، والأمر يقتضى

(١) سنن أبي داود كتاب البيوع وإلجارات باب (٣٦) في الخرس حديث رقم ٦٤٣ ج ٣ ص ٣٤١٣ ج ٦٩، سند أحمد ج ٦٣ ص ١٦٣ .

(٢) سنن الترمذى، كتاب الزكاة باب (١٧) ماجاء في الخرس حديث رقم ٦٤٣ ج ٣ ص ٣٤١٣، كتاب الزكاة باب (٢٦) كم يترك الخارص ج ٥ ص ٤٢، سنن الدارقطنى، كتاب البيوع باب (٧٦) في الخرس ٦٦٧-٦٦٨ - دار الدعوة

- استانبول - تركيا، مسند أحمد ج ٤٨ ص ٤٢-٣، المستدرک علی الصحیحین ج ١ ص ٤٠٢ .

(٣) المجموع ج ٥ ص ٤٧٧ .

الوجوب (١) .

أدلة الرأي الثالث:

استدل الحنفية على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١- إن الخرص رجم بالغيب (٢) ، وطن وتخمين ، فلا يلزم به حكم ، وإنما

كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تخويفاً للاكثرة - أى

للمزاورين - (٣) لتلا يخشونوا (٤) .

٢- وبأنه كالتقمار والمخاطرة التي لا يدري فيها أى الفريقين يذهب

بمال صاحبه (٥) .

٣- إن الخرص من المزائبة فى البيع (٦) .

٤- إن الخرص من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يوفقى

من الصواب لما لا يوفق له غيره ، قالوا : وكذا القرصة لاتجوز لأحد

بعده (٧) .

دليل الرأي الرابع :

استدل الظاهرية على ما ذهبوا إليه من قصر جواز الخرص على النخل

(١) المعتمد فى أصول الفقه ج ١ ص ٥٠ ، إرشاد الفحول ص ١٤٠ .

(٢) البناء شرح الهداية ج ٣ ص ١٧٢ ، نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) النهاية فى فريب الحديث والأثر ج ١ ص ٥٧ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٢ ،
المصباح المنير ج ١ ص ٢٢ .

(٤) المغنى ج ٣ ص ١٤ ، فتح البارى ج ٣ ص ٣٤٤ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٣٣ .

(٥) الأُمُوال ص ١٩٨ .

(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٧ .

(٧) الأُمُوال ص ١٩٨ .

والعنب بمرور النص في ذلك (١) .

المناقشة:

مناقشة أدلة الرأي الأول:

استدل الجمهور بحديث عتاب بن أسيد على سنية الخرص.

ونوقش بأنه مرسل لأن مولد سعيد في خلافة عمر أو مات عتاب يوم مات

أبو بكر، وقال أبو حاتم: الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله

عليه وسلم أمر عتاباً مرسل (٢) وقد رواه الدارقطني بحمد فيه الواقدي .

قال أبو الطيب في تعليقه على الدارقطني والواقدي ضعيف جداً (٣) .

وأجاب النووي بأنه وإن كان مرسلًا إلا أنه اعتضد بقول الأئمة (٤) .

ويجاب بجواب آخر حاصله صحة سماع سعيد بن المسيب من عتاب بن أسيد

كما ذكر ابن حجر في ترجمة عتاب (٥) .

وأما استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها فقد نوقش بأنه مرسل أيضاً،

فقد أرسله مالك ومعمر وعقيل عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم

مرسلًا (٦) .

(١) سبيل السلام ج ٢ ص ١٣٥، نيسل الأوطار ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) انظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨١ .

(٣) التعليق المغني على الدارقطني ج ٢ ص ١٣٤، وانظر ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٦٦

(٤) انظر تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨١، سبيل السلام ج ٢ ص ١٣٤ .

(٥) انظر شهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٠٠ .

(٦) سنن الدارقطني ج ٢ ص ١٣٤، تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨٢ .

- ويجاب عن ذلك بأن أئمة الحديث اتفقوا على صحة مراسيل سعيد بن المسيب ، ومن نص على ذلك الشافعي .
- ويجاب أيضاً بأنه اعتضد بقول الأئمة ، وله شاهد من الصحيح (١) .
- وأما حديث سهل بن أبي حثمة ففي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن نيار ، قال البزار : تفرد به ، وقال ابن القطان : لا يعرف حاله (٢) .
- وأجاب النووي بأن إسناده صحيح ، إلا عبد الرحمن فلم يتكلموا فيه بغير ولا تعديل ولا هو مشهور ، ولم يضعفه أبو داود (٣) .
- قال الحاكم : وله شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر به (٤) .
- أقول : ومعد أن أمكن الرد على هذه الطعون ، فقد صلحت تلك الأحاديث للاحتجاج بها ، وما يعضد ذلك رواية الإمام البخاري في هذا الباب فهي أصل عام في باب الخصر .
- مناقشة أدلة الرأي الثاني :
- ويرد على قول الشافعي بوجود الخصر بما قاله النووي وهذا ما ضعيف (٥)
-
- (١) وقد سبق ذكر الشاهد ص ١٥٠ .
- (٢) تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨٢ ، وانظر تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢٦٦ .
- (٣) المجموع ج ٥ ص ٤٧١ ، وقارن بما في تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢٦٨ حيث لم يذكر في ترجمته جرح ولا تعديل ، ولخص القول ابن حجر في تقريب التهذيب بقوله مقبول ص ٢٠٩ .
- (٤) المستدرک على الصحيحين ج ١ ص ٤٠٢ ، وقد سبق ذكر الحديث الذي أشار إليه الحاكم ص ١٥١ .
- (٥) المجموع ج ٥ ص ٤٧٨ .

مناقشة أدلة الرأي الثالث:

ورد على استدلال الحنفية بأنه ظن ورجم بالغيب بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع (١) .

وأما قياسهم الخرص على القمار والمخاطرة فهو قياس مع الفارق، وذلك لأن الخرص قصد به السر والتقوى، ووضع الحقوق في مواضعها، والقمار إنما يراد به التجور والزيغ عن الحق، واجتياح الأموال بخير حلها، فكيف يمكن هذا؟ ومتى نُؤَى الغنى بالرشاد؟ مع أن الذي جاء بتحريم القمار هو الذي سن الخرص وأباحه، وأذن فيه، فما جعل قوله ههنا مقبولاً وههنا مردوداً (٢) .
وأما تشبيههم الخرص بالمزبنة في البيع، وإبطالهم إياه في الصدقة من أجل البيع، فليست لهم ههنا حجة أقرب إلى الوهن والغنى من هذه، إذ جعلت الصدقة (٣) قياساً على البيوع، وشرايع الإسلام أمهات لا يقاس بعضها ببعض لأن لكل واحدة حكماً غير حكم الأخرى (٤) .

وأما قولهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوفق من الخرص والقروعة لما لا يوفق له غيره، فلينه يقال لهم: هل شئ من الأمور سوى هذين يوفق الناس له كتوفيق النبي صلى الله عليه وسلم، إن خصصت هاتين الخصلتين له بالتوفيق دون

-
- (١) سبل السلام ج ٢ ص ١٣٤، معالم السنن ج ٢ ص ٢١٢ .
 - (٢) الأموال ص ١٩٨ .
 - (٣) هكذا بالأصل، والظاهر أن المراد إذ جعلت الصدقة ممنوعة بالخرص قياساً على المزبنة في البيوع، والله أعلم .
 - (٤) الأموال ص ١٩٨ .

الاشياء؟ ولو كان الناس لا يجب عليهم اتباع الاثبيات^١ الا فيما يعلمون أنهم يسد دون لصوابه كتمديد الاثبيات عليهم السلام، ولا اجتنابوه لوجب على الناس إذا ترك الاستئذان بالنبي صلى الله عليه وسلم ولزمهم اجتناب أمور وأحكامه، لأن العلم محيط بأن من يأتيه وحى السماء وأخبارها بعيد الشبه ممن يعمل على علم مغيب^(١).

مناقشة دليل الرأي الرابع :

ويرد على استدلال الظاهرية فيما ذهبوا إليه من قصر جواز الخرص على الدخل والمغيب بأنه يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به^(٢).
وإنما حمل الظاهرية على هذا فقيهم للقياس كأصل من أصول التشريع، بحجة أن من قاس فقد شرع، وقد دحض أئمة الأصول رأيهم هذا .

الراجع :

وهذا يتبين أن ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن الخرص سنة هو
الرأي الراجح للأسباب الآتية:

- ١- لقوة أدلته .
- ٢- وخلوها من المعارضة .
- ٣- ولأن الأخاديت التي جاءت في الخرص نص في المسألة، وهي أحاديث صحيحة من حيث السند والدلالة وهو الأولى .

(١) الأموال ص ١١٨ .

(٢) سبل السلام ج ٢ ص ١٣٥ .

١- ولأن الحكم بالوجوب يستلزم من تركه العقاب، ولا يكون ذلك إلا بدليل ظاهر صحيح .

قال أبو عبيد : ليقول الأمر عندى ما قال هؤلاء - يعنى أهل الرأى - ، وليست الطريق بالتي سلكوا، ولكن الذى يجب على الناس إحياء سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتناء لأمره، والاهتداء بهديه فى تسهيل ما سهل وتخليط ما فلفظ، والحرص والقوة سنتان ماضيتان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عملت بهما الأئمة والعلماء بعده (١) .

وقال الخطابى : العمل بالحرص ثابت وتحريم الريا والقمار والميسر متقدم، ونفى الخرص يعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم طول عمره ، وعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فى زمانهما، وعامة الصحابة على تجويزه ، ولم يذكر عن واحد منهم نفيه خلاف (٢) .

والله أعلم .

(١) الأُمُوال ص ١٦٨ .

(٢) معالم السنن ج ٢ ص ٢١٢ .

الفسح الرابع :

هل يخرص الزيتون؟

اختلف من أوجب الزكاة في الزيتون في جواز خرصه إلى قولين :

١- ذهب مالك وأحمد إلى أنه لا يخرص، وتؤخذ زكاته بعد عصره ويلوفه خمسة أوسق (١) .

٢- وذهب مالك في رواية والشافعي في القديم والزهرى والأوزاعي والليث إلى أنه يخرص، وتؤخذ زكاته زيتاً (٢) .

سبب الخلاف :

يروجع السبب في اختلاف الفقهاء في جواز خرص الزيتون إلى اختلافهم في قياس الزيتون على النخل والعنب ، فمن رأى أنه يقاس على النخل والعنب وهم الزهري والأوزاعي والليث قال يخرصه ، ومن رأى عدم قياسه وهم مالك وأحمد قال لا يخرص ، والذين قالوا بوجوب الزكاة في الزيتون قالوا إن الخُصُح هو الزيت لا الحب قياساً على التمر والزبيب ، وقال مالك في العنب الذي لا يتزيب ، والزيتون الذي لا ينمصر إنه يؤخذ منه حياً (٣) .

(١) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش سنة ١٢١١ هـ ج ١ ص ٣٤٢ ، دار صادر بيروت ، تنوير الحوالك ج ١ ص ٢٥٩ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٣٣ ، المغني ج ٣ ص ١٨٠ .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٤ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٣٣ ، المغني ج ٢ ص ٢٠ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٢ - ٢٦٨ .

الأدلة:

استدل المالكية والحناابلة على عدم جواز خوص الزيتون بما يأتي :

- ١- إن حبه متفرق في شجره ، مستور بورقه ، ولا حاجة بأهله إلى أكله ، بخلاف النخل والكم ، فإن ثمرة النخل مجتمعة في عذوقه (١) ، والعنب في عناقيد ، فيمكن أن يأتي الخوص عليه ، والحاجة داعية إلى أكلهما في حال رطوبتهما (٢) .
- ٢- وبأنه لا نص في خوصه ولا هو في معنى المنصوص ، فيبقى على الأصل ، قاله ابن قدامة (٣) .

واستدل من قال بجواز خوص الزيتون بأنه ثمر تجب فيه الزكاة فيخوص

كالرطب والعنب (٤) أي قياساً عليها .

الترجيح :

والأولى هو جواز خوص الزيتون للاتي :

- ١- لأنه ثمر زكاته وإجبة ، فأشبهه النخل والعنب (٥) .
- ٢- ولأنه في معنى المنصوص عليه .

(١) المذوق : فتو النخلة ، انظر المعجم الوسيط ج ٢ ص ٥١٠ ، النهاية ج ٣ ص ١١٩ .

(٢) المغنى ج ٣ ص ١٨ ، الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٧٣ .

(٣) المغنى ج ٣ ص ١٨ .

(٤) المرجع السابق والصفحة ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٣٣ .

(٥) المرجع السابق والصفحة .

٣- ولأنه أنفع لأرباب الأموال والمساكين، إذ به يملك رب المال حريرة التصرف في ملكه ويضمن للفقير حقه (١). والله أعلم.

الفرع الخامس :

وقت الخرص :

إن وقت الخرص يكون عند بدو صلاح الثمرة ، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخرس عليهم النخل حين تطيب أول الثمرة قبل أن توكل منها ، ثم يخبرهم يهوداً يأخذونها بذلك الخرص أو يدفعونها إليه وإنما كان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصي الزكاة قبل أن توكل الثمار وتفرق) (٢) (٣) ولأن فائدة الخرص هي معرفة الزكاة ، وإعطاء أرباب الثمار حق التصرف فيها، والحاجة إنما تدعو إلى ذلك حين يبدو صلاح وتجب الزكاة (٤) .

الفرع السادس :

خطأ الخارس :

إذا أخطأ الخارس التقدير فزاد أو نقص ففي ذلك أقوال :

(١) المجموع ج ٥ ص ٤٧٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٦ ، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ .

(٤) المغني ج ٣ ص ١٥ ، فاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٧ .

١- قال الإمام مالك: إن قول الخارص جائز على ما خرس إذا كان الخارص
مأموناً عالمًا متحريراً للصواب لآله حكم واقع (١) .

وبهذا أفتى القاسم بن محمد (٢) أحد الفقهاء السبعة (٣) بالمدينة
حينما سأله رجل في ذلك ، فقال إنما عليك ما خرس ، إنما هو الخارص
كاسمه (٤) .

وعقب أبو عبيد على قول مالك فقال : وإنما وجه هذا عندى إذا كان
ذلك الغلط مما يتخابن الناس في مثله ويغلطون به ، فإذا جاء من

(١) الأموال ص ١١٦ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدفي القرشي
التيمنى المدني الفقيه سمع عنه عائشة وابن عباس ومعاوية وابن عمر وغيرهم ،
وفيه ابنه عبد الرحمن والزهرى وغيرهم ، قال ابن سعد كان إماماً فقيهاً ثقة ،
رفيحاً ورعاً كثير الحديث مات سنة سبع ومائة عن سبعين سنة رحمه الله ،
انظر مشاهير علماء الأمصار ص ٦٣ ، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦ ، طبقات
الحفاظ للسيوطى ص ٤٤ .

(٣) وهم : سعيد بن المسيب ، عمرو بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وخارجة
ابن زييد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ،
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وهو لاء هم الفقهاء وقد نظمهم
القائل فقال :

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن المعلم خارجة
نقل : هم عبيد الله ، عمرو بقاسم ، سعيد ، أبو بكر ، سليمان ، خارجة
إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٣ ، وانظر البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن
عمر بن كثير سنة ٧٢٤ هـ ج ٩ ص ١١٤ دار الفكر - بيروت .

(٤) الأموال ص ١١٦ .

ذلك ما يفحش نظيره يرد إلى الصواب، وليس هذا بالفساد لأمر الخرس، لأن مثل هذا الغلط الفاحش لو وقع في الكيل لكان مردوداً أيضاً، كما يُردُ نفسى الخرس إلا أن يكون ما زاد أو نقص بقدر ما يكون بين الكيلين فيجوز حينئذ (١) .

٢- وقال الشافعية: إذا ادعى رب المال حيف الخارس فيما خرصه أو فطلطه فيه بما يبعد ، أى لا يقع عادة من أهل المعروفة بالخرس كالربح لم يقبل كلامه إلا ببينة .

وان ادعى غلطه بمحتمل بعد تلف المخروس، وبين قدره وكان مقداراً يقع بين الكيلين، كوستق في مائة قسبيل في الأضح ، وحُط عنه ما ادعاه لأنه أمين فوجب الرجوع إليه في دعوى نقصه عند كيله، لأن الكيل يقين والخرص تخمين، فالإحالة عليه أولى (٢) .

٣- وقال الحنابلة: إن ادعى رب المال غلط الخارس، وكان ما ادعاه محتملاً قُبِلَ قوله بغير يمين، وإن لم يكن محتملاً، مثل أن يدعى غلط النصف ونحوه لم يُقبِلْ منه لأنه لا يحتمل فيعلم كذبه، وإن قال لم يحصل في يدي فغير هذا، قُبِلَ منه بغير يمين لأنه قد يتلف بعضها بأفئة لا نعلمها (٣) .

٤- وقال ابن حزم: إذا غلط الخارس وأظلم فزاد أو نقص رد الواجب إلى الحق ، فأعطى ما زبد عليه وأخذ منه ما نقص، لقوله تعالى: (.. كُنُوزًا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ..) (٤) ، والزيادة من الخارس ظلم لصاحب الثمرة، وقد قال تعالى (.. وَلَا تَعْتَدُوا ..) (٥) .

-
- (١) الأموال ص ١١١ .
(٢) منى المحتاج ج ١ ص ٣٨٨، حاشية الجمل ج ٢ ص ٢٥٠ .
(٣) المغنى ج ٣ ص ١٦، حاشية الجمل ج ٢ ص ٢٥٠ .
(٤) سورة النساء: آية ١٣٥ .
(٥) سورة البقرة: آية ١١٠، سورة المائدة: آية ٨٧ .

فلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر أو نصفه، لا أقل ولا أكثر،
ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات وسقاط لحقهم، وكل ذلك إمّ وصدوان،
ثم قال: فلان ادعى أن الخارص ظلمه أو أخطأ لم يصدق إلا ببينة إن كان
الخارص عدلاً عالماً، فلان كان جاهلاً أو جاهراً فحكمه مردود، لانه إن كان
جائراً فهو فاسق، فخبره مردود لقوله تعالى: ((إِنْ جَاءَكُمْ فَأَسِقُ بِئْسَ فَتِينًا
أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)) (١)، وان كان جاهلاً
فَعَرَضَ الجاهل للحكم في أموال الناس بما لا يدري جرحه، وأقل ذلك أنه لا
يحل توليته، فإذا هو كذلك فتوليته باطلة مردودة لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (٢) (٣).

الترجيح:

وعد النظر في أقوال الفقهاء يتبين لي أن تفصيل أبي عبيد هو الأولى
والأيسر، لانه الموافق لمقاصد الشريعة، ويتمشى مع مصالحي أرباب الأموال،
والله أعلم.

(١) سورة الحجرات: آية ٦
(٢) مسلم، كتاب الأضحية، باب (٨) نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات
الأموال، حديث رقم (١٨) ج. ٢ ص ١٣٤٤.

(٣) المحلى ج ٥ ص ٢٥٦.

الفرع السابع :

جائحة الخرص :

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن المخروص إذا أصابته جائحة قيل الجنداذ فلا ضمان عليه^(١)، إلا أن يكون فيما بقي منه خمسة أوسق فصاعداً^(٢)، لأنه في حكم ما لا تثبت اليد عليه، بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلفت بجائحة رجح بها على البائع، وإن تلف بعض الثمرة، فقال القاضى^(٣) : إن كان الباقي نصيباً ففيه الزكاة، ولا فلا، وهذا القول يوافق قول من قال : لا تجب الزكاة فيه إلا يوم جذازه، وهو قول محمد بن مسلمة من المالكية^(٤)، لأن وجود النصاب شرط فى الوجوب، فمتى لم يوجد وقت الوجوب لم يجزب، وأما من قال : إن الوجوب يثبت بيد والمصالح واشتداد الحب وهم جمهور الفقهاء^(٥) فقياس قولهم : إن تلف البعض إن كان قبل الوجوب فهو كما قال القاضى، وإن كان بعده وجب نفس الباقي بقدره، سواء كان نصيباً أم لم يكن نصيباً، لأن المسقط اختص بالبعض فاقتصر السقوط به، كما لو تلف بعض نصاب السائمة، بعد وجوب الزكاة فيها،

- (١) الإجماع ص ٤٣، الكافى فى فقه أهل المدينة ج ١ ص ٣٠٥، المغنى ج ٣ ص ١٢، فتح البارى ج ٣ ص ٣٤٤، الخرشى ج ٢ ص ١٧٦.
- (٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٦، الكافى فى فقه أهل المدينة ج ١ ص ٣٠٥، أضواء البيان ج ٢ ص ١٧٠.
- (٣) وهو الفسراء، انظر الأحكام السلطانية ص ١٢٢، المغنى ج ٣ ص ١٣.
- (٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٤، أحكام القرآن لابن العروس ج ٢ ص ٧٥٣.
- (٥) المجموع ج ٥ ص ٦٥، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٣.

وهذا فيما إذا تلف بغير تفريطه وعدائه، فأما إن أُلْتَفِها أو تلفت بتفريطه أو عدوانه بعد الوجوب لم تسقط عنه الزكاة، وإن كان قبل الوجوب سقطت، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة فيضمنها ولا تسقط عنه.

ومشأه رب المال تلفها بغير تفريطه فُسِّيل قوله من غير يمين، سواء كان ذلك قبل الخرص أو بعده، ويقبل قوله أيضاً في قدرها بغير يمين، وكذلك في سائر الدعاوى.

قال أحمد: لا يُستخلف الناس على صدقاتهم، وذلك لأنه حق الله تعالى، فلا يستخلف فيه كالصلاة والحد (١).

وقال مالك: ما أصابت الجائحة من الزيتون يحمل محمل ما يخرص لأن مشتره يقدر على أن يؤخره حتى يجنيه جميعاً (٢).

الفرع الثامن:

عدد من يخرص:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجزئ خاوص واحد (٣) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص ولم يذكر معه غيره، ولأن

(١) المغنى ج ٣ ص ١٣.

(٢) المدونة الكبرى ج ٤ ص ١٩.

(٣) روضة الطالبيين ج ٢ ص ٢٥٠، المغنى ج ٣ ص ١٥، نيل المآرب ج ١

ص ٢٤٤، الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤٢٩، شرح منق الجليل ج ١ ص ٣٤٤.

الخرشي ج ٢ ص ١٢٥، الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ١٠٥.

الخارص يفعل ما يؤدبه اجتهاده إليه، فهو كالحاكم والقائف (١) وللشافعي قولان أصحهما الجواز (٢) .

الفصل التاسع :

شروط الخارص :

١- الإسلام : يجب أن يكون مسلماً لا كافراً، لأن الخارص ولاية والكافر ليس من أهلها، فلا يقبل قوله ولا يُحوّل عليه (٣) ، لقوله تعالى : ((وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)) (٤) .

٢- العدالة : يشترط فيه أن يكون أميناً غير متهم، لأن الفاسق لا يقبل قوله (٥) .

٣- العلم والخبرة : اشترط الشارح في الخارص أن يكون عالماً خبيراً بالخارص لئلا تفوت الحكمة التي شرع لها الخارص إذ إنسه اجتهاده والجاهل بالشيء ليس من أهله (٦) .

- (١) وهو من يعرف الآثار، فهو عالم بها ويعمل على مقتضى علمه، والخارص ليس مخمناً فقط، وإنما هو عالم بالتقدير ويعمل على مقتضى علمه واجتهاده، كالحاكم إذا اجتهد بعلمه وكالقائف، انظر المصنف ج ٣ ص ١٥ .
- (٢) المجموع ج ٥ ص ٤٧٧، فتح الباري ج ٣ ص ٣٤٧ .
- (٣) كشف القناع ج ٢ ص ٢٥٠، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٧ .
- (٤) سورة النساء : آية ١٤١ .
- (٥) شرح منج الجليل ج ١ ص ٣٤٢، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٧، كشف القناع ج ٢ ص ٢٥٠، الكافي في فقه الإمام أحمد ج ١ ص ٣٠٥ .
- (٦) كشف القناع ج ٢ ص ٢٥٠، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٧، الكافي في فقه الإمام أحمد ج ١ ص ٣٠٥ .

٤، ٥ - الحريرة والذكورة: يشترط في الخارص الحريرة والذكورة، لأن الخارص ولاية، وليس الرقيق والمرأه من أهلها (١) .

٦، ٧ - النطق والإبصار: يشترط فيه أن يكون ناطقاً بصيراً (٢)

الفرع العاشر:

صفة الخارص:

أما صفة الخارص فتختلف باختلاف النسر، فلن اتحد نوع النمر جازاً أن يطوف بها شجرة شجرة، وهو الأخوط، ويقدر ما عليها من نمر، وجاز أن يطوف بالجميع ثم يقدر الجميع دفعة واحدة، وإن اختلف وجب خارص كل واحدة على حدة، ولا يجوز الاقتصاص على رؤية البعض وقياس الباقي عليه، لأن الأنواع تختلف وتتفاوت، فمنها ما يكثر رطبه ونقل ثمره، ومنها ما يكون بالعكس (٣) .

أقول: وهكذا العنب والزيتون، وإنما يخرص الشجر رطباً وخبياً وزيتوناً، لأن الأرتاب تختلف وتتفاوت .

(١) المجموع ج ٥ ص ٤٨٠، مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٧، روضة الطالبين ج ٢

ص ٢٥١، الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) قليوبوس ومسيرو ج ٢ ص ٢٠، بجيريمس على الخطيب ج ٢ ص ٢١١ .

(٣) المجموع ج ٥ ص ٤٧٩، المغنى ج ٣ ص ١٥ .

المبحث الثالث

- إخراج زكاة الزيتون ، ونسبه ثلاثة مئطتالب :
- المطلب الأول : حكم الإنفاق على الزيتون .
- المطلب الثاني : حكم المستملك من الزيتون .
- المطلب الثالث : كيفية إخراج زكاة الزيتون .

المطلب الأول :

حكم الإنفاق على الزيتون :

هل للمزارع أن يخصم النفقات والديون ويتركى الباقي ؟

اختلط الفقهاء في ذلك على رأيين :

الرأى الأول :

ذهب الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي وابن حزم إلى عدم خصم

النفقات والديون ، بل تجب الزكاة في جميع المحصول (١) .

الرأى الثانى :

ذهب الحنابلة وابن عباس وابن عمر وعطاء (٢) والحسن والثوري والنخعي

والليث وأبو ثور وابن المبارك وغيرهم إلى خصم النفقات والديون وتركه الباقي (٣) .

(١) الاختيار ج ١ ص ١١٤، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤، حاشية إمامة الطالبيين

ج ٢ ص ١٦٤، المجموع ج ٥ ص ٥٣٢، المحلى ج ٥ ص ٢٥٨، المغنى ج ٣ ص ٦٨ .

(٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح بفتح الراء والموحدة واسمه أبو رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه عالم كثير الحديث، لكنه كثير الإرسال روى له الستة، ولد سنة سبع وعشرين ومات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل إنه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه، تقريب التهذيب ص ٢٣٩، تهذيب التهذيب ج ٧ ص ١٩٩ فما بعدها .

(٣) المغنى ج ٣ ص ٦٨، بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤٦، السيل الجرار المتدفق

على حداثق الأزهار لمحمد بن على الشوكاني ت سنة ١٢٥٠هـ ج ٢ ص ٤٣

ط الأولى الكاملة ٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان تحقيق =

سبب الخلاف:

يرجع السبب في خلافهم الى ثلاثة أمور:

الاول :

هل الزكاة عبادة أم حق مرتب في المال للمساكين؟
فمن رأى أنها عبادة وهم الحنفية ومن وافقهم قال : إنما تجب على من بيده مال سواء كان عليه دين أولم يكن ، ومن رأى أنها حق للمساكين وهم الحنابلة ومن وافقهم ، قال لا زكاة على المدين حتى يرفع النفقة والدين ، لأن حق صاحب الدين أولى من حق المساكين .

الثاني :

تعارض حق الله مع حق الآدمي ، فمن رأى أن حق الله مقدم ، قال بعدم خصم النفقات والديون ، لأن حق الله أحق أن يقضى ، ومن رأى أن حق الآدمي هو مقدم ، قال بخصم النفقات والديون .

الثالث :

تعارض الآدمي في ذلك (١) .

الأدلة:

أدلة من قال بجواز خصم النفقات والديون :

اعتمد الفقهاء في استدلالهم على ذلك بعدة أحاديث وآثار منها :

١- محمود إبراهيم زايد ، الأموال ، ص ٢٠٤ ، الخراج ليحيى بن آدم ص ١٥٣-١٥٣

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤٦ .

— إن الزكاة تؤخذ من الأغنياً وترد على الفقراء ، وإن الذي عليه

الدين يعد من ضمن مستحقى الزكاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم :

(٠٠ فيها صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (٠٠) (١) .

٢— واحتجوا بحديث : (٠٠ دعوا الثلث أو دعوا الربع) فإن الثلث

أو الربع يعادل قدر المؤنة تقريباً ، فإذا حسب ما يأكله وطباً وما

ينفقه من المؤنة تخلص الباقى ثلاثة أرباع أو ثلثين .

قال ابن العربي : ولقد جربناه فوجدناه كذلك فى الاغلب (٢) .

٣— روى يحيى بن آدم فى الخراج بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس

وإن عمر فى الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وعلى أهله ، قال : قال

ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقتضيه ويترك ما بقى ، قال :

وقال ابن عباس : يقضى ما أنفق على الثمرة ، ثم يترك ما بقى (٣) .

٤— وروى أيضاً بسنده عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان

يقول : إن هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليقتضيه ، وزكوا بقية

أموالكم (٤) .

٥— وروى أبو عبيد عن جابر بن زيد قال فى الرجل يستدين فينفق على

أهله وأرضه ، قال : قال ابن عباس يقضى ما أنفق على أرضه ، وقال

(١) جزء من حديث أخرجه البخارى ، كتاب الزكاة ، باب (١) وجوب الزكاة ج ٢

ص ١٠٨ ، وباب (٦٣) أخذ الصدقة من الاغنياً وترد على الفقراء حيث

كانوا ، نفس الجزء ص ٦٣٦ .

(٢) شرح الترمذى لابن العربى ج ٣ ص ١٤٣ .

(٣) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٥٣ ، المحلى ج ٥ ص ٢٥٨ .

(٤) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٥٣ — ١٥٤ .

- ابن عمر يقضى ما أنفق على أهله وأرضه (١) .
- ٦- وروى أبو عبيد عن مكحول أنه قال فى صاحب الزرع المدين لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضى دينه، وما فضل بعد ذلك زكاه إذا كان مما تجب فيه الزكاة (٢) .
- قال أبو عبيد: كذلك يروى عن ابن جريج عن عطاء وطاوس (٣) .
- ٧- وروى يحيى بن آدم عن إسماعيل بن عبد الملك قال: قلت لعطاء الأثرى أرضها؟ فقال: أرفع نفقتك وزك ما بقى (٤) .
- ٨- وروى يحيى بن آدم بسنده عن طاووس أنه قال: ليس على الرجل زكاة فى ماله إذا كان عليه دين يحيط بماله (٥) .

وجه الدلالة:

تدل هذه الأحاديث والآثار على جواز خصم النفقات والديون التى ينقثها صاحب الزرع والتمر على زرعته وثمره، وهى نص فى المسألة .

أداة من قال بعدم خصم النفقات والديون :

١- استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: (ما سقت السماء أو الميرون ففيه العشر، وما سقى بخرب أو دالية أو ناعورة ففيه نصف العشر) (٦) ، فقد أوجب العشر ونصف العشر مطلقاً عن احتساب هذه المؤنفة، ولأن النبى صلى الله عليه

- (١) الأموال ص ٢٠٤ .
- (٢) المرجع السابق والصفحة .
- (٣) التمرجع السابق والصفحة .
- (٤) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٥٢ .
- (٥) المرجع السابق ص ١٥٤ .
- (٦) الأموال ص ١٦٣ .

وسلم أو جب الحق على التفاوت لتفاوت المؤمن، ولو زعمت المؤمن لا ترفع
التفاوت (١) .

ويمكن أن يرد بأنه ليس في محل النزاع ، لأن الحديث نص في نفعات الري
التي أنزل الشارع الواجب في مقابلها من العشر إلى نصف العشر، والخلاف
هنا في النفعات التي ينفعها المزارع على زرعه وشمره من بذر وسماذ ومبيدات
وفيرها .

٢- قال ابن حزم : إنه لا يجوز إسقاط حق أوجبه الله تعالى بخير نص قرآن
ولا سنة ثابتة، وقال : لا يجوز أن يعدد الذي له الزرع أو الثمر ما أنفق في
حرث أو حصاد أو جمع أو دبر أو تزييل أو جذاذ أو حفر أو غير ذلك فيستقطه
من الزكاة، وسواء تداين في ذلك أو لم يتداين، أتت النفقة على جميع قيسة
الزرع أو الثمر أو لم تأت ، قال : وهذا مكان قد اختلف السلف فيه (٢) .

ويرد عليه بأن هذا زعم لا دليل عليه، فإن من استقر النصوص علم أنها تدل
على خصم النفقات ، وهو ما صح به الصحابي ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ،
فالكلام مستند إلى نصوص صحيحة .

٣- إن الزكاة عبادة ، فتجب على من يده مال ، لأن ذلك هو شرط التكليف ،
وعلاصته مقتضية الوجوب على المكلف ، سواء كان عليه دين أو لم يكن (٣) .

-
- (١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٥١ ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٢ ، الاختيار ج ١ ص ١١٤
، الرجاج ج ١ ص ٣٧٣ .
(٢) المحلى ج ٥ ص ٢٥٨ .
(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤٦ .

وهذا اجتهاد في محل النص.

الترجيح :

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الحنابلة ومن وافقهم إلى جواز خصم النفقات والديون من الناتج الإجمالي للأرض ، ثم زكاة ما بقى للآتي :

١- لأنه الموافق لحكمة تشريع الزكاة ، إذ ليس من الحكمة أن يخفف النصارح الزكاة من العشر إلى نصفه لأجل مائة الآلة والدلو ولا يخففها لأجل مائة البذر والسمان ولا لأضرب ذلك بأصحاب الزرع والشمس، الأمر الذي لا يتفق وببدأ الاقتصاد الإسلامي الذي يهدف إلى جعل عجلة الحياة مستمرة .

٢- ولأنه الأقرب لإنصاف المزارع وأبين في تحقيق المصلحة له ، فيخرج الزكاة حين يخرجها وهي طيبة بها نفسه .

وقد رجح ابن العربي هذا الرأي فقال : إن الصحيح أن تحط وترفع النفقات من الحاصل ، لأن الباقي هو الذي يؤخذ عشرو ، واستدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (دعوا الثلث أو الربع) (١) .

وأظهر ما ورد عن السلف في رفع النفقات والتكاليف سواءً أكانت ديناً أم غير دين هو مذهب عطاء الذي رواه يحيى بن آدم عن إسماعيل بن عبد الملك قال : قلت لعطاء الأثر أرضاً زرعها فقال : ارفع نفقتك وزك ما بقى (٢) ، وهو ما

(١) شرح الترمذي لابن العربي ج٣ ص ١٤٣ .

(٢) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٥٢ .

اختاره ابن رشد (١) وأبو عبيد (٢) .

ومما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه لا تحسب نفقات الري ، لأن الشارع أوجب في مقابلها العشر أو نصف العشر .

هذا ، لأن ما ينطبق على الزرع والثمار من حكم النفقات ينطبق على الزيتون تماماً .

جاء في كتاب مؤتمر الزكاة : وفي حساب الزكاة يخصم من المحصول قبل أدائها ما صرف على حصان الزرع ودرسه ، ولقط الزيتون وعصره (٣) .

والله أعلم .

-
- (١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٤٦ .
 - (٢) الأموال ص ٢٠٤ .
 - (٣) أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأولى لمجموعة من الدكاترة ، ص ١٣٤ المنعقد في الفترة من ٢٩ رجب ١٤٠٤ هـ - ١ شعبان ١٤٠٤ هـ ، دولة الكويت - بيت الزكاة .

المطلب الثاني :

حكم المستهلك من الزيتون :

اختلف الفقهاء في حكم المستهلك على مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب الشافعي في القديم وأحمد وإسحق والليث وأبو عبيد والظاهرية

إلى أنه لا يحسب على الرجل ما استهلكه من أكل وصدقة... (١) .

المذهب الثاني :

وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري والشافعي في المشهور إلى أنه يحسب

عليه ما أكله وتصدق به (٢) .

سبب الخلاف :

يرجع السبب في اختلافهم إلى معارضة الكتاب والقياس للسنة الواردة

في ذلك :

أما السنة : فمنها حديث سهل بن أبي حنثة قال : قال رسول الله صلى

(١) المجموع ج ٥ ص ٤٧٦ ، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ج ١ ص ٣٠٥ ،
المغني ج ٣ ص ١٦ ، فتح الباري ج ٢ ص ٤٧ ، الأموال ص ١١٦ ، المحلى
ج ٥ ص ٢٥٩ .

(٢) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٤ ، البناية شرح الهداية ج ٣ ص ١٧٢ ، الجامع
لأحكام القرآن ج ٧ ص ١٠٨ ، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، الشرح الصغير
ج ١ ص ٢١٦ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٥٢ ، الأم ج ٢ ص ٢٥ ، فتح الباري
ج ٣ ص ٤٧ ، الفروع لابن مفلح ج ٢ ص ٤٣٣ ، عمدة المسالك وعدة الناسك
ص ٢٨٠ .

الله عليه وسلم : (إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا
الريح) (١)

وما رواه سهل بن أبي حثمة أيضاً (أن النبي صلى الله عليه وسلم
بعث أبا حثمة خارصاً فجاء رجل فقال : يا رسول الله إن أبا حثمة قد
زاد عليّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن ابن عمك يزعم أنك زدت
عليه ، فقال : يا رسول الله لقد تركت له قدر عريضة أهله ، وما يطعم المساكين ،
وما تسقط الريح ، فقال : قد زادك ابن عمك وأ نصفك) (٢) .

وأما الكتاب المعارض لذلك ، فقولته تعالى : (٥٥ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ
وَأَشْرُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۚ) (٣) .

وأما القياس : فلا شيء ، فوجب فيه الزكاة أصله سائر الأموال (٤) .

الأدلة :

أدلة المذهب الأول :

استدل من قال بأنه لا يحسب على الرجل ما استهلكه من أكل وصدقة

بالمنفق من الكتاب والسنة والاقطار :

أولاً : الكتاب :

قوله تعالى : (٥٥ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَاشْرُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۚ) (٥) .

(١) سبق تخريجهم ص ١٥١ .

(٢) الحديث من الزوائد ، فقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد - كتاب الزكاة -
باب الخرص ، وقال ، رواه الطبراني في الأوسط ج ٣ ص ٧٩ ، مؤسسة المعارف .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٨ .

(٥) سورة الأنعام : آية ١٤١ .

وجه الدلالة من الآية:

امتن الله عز وجل بإباحة الأكل من الثمر ، وأمر بإيتساء الحق يوم الحصاد ،
والظاهر أن الحق متعلق بما يحصد لا بما يورثه ، إذ بالمنوع ما أكل تمام اليأس .
وأرى أنه يشترط لذلك أن يكون المأكول في حدود المعقول ، فلا يأتي على نسبة

كبيرة من الزرع .

ثانياً : من السنة :

١- ما رواه سهل بن أبي حنيفة (أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا حنيفة خارصاً
، فجاء رجل فقال : يا رسول الله إن أبا حنيفة قد زاد على ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إن ابن عمك يزعم أنك زدت عليه ، فقال : يا رسول الله لقد
تركت له قدر عسيرة أهله ، وما يطعم المساكين ، وما تسقط الريح ، فقال : قد
زادك ابن عمك وأنصفك) (١) .

٢- وحديث سهل بن أبي حنيفة أيضاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا
خرصتم فخذوا ودعوا الطنك ، فإن لم تدعوا النلت فدعوا الريح) (٢) .

٣- وحديث مكحول قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث الخراص قال :
(خففوا فلان في المال العسيرة) (٣) والوطئية (٤) (٥) .

(١) سبق تخريجه ص ١٧٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥١ .

(٣) العسيرة : هي النخلة التي يعريها صاحبها غيره ليأكل من ثمرها ، الأموال ص ١١٦ .

(٤) الواطئة : المارة والسابلة ، سموا بذلك لوطنهم الطريق ، النهاية ج ٥ ص ٢٠١ ،
الأموال ص ١١٦ .

(٥) الأموال : ص ١١٦ .

ثالثاً : من الآثار :

- ١- أشرع عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : خففوا على الناس في الخرص ، فسلمن في المال العربية والأكلة (١) (٢) .
 - ٢- وفي رواية أن عمر رضى الله عنه بعث أبا حنيفة الأنصاري على خرص أموال المسلمين فقال : إذا وجدت القوم في نخلهم قد خرفوا (٣) فدع لهم ما يأكلون لا تخرصه عليهم (٤) .
 - ٣- وكس سهل بن أبي حنيفة أن مروان بعثه خارصاً للنخل ، فخرص مال سعد بن أبي سعد سبعمئة وسق ، وقال : لولا أنني وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته تسعمائة وسق ، ولكني تركت لهم قدراً ما يأكلون (٥) .
- قال أبو عبيد : كانت تلك العرش مظالاً ومسكن لهؤلاء الأكلة أيام النصار (٦) .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث والآثار :

إنها تدل على أن الرخصة قد جاءت فيها بالترك لأرباب الأموال ، والتخفيف عنهم (٧) .

- (١) الأكلة : هم أرباب النصار وأهلوم من لصق بهم فكان معهم ، الأموال ص ١٩٦ .
- (٢) الأموال : ص ١٩٦ .
- (٣) أي أقاموا فيه وقت اختراق النصار وهو الخريف ، النهاية ج ٢ ص ٢٤ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٢٨ ، لسان العرب ج ٥ ص ٦٢ - ٦٣ .
- (٤) المحلى ج ٥ ص ٢٥٩ ، الأموال ص ١٩٦ .
- (٥) الأموال ص ١٩٦ .
- (٦) المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٧) المرجع السابق ص ١٩٦ .

أدلة المذهب الثماني :

احتج من قال بأن ذلك يحسب عليه بالمنقول من الكتاب والسنة والقياس:

أما الكتاب:

فقوله تعالى: ((وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)) (١) .

وجه الدلالة:

الحصاد هو القطع فيقتضى وجوب الحق في جميع المأخوذ، ولم يخص الله

تعالى ما أكله هو رأسه فهو على الجميع (٢) .

وأما السنة:

فاستدلوا بالنصوص مقتضية لوجوب العشر في كل خارج من غير فصل بين

المأكول والباقي (٣) .

وأما القياس:

فلأنه مال فوجبت فيه الزكاة أصله سائر الأموال (٤) .

المنقشة :

استدل الخنابلة ومن وافقهم على سقوط الزكاة عما استهلك قبل الحصاد بأن

(١) سورة الانعام : آية ١٤١ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٨٠ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٤ .

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٨ .

الله تعالى أمر بليتنا^١ الحق يوم الحصاد ، فلا يجب الحق فيما أخذ قبل الحصاد .
ويرد عليهم بأن الآية لازمة له لأن الحصاد اسم للقطع ، فكلمة قطع منه
شئى^٢ لزمه إخراج عشره من غير فصل بين المأكول والباقي (١) .

٢- وأما رد الفريق الثانى على الحنابلة بأن الأحاديث التى تفيد ترك الثلث أو
الربع منسوخة بحديث العشر ونصف العشر (٢) ، فقد أجيب عنه من وجوه :

الأول :

بأنها دعوى غير صحيحة ، لأن الكاسانى ذكر ذلك بصيغة التضعيف حين قال :
قيل إنها وردت قبل حديث العشر ونصف العشر فصارت منسوخة به (٣) .

الثانى :

ولو سلمنا بقوله ، فلا خلاف فى غير منسوخة ، لأن بينها وبين حديث العشر ونصف
العشر عموماً وخصوصاً ، والخاص يقضى على العام (٤) .

٣- وقد ادعى الفريق الثانى نسخ تلك الأحاديث بقوله تعالى : ((إِنَّمَا الْخَمْرُ
وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ...)) (٥) ، وقالوا

إن الخمر من باب القمار والميسر ، فيجاب عنه بأن الفرق بين القمار والميسر
والخمر المشروع كالفرق بين البيع والهبة والفرق بين الميتة والمذكى ، وقد
كثرة الله رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن تعاطى القمار ، ومن شرعه ،

-
- (١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٦٤ .
 - (٢) المرجع السابق والصفحة .
 - (٣) المرجع السابق والصفحة .
 - (٤) تفسير النصوص فى الفقه الإسلامى ج ٢ ص ١٢٦ .
 - (٥) سورة المائدة : آية ٩٠ .

وعسن إدخاله في الدين (١) .

٤— وأما دعوى الفریق الثاني بأن المراد بها الصدقة مع فرض أنها غير منسوخة،
بدليل حديث سهل وقد قال فيه يا رسول الله: لقد تركت له قدر عربة أهله،
وما يطعم المساكين، وما يصيب الريح، فقال: قد زادك ابن عمك وأنصفك والعرايا
هي الصدقة، فلإنما أمر بذلك الثلث صدقة، وبدل عليه أيضاً حديث
(فلإن في المال العمرة والوظية)، فجمع بينهما، فدل على أنه أراد الصدقة.
فالجواب عليه عند المتابلة بما رواه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال: (ليس في العمرايا صدقة) (٢) ، فلم يوجب فيها صدقة،
لأن العمارة نفسها صدقة، وإنما فائدة الخبر أن ما تصدق به صاحب العشر
يحتسب له ولا تجب فيها صدقة ولا يضمنها (٣) .

هوقصد ادى الفرق الثاني بأنه مال، فوجب فيه الزكاة قياساً على سائر الأموال .
فالجواب عليه بأن ذلك مستثنى من الأموال لحديث سهل، وإن كان ضعيفاً
إلا أن له شاهداً متفقاً على صحة إسناده وهو أن عمر رضي الله عنه أمر به، قاله
الحاكم (٤) . ومن شواهد أيضاً ما رواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً (خففوا
في الخوص، فلإن في المال العمرة والوظية والأكلة) (٥)

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٢ ص ٣٦٨ .

(٢) الأموال ص ١١٦ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٨١ .

(٤) انظر المستدرک على الصحيحين ج ١ ص ٤٠٢ .

(٥) نقلاً عن تلخيص الحبير ج ٢ ص ١٨٢ ، ونيسال الأوطار

ج ٤ ص ٢٠٦ .

الرأى المخاطر:

ومحذا يتبين لى أن ما ذهب إليه الإمام أحمد ومن وافقه
فى عدم احتساب ما أكل الرجل من ثمره وزرعه ، وما أمطاه ربه
فى حصاله ومحذا أنه ، ومن الزيتون فى التقاطه ، هو الذى تميل
إليه النفس وتزجج لما يأتى :

١- لقوة أدلته ، والتى جاءت نصاً فى المسألة ، ولم يثبت مما

يعارضها .

٢- ولأنه أمكن الرد على أدلة مخالفه .

٣- ولأنه الذى دلت عليه الأحاديث والآثار .

٤- وهو الموافق لروح التشريع الإسلامى الذى يراعى مصلحة أرباب
الأموال ، لأن الناس يحسبون إلى أن يأكلوا أو يطعموا جيرانهم
وضيوفهم وسؤالهم وأصدقاؤهم ، ولأن بعض الثمر يتساقط من
الرياح وغيره . (١) .

٥- وهو الذى عمل به عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٢) .

والله أعلم .

(١) أضواء البيان ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) الأموال ص ١١٦ ، المحلى ج ٥ ص ٢٥١ .

المطلب الثالث :

كيفية إخراج زكاة الزيتون :

بعد أن عرفنا أحكام النفقات والديون ، والمستهلك من الزروع والثمار ومن الزيتون ، وترجع لنا القول بجواز خصمها جميعاً ، بقي أن نبين كيفية إخراج زكاة الزيتون ، وذلك إذا بلغ نصيباً وهو خمسة أوسق (٦٥٣ كجم) ، فعند بلوغ النصاب يتعين على صاحب الثمر أو الزيتون أن يخرج عشرو إذا سقى بما السماء ، ونصف العشر إذا سقى بالنضح ، وثلاثة أرباع العشر إذا استويا أثناء العام ، ونحسابه إن زاد أو نقص والمعتبر عند جمهور الفقهاء هو كون النصاب زيتوناً لا زيتاً (١) .

وفي هذا المطلب ثلاث صور:

الأولى :

إذا كان الزيتون مما يعصر كالزيتون الشامى ، فإلانه تؤخذ الزكاة من زيتته .
ويلاحظ أن بين الشافعية والمالكية خلافاً في ذلك هذا بيانه :
- قال الشافعية : إن أخرج زيتوناً جاز ، لأنه حالة الإدخار ، والأولى أن يخرج عشرو زيتاً ، لأنه نهاية الإدخار (٢) .

(١) المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٨٤ ، التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٨٠ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٤ ، أوجز المسالك ج ٦ ص ٤٥ ، المجموع ج ٥ ص ٤٥٤ ، روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣١ ، المغننى ج ٣ ص ٢٠ .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٥٤ ، المغننى ج ٣ ص ١١٦ - ٢٠ .

٢- وقال المالكية: يؤخذ العشر من الزيتون بعد أن يحصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق (١) .

الثانية:

إن كان مما لا يحصر ولا زيت له كزيتون مصر ، فبين النافعية والمالكية خلاف في كيفية تركبته كذلك :
١- قال النافعية : تؤخذ الزكاة منه زيتوناً (٢) .
٢- وقال المالكية: يؤخذ العشر من ثمنه إن كان بعلياً ، ونصف عشرو إن كان سقياً (٣) .

الثالثة:

وإذا كان الزيتون مما يحصر فباعه ماله قبل عصره ، فإنه يؤخذ منه زيت
مثلاً كان يخرج العشر أو نصف العشر (٤) .
وخلية فالمتعين عند المالكية الزيت لا الزيتون (٥) .
فلذا اوضح ذلك ، فيمكن حساب زكاة الثمر أو الزيتون على النحو التالي :

(١) المدونة الكبرى ص ٢٨٤ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٠ ، التاج والإكليل

ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) المجموع ج ٥ ص ٤٥٤ ، روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣١ .

(٣) المدونة الكبرى ص ٢٨٣ ، التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٨٠ ، الكافي في فقه الإمام

أحمد ج ١ ص ٣٠٧ .

(٤) المدونة الكبرى ص ٢٨٥ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨١ .

(٥) المدونة الكبرى ص ٢٨٤ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٨٠ .

- ١- تحدد القيمة الإجمالية للمحصول إما عينياً أو نقداً .
- ٢- تحدد يد الديون والنفقات ما عدا تكلفة السقي .
- ٣- تحدد يد النصاب .
- ٤- تحدد يد السعر الذي تحسب به الزكاة، وذلك حسب طريقة سقي الأرض .

٥- حساب مقدار الزكاة (١) .

ويتضح ذلك ببعض الأمثلة (٢)

المثال الأول :

- إذا فرضنا أن رجلاً بلغ وزن زيتونه (١٠٠٠) ألف كيلو جرام، ولم ما يلي :
- ١- بلغت المصاريف الزراعية - في غير الري - من تسمين وبيدات وحصاد ونحوه : (١٥٠) خمسين ومائة دينار أردني .
 - ٢- بلغت الضرائب والرسوم المدفوعة من السنة : (٥٠) خمسين دينار كذلك .
 - ٣- سقى الأرض بما " السما " .
 - ٤- ثمن الكيلو الواحد : (١) دينار واحد فقط .

فيسكن حساب مقدار زكاة الزيتون المستحقة على النحو التالي :

القيمة النقدية لنتاج الأرض من الزيتون $١٠٠٠ \times ١ = ١٠٠٠$ دينار

يخصم :

مصاريف الزراعة المستحقة = ١٥٠ دينار
الضرائب والرسوم المدفوعة = ٥٠ دينار
المجموع = ٢٠٠ دينار

(١) انظر محاسبية الزكاة ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٣ فما بعدها .

$$\text{الصافي} = ١٠٠٠ - ٢٠٠ = ٨٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{مقدار الزكاة المستحقة نقداً} = \frac{١}{١٠} \times ٨٠٠ = ٨٠ \text{ دينار}$$

$$\text{مقدار الزكاة المستحقة عيناً} = ٨٠ \div ٨٠ = ١ \text{ كجم}$$

يلاحظ في هذا المثال أننا أخذنا بالرأي الذي يرى أن للكلفة تأثيراً

على مقدار الزكاة، فقمنا بخصم النفقات والتكاليف .

هذا، وفي المقابل سأبين إن شاء الله إخراجها على الرأي الذي لا يرى خصم النفقات، ففي هذه الحالة تحسب الزكاة كما يلي :

$$\text{القيمة التقديرية لنتاج الأرض من الزيتون} = ١ \times ١٠٠٠ = ١٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{مقدار الزكاة المستحقة نقداً} = \frac{١}{١٠} \times ١٠٠٠ = ١٠٠ \text{ دينار}$$

$$\text{مقدار الزكاة المستحقة عيناً} = \frac{١}{١٠} \times ١٠٠٠ = ١٠٠ \text{ كجم}$$

المثال الثاني :

إذا فرضنا أن رجلاً من المسلمين يملك قطعة أرض أخرجت له ١٠٠٠ كجم

زيتاً، ولم يابى :

١- بلغت المصاريف الزراعية فيرى الري (تسميد ومبيدات وحصار ونحوه) (٢٠٠)

ماتتى دينار .

٢- بلغت الديون والضرائب : (٢٠٠) ماتتى دينار .

٣- سقى الأرض بالمساقية .

٤- ثمن الكيلو الواحد : (٢) ديناران .

فيمكن حساب مقدار زكاة الزيت المستحقة على النحو التالي :

القيمة النقدية لنتائج الأرض من الزيتون = $2 \times 1000 = 2000$ دينار

يخصم

مصارييف الزراعة المستحقة = 200 دينار

الديون والضرائب = 200 دينار

المجموع 400 دينار

الصافي = $2000 - 400 = 1600$ دينار

مقدار الزكاة المستحقة نقداً = $\frac{1}{20} \times 1600 = 80$ دينار

مقدار الزكاة المستحقة عيناً = $80 \div 2 = 40$ كيلوا جراماً .

هذا على الرأي القائل بخضم النفقات، أما على الرأي الذي لا يري
خصمها ففي هذه الحالة تحسب كما يلي :

القيمة النقدية لنتائج الأرض من الزيتون = $2 \times 1000 = 2000$ دينار .

مقدار الزكاة المستحقة نقداً = $\frac{1}{20} \times 2000 = 100$ دينار .

مقدار الزكاة المستحقة عيناً = $100 \div 2 = 50$ كيلو جراماً .

المثال الثالث :

إذا فرضنا أن رجلاً له أرض، قد أخرجت عشرة فئاطهير من الزيتون تساوي
ألف دينار، وقد أنفق عليها - في غير الري - من سماد وحصاد وخصوه، مع
الضريبة والرسم المدفوعة من السنة مبلغاً وقدره (200) ما عدا دينار، أي
ما يعادل فئاطيرين، فإنه يخصم الزكاة عن ثمانية فئاطهير فقط، فإذا سقيت
بماء السماء ففيها العشر، وإذا سقيت بالساقية فنصف العشر، وإذا سقيت بماء السماء
وبماء الساقية فثلاثة أرباع العشر (1) .

والله أعلم .

الختام

وقبل أن أتى على ختام هذه الرسالة ، أود أن أدون أهم النتائج التي توصلت إليها مبسدة على النحو التالي :

أولاً : لا خلاف بين أئمة الاجتهاد في مشروعية زكاة الزروع والثمار بصورة عامة ، ولكن وقع خلاف في نتائج ما أخرجت الأرض مما لا يقتات ولا يدر، وقد ترجح لدى القول بوجود الزكاة فيها لأنه الأولى بالاعتماد ، ولم ينعنى من تنفى هذا الرأي أن القائل به من الأئمة الأربعة أبو حنيفة وحده ، لأن العبوة بقوة الدليل. ويتحقق حكمة التشريع .

ثانياً : وبخصوص وجوب الزكاة في الزيتون - وهي صلب البحث - فقد ترجح لي وجوب الزكاة فيه بعد استعراض الأدلة ومناقشتها ، وذلك للأسباب الآتية :
١- قوة الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بوجود الزكاة فيها ، مع سلاستها من الطعمون .

٢- إن تنفى هذا الرأي هو الموافق لروح التشريع في إسلامنا الحنيف ، وهو التمشق مع أسرار تشريع الزكاة ، إذ ليس من الحكمة أن تجب الزكاة في الحنطة والشعير ، ولا تجب في جنات الفواكه والثمار والزيتون والرمان التي يَبْرُتُ الأقوات في ريعها وريحها .

٣- إن الإمام مالكاً جعله بمنزلة النخيل ، والنخيل تجب زكاته باتفاق .
٤- ومما يعضد هذا الرأي أن الحارثيين في عصرنا قد زهدوا في فرس الأقوات المدخرة ، وأولعوا بغرس جنات الخضر والفواكه مما يترتب على القول بسقوط الزكاة فيه بقاء المعوزين في ضيعة أو مسكنة .

ثالثاً : ويخصوص مسألة اشتراط النصاب فى الزرع والثمار كجنس يضم بين جناحيه زكاة الزيتون ، فقد ترجح لدى القول باشتبار زمامه خمسة أوسق ، نطقت بذلك الأحاديث المطهرة ، ولكن المعتبر فى الزيتون كونه حبة لا زيتاً أى قبل عصره ودياسه ، وذلك لأن حديث الأوساق نص فى المسألة مخصص للعموم ، وإن ذهب أبو حنيفة إلى خلافه ، وهذا محمول على الموسوق والمكيل ، وأما ما ليس كذلك فالمعتبر نسبة القيمة بما يبلغ خمسة أوسق .

رابعاً : وأما ضم الأجناس بعضها إلى بعض فى إكمال النصاب ، فقد اتفق العلماء على ضم أنواع الجنس الواحد من الزرع والثمار ، كما انفردوا على عدم ضم أجناس الثمار بعضها إلى بعض ، واختلفوا فى الحبوب ، وترجح لى القول بعدم ضم جنس إلى آخر فيها إكمال النصاب ، لأنها أصناف مختلفة ، ويجوز التفاضل فيها .

خامساً : وبالنسبة لمقدار الصاع فقد ترجح لدى أنه خمسة أرتال وثلاث وهو صاع النبى صلى الله عليه وسلم على ما هو مذاهب الجمهور .

سادساً : ولدى إجراء عمليات حسابية لمعرفة مقدار النصاب بالأوزان المماثلة تبين لى أن خمس الأوسق تعدل ثلاثاً وخمسين وستمئة (٦٥٣) من الكيلو جرامات الشائعة على وجه التقريب .

سابعاً : يعتبر النصاب - خمسة أوسق - فى الثمار بجناتها وفى الحبوب بتصفيتها ، واعتبار الأوقاص لأنه لا ضرر فى تعيينها خلافاً للماثية فإنه يتعذر تعيينها للضرر اللاحق بها .

ثامناً : ولا تختلف قيمة الزكاة فى الزيتون - عماد هذا البحث - عنها فى الزرع والثمار الأخرى ، إذ فيه العشر أو نصفه بحسب السقى ، وربما احتسب

بنسبة الكلفة إلى البعالية إن ازدوج ريكه ، وتغفر المومنة اليسيرة
كسقى مرة أو مرتين فلا تؤثر على المقدار الأصلي وهو العشر
أونصفه، وكذا إن جهل عدد مرات السقى احتياطاً .
تاسماً : على أنه لو أخرج المزكى قيمة زكاة زيتونه من أنواع الأموال الأخرى

لا عينها جاز ذلك منه، إذ الغرض هو سد خلة المحتاجين، وفيه رفق
بأصحاب الأموال وربما كان أنفع للفقراء والمساكين .

عاشراً : وبخصوص وقت وجوب الزكاة فلا يكون إلا بعد التصفية إذا كان معاً
يحتاج إلى ذلك ، وأما ما لا يحتاج كالزيتون فزكاته يوم حصاده .

حادى عشر : وقد مناقشة الأقوال فى مشروعية الخرص فى النخيل والأفشاب
والزيتون وغيرها ، توصلت إلى اعتماد رأى الجمهور فى اعتبار
الخرص سنة وذلك :

١- للأحاديث الصحيحة المشيرة إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم

كان يرسل للناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم .

٢- ولقيل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وغيرهما ، ذلك أن نسي

الخرص فسحة لأرباب الأموال أن يتنعموا بها قبل جفاف الثمرة،

كما أن فيه حفاظاً لحقوق الفقراء والمساكين أن يحيف عليهم

توسيع المساكين فى الأكل من ثمرة إذا أفسر .

ثانى عشر : على أنه لا يجوز لأى أحد أن يدعى أهلية الخرص فلقد شرط الإسلام
فى الخارص العدالة والعلم والخبرة مع الحرية والذكورة إلى جانب
المنطق والبصائر ومن قيل ذلك كله أن يكون مسلماً .

ثالث عشر : وأجمعوا على أن الخارص إذا خرس ثم أطابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان ذلك قبل الجيد إذ .

رابع عشر : هل عرفت أن مسألة خصم النفقات والديون من النتائج قبل زكاته لم تسلم من الخلاف الفقهي ؟

لذا ، فقد عرضت المسألة ، وخلصت إلى ترجيح جواز خصم النفقات والديون من النتائج الإجمالية للأرض ، ثم تركية ما بقي وهو رأى الحنابلة ومن وافقهم ، لأنه لا يعقل أن يخفف الشارع زكاة النروع إلى النصف لأجل مؤنة الآلة والدلو ، ولا يخففها لأجل مؤنة البذر والسماد والدواة وغيرها ، خاصة في واقعنا المحلي ، حيث قلت الأسعار فعلاً فاحشاً بحكم ما يتعرض له أرباب الأرض من الحرب الاقتصادية لحملهم على هجر ديارهم .

خامس عشر : وهل يدخل المستهلك بالأكل والصدقة من النروع والزيتون فيما يحتسب فيه الأوساق ، أم يسقط ذلك بالاستهلاك ؟ رأيت أن المتشسسى مع الاقتصان في قوله تعالى : ((كَلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ)) هو سقوط ذلك القدر من الوزن الكلى للنتاج ، ثم رهطة أن يكون المأكول والمستهلك في حدود المعقول ، فلا يأتي على نسبة كبيرة تضرب بأخواننا المستاجمين .

سادس عشر : وقد لاحظت من خلال البحث أن الأئمة يفرقون بين الزيتون المعمد للزيت، والمعد للخل لندرة الزيت فيه كالمصري مثلاً فيرون أن الزكاة تؤخذ من زيت المعصور ومن عين غيره، على أنه

لرباع المالك زيتونه الموهل للعصر قبل عصره تعين عليه
أن يخرج العشر أو نصف العشر من زيت مثله .
سابع عشر: إن للزكاة نظاماً دقيقاً في الإسلام يدل على إحكام بنيانه، فمن
النهاب إلى الحول إلى أنواع المال الذي تجب فيه إلى
مقدار ما يجنب في كل نوع إلى من يجب صونها إليهم وفيه
ذلك من المباحث ، مما يوحى بالإعجاز التشريعي لهذا
الدين حيث تقوم الحججة على مناويبه والذين ينفقون أموالهم
ليصعدوا عن سبيله .

وفي الختام ، فلننسى لأدعنى أنني أتيت على كل ما ينبغي تدوينه
في هذه الرسالة ، ذلك أن النفس مستول على سائر البشر ، وحسبي
أننى لم أدخل وسعاً في ذلك ، فلن كنت أصبغت فيما كتبت فحضر فضال
الله وله الحمد والمنة ، وإن كنت قد جانبت الأولى فهذا من قصورى
وجهلى ، والله المستعان ، ونسبه رحمة العفو والمغفرة والرضوان ،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،

رقم الصفحة التي وردت فيها الآية من الرسالة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
٢١ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٥٩ ، ١٣٣ ، ١٢٨ ، ٧٣	٣٤	التوبة	(... والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله (...)) (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها (...)) (فأردنا أن يبدلها ربها خيراً منه زكاة...) (...))
٢٤ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٣٢	٨١ ، ١٥ ، ٧٨ ، ٧٨	الكهف الأنبياء الحج الحج	(... حتى جعلناهم حصيداً خامدين) (... وما جعل عليكم في الدين من حرج...) (... وآتوا الزكاة (...)) الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح (...)) (... وآتوا الزكاة...) (...)) (وما آتيتم من ريسا ليربوا في أموال الناس...) (...))
٢٣ ، ١٣٢	٣٩	السرور	(وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعقاب وفجرنا فيها من العيون لياكلوا من ثمره إذا أشروا...) (...))
٧ ، ١٦٣ ، ٢٤ ، ١٣٢	٦ ، ٣٢ ، ١٣	يس الحجرات النجم المجادلة	(... إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (...)) (... فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى...) (... وآتوا الزكاة (...))
٢٠ ، ١٣٢	١٥ ، ٢٠	الملك المزمل	(هو الذي جعل لكم الأرض ذللاً...) (... وآتوا الزكاة...) (...))

الفهرس الأبدى للأخبار النبوية الشهرية

الرقم	الحدیث الشريف	الصفحة التي ورد فيها
٠١	(أخروصوا ، وأخروص رسول الله صلى الله عليه وسلم) (إذا أخروصتم فخذوا ودعوا الثلث...)	١٥٠ ١٧٧، ١٧٤، ١٧١، ١٥١
٠٣	(أطعم ستة مساكين نفراً من طعام)	١٧٨
٠٤	(أفمنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم)	١٠٥
٠٥	(أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنكب كما يخرص النخل...)	١٣٩ ١٥١، ١٤٠
٠٦	(إن ابن عمك يزعم أنك زدت عليه...)	١٨٢، ١٧٨، ١٧٧
٠٧	(إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب...)	٦٥، ٤٧
٠٨	(إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة...)	٤٧
٠٩	(أنه صلى الله عليه وسلم كان يختل بثمانية أبطال)	١٠٣
١٠	(أنه صلى الله عليه وسلم كان يختل بالصاع ويتوضأ بالمد)	١٠٠، ٨٥
١١	(أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين)	١٠٤
١٢	(أيتونى بخميس أو لبيس أخذ ه منكم مكان الصدقة...)	١٢٩
١٣	(أيتونى بعرض ثياب أخذ ه منكم مكان الصدقة والشميمير)	١٢٩
١٤	(أيتونى بعرض ثياب خميس أو لبيس في الصدقة...)	١٢٩
١٥	(بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ ما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي...)	٥٣
١٦	(بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ ما سقت السماء وما سقى بعلاً العشر...)	١٢٠

الصفحة التي ورد فيها	الحديث الشريف	الرقم
٧٠	(...تهرون أوياش قريش احصدوهم حصداً...)	١٧
١٣١، ٤٦	(خذ الحب من الحب...)	١٨
١٧٨	(خففوا فلان في المال العمري والوطيئة...)	١٩
	(خففوا في الخرص فلان في المال العمري والوطيئة والأكلية).....	٢٠
١٨٢	(رأى في إبل الصدقة ناقة كوساء...)	٢١
١٣٠	(...فلان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر...)	٢٢
١٣٢	(فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالسواني والغرب...)	٢٣
١٢٠	(في خمس من الإبل شاة...)	٢٤
١٣٠	(في خمس وعشرين ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين...)	٢٥
١٣٢	(في كل أربعين شاة شاة...)	٢٦
١٢٠، ٦٠، ٣٠	(فيما سقت الإثهار والغنم العشر...)	٢٧
	(فيما سقت السماء والبعل والسيل... فأما الفناء والبطيخ والرمان...)	٢٨
٧٧، ٦٤، ٤٢	(فيما سقت السماء العشر...)	٢٩
٣٩	(فيما سقت السماء والعيون أو كان عشراً العشر...)	٣٠
١٢٠، ٣١	(...ففيها صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم...)	٣١
١٧٦	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود فيخروص...)	٣٢
١٦٠، ١٥١	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث على الناس من يخروص عليهم كرومهم وثمارهم...)	٣٣
١٩٨، ١٥٠	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد والمد وطلان...)	٣٤
١٠٣	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل عبد الله ابن رواحة وغيره إلى خيبر فيخروص...)	٣٥
١٤٩	(كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة)	٣٦

الرقم	الحديث الشريف	الصفحة التي ورد فيها
٣٧	(لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة) (.....) (ليس في حب ولا نهر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق) (.....)	٦٥ ، ٤٧
٣٨	(ليس في الخضروات صدقة) (.....) (ليس في العرايا صدقة) (.....) (ليس فيما أنبتت الأرض من الخضرة زكاة) (.....) (ليس فيما دون خمس أوسق صدقة) (.....) (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) (.....) (ما سقت السماء أو العيون ففيه العشر ، وما سقى بغرب أو دالية) (.....) (ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بالساقية فنصف العشر) (.....)	١٧ ، ٤٦ ٧٩ ، ٧٤ ، ٤٤ ١٨٢ ٤٤ ٨٨ ٩٩ ، ٨٨
٤٥	(ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بالساقية فنصف العشر) (.....)	١٧٢
٤٦	(المكيا ل مكيال المدينة والميزان ميزان مكة) (.....)	١٠١
٤٧	(ما من مسلم يخرس فرساً) (.....)	٢٠
٤٨	(ما نقصت صدقة من مال) (.....)	٢٦
٤٩	(.....) (من أعطاهم مؤجراً فله أجرها) (.....) (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ) (.....)	٦ ١٦٣
٥٠	(من كانت له أرض فليزرعها) (.....)	٢٠
٥١	(من كانت له أرض فليزرعها) (.....)	٢٠
٥٢	(يجزي في الوضوء رطلان) (.....)	١٠٨ ، ١٠٣

فهرس الأعلام التي وردت ترجمتهم في حواشي الرسالة:

رقم الصفحة	العلم المترجم له	الرقم
٥٧	إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الفقيه البغدادي (أبو ثور)	٠١
٣٢	إبراهيم بن المنذر النيسابوري (أبو بكر)	٠٢
٣٥	إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة الفقيه الكوفي الذخعي (أبو عمران)	٠٣
٨٦	أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المعروف بشاه ولي الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمى الأنصاري (أبو عبد الله)	٠٤ ٠٥
٣٠	الحسن بن صالح بن حي الهمداني العابد الكوفي الثوري (أبو عبد الله)	٠٦
٣٨	الحسن بن يسار بن أبي الحسن الفقيه البصري الأنصاري (أبو عبد الله)	٠٧
٣٧	حماد بن أبي سليمان مسلم الفقيه الكوفي الأشعري (أبو سماعيل)	٠٨
٣٦	سفيان بن سعيد بن مسروق الفقيه الحافظ الكوفي الثوري (أبو عبد الله)	٠٩
٥٣	طاووس بن كيسان اليماني الفقيه الحميري (أبو عبد الرحمن) عاصم بن شراحيل الفقيه الشعبي (أبو عمرو)	١٠ ١١
٥٧	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الفقيه الأوزاعي (أبو عمرو) عبد الله بن المبارك الفقيه العالم المروزي	١٢ ١٣
١٠٨	عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون ابن مالك الفقيه البغدادي المالكي (أبو محمد)	١٤
١٣٧	عطاء بن أبي رباح أسلم الفقيه القرشي	١٥
١٦٩	القاسم بن سلام الإمام المشهور القاضي البغدادي (أبو عبيد)	١٦
٦١	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدوق الفقيه القرشي (أبو محمد)	١٧

رقم الصفحة	العلم المترجم له	الرقم
١٠٥	كعب بن عجرة بن أمية بن عدي بن عبيد بن خالد بن عمرو بن عوف المملوي (أبو محمد)	١٨
٥٧	الليث بن سعد بن عبد الرحمن النخعي الإمام المشهور الفهسي أبو الحارث	١٩
٣٥	مجاهد بن جبر الإمام المكي المخزومي (أبو الحجاج)	٢٠
٣٨	محمد بن سيرين الأنصاري البصري (أبو بكر)	٢١
٦٤	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن بلال قاضي الكوفة الأنصاري (أبو عيسى)	٢٢
١٠٧	محمد بن عبد الرحمن بن المنيرة بن أبي زعب القرشي العامر المدني (أبو الحارث)	٢٣
٥٧	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الفقيه الحافظ القرشي الزهري (أبو بكر)	٢٤
٤٢	موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني (أبو محمد)	٢٥
١٠٤	موسى بن عبد الله الكوفي الجهني (أبو سلمة)	٢٦
١٠٦	هاشم بن القاسم الليثي الخراساني أبو النضر	٢٧
٦٥	يحيى بن آدم بن سليمان الحافظ الكوفي (أبو زكريا)	٢٨
٤٣	يحيى بن سعيد بن فروخ الإمام الحافظ التميمي القطان (أبو سعيد)	٢٩
٣٢	يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم التمري القرطبي (أبو عمرو)	٣٠

أولاً : من القرآن الكريم وعلومه :

١- القرآن الكريم .

٢- أحكام القرآن للإمام حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص

الحنفي المتوفى ٣٧٠هـ . تحقيق : محمد الصادق قمطاري ، دار إحياء

التراث العربي .

٣- أحكام القرآن للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ

تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق — دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان .

٤- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف " بابن العربي " المتوفى

سنة ٤٣هـ — تحقيق: علي محمد البجاوي — الطبعة الثانية ١٣٨٧ —

١٩٦٧م مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد

المختار الجكني الشنقيطي ١٣٨٦هـ — ١٩٦٧م .

٦- تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي السائيس ، طبعة سنة ١٣٧٣هـ — ١٩٥٣م .

٧- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، المتوفى

سنة ٧٧٤هـ — دار الفكر .

٨- التفسير الكبير للإمام محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي

المتوفى سنة ٦٠٤هـ . دار الفكر — بيروت — لبنان — الطبعة الثالثة

١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .

٩- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأثري القرطبي

المتوفى سنة ٦٧٠هـ .

- ١٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٢١٠هـ ، دار الفكر بيروت — لبنان ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م .
- ١١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الأتوسي البغدادي، المتوفى سنة ١٢٧٠هـ — دار الفكر — بيروت — طبعة جديدة ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م .
- ١٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني — المتوفى بجنعا سنة ١٢٥٠هـ — مطبعة مصطفى البابي الحلبي بعصر — الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م .
- ١٣- في ظلال القرآن بقلم سيد قطب — دار احيا التراث العربي — بيروت لبنان الطبعة السابعة ١٣٩١هـ — ١٩٧١م .
- ١٤- مختصر تفسير ابن كثير لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي — اختصاص لبنان وتحقيق محمد علي الصابوني — المكتبة الفيصلية — دار الفكر — بيروت — لبنان .
- ١٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم — وضعه محمد فؤاد عبد الباقي — دار الحديث ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- ثانياً : السنة المطهرة وعلومها :
=====
١٦- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، مؤسسة ناصر للثقافة — بيروت لبنان — الطبعة الأولى سنة ١٩٨١م .
- ١٧- أوجز المسالك إلى موطأ مالك تأليف حضرة العلامة شيخ الحديث مولانا محمد زكريا الكاندهلوي — دار الفكر .
- ١٨- التعليق المغنى على الدارقطني وهو مطبوع بذييل سنن الدارقطني لمحمد شمس الدين الحق العظيم آبادي المتوفى ١٣١٠هـ دار المحاسن بالقاهرة ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م .

- ١٩- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لشيخ الإسلام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ، تحقيق وتعليق؛ الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٠- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المتوفى ٩١١هـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.
- ٢١- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي المتوفى ٩١١هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٢- الجوهر النقي ذيل على السنن الكبرى للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان العاردين الشهير بابن الترمذاني المتوفى ٧٤٥هـ، دار الفكر.
- ٢٣- الخراج تأليف يحيى بن آدم القرشي المتوفى سنة ٢٠٣هـ - صححه وشرحه أبو الأشبال أحمد شاکر مكتبة دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية.
- ٢٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير المتوفى سنة ١١٨٢هـ المكتبة التجارية الكبرى.
- ٢٥- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ دار الدعوة - استانبول، تركيا - وانظر دار الفكر بيروت.
- ٢٦- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى ٢٧٥هـ دار الدعوة استانبول - تركيا ٤٠١هـ - ١٩٨١م، وانظر دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

- ٢٧— سنن الترمذى لمحمد بن عيسى بن سورة المتوفى ٢٧٩هـ — دار الدعوة
استانبول — تركيا ١٤٠١هـ — ١٩٨١م ، وانظر دار الفكر بيروت ، الطبعة
الثانية ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .
- ٢٨— سنن الدارقطنى للإمام الكبير على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥هـ
تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى — دار المحاسن القاهرة
١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م .
- ٢٩— سنن الدارمى لأبى عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى المتوفى ٢٥٥هـ — دار
الدعوة — استانبول — تركيا ١٤٠١هـ — ١٩٨١م ، وانظر دار الكتب
العلمية .
- ٣٠— السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبى بكر أحمد بن الحسين
بن على البيهقى المتوفى ٤٥٨هـ دار الفكر .
- ٣١— سنن النسائى لأبى عبد الرحمن بن شعيب النسائى الخراسانى المتوفى
٣٠٣هـ دار الدعوة استانبول — تركيا ١٤٠٠هـ — ١٩٨١م ، وانظر دار الفكر
بيروت — الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ — ١٩٣٠م .
- ٣٢— صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى ٢٥٦هـ ،
دار الدعوة — استانبول — تركيا .
- ٣٣— صحيح مسلم لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى المتوفى
٢٦١هـ دار الدعوة — استانبول — تركيا .
- ٣٤— صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٣هـ —
١٩٨٣م .
- ٣٥— عارضة الأخوذى بشرح صحيح الترمذى للإمام الحافظ ابن العرسى المالكى
المتوفى سنة ٤٣هـ دار الفكر للطباعة والنشر .

- ٣٦- غاية المأمول - شرح التاج الجامع للأصول ، تأليف الشيخ منصور علي ناصف ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر المسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ تحقيق زعبد العزيز بن باز وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ٣٨- كتاب المراسيل تصنيف الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس الحنظلي الرازي المتوفى ٣٢٧ هـ بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجانى مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٣٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ مؤسسة المعارف بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٤٠- المستدرك على الصحيحين لأبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف "بالحاكم النيسابورى" المتوفى سنة ٤٠٥ هـ دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ٤١- مسند الإمام أحمد لأبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المتوفى ٢٤١ هـ ، دار الدعوة - استانبول - تركيا ، وانظر طبعة دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٤٢- معالم السنن لأبى سليمان الخطابى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ المطبوع مع مختصر سنن أبى داود تحقيق أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقى دار المعرفة بيروت .
- ٤٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى - رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ونشره الدكتور أ . ي . ونسك - مكتبة بوسل فى مدينة ليدن ١٣٦٦ م .
- الناشر دار الدعوة .
- ٤٤- المصنف لأبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعمانى المتوفى سنة ٢١١ هـ ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأفاغى ، المكتب الإسلامى بيروت ، الطبعة الثانية

- ٤٥ — الموظف مع شرح تنوير الحوالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١هـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .
- ٤٦ — نصب الراية لأخاديث الهداية للإمام الحافظ البار العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ دار الحديث خلف الجامع الأزهر .
- ٤٧ — النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد الجزري المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ تحقيق محمود محمد الطناحي ، وظاهر أحمد الزاوي — دار إحياء الكتب العربية — فيصل عيسى البابي الحلبي .
- ٤٨ — نيل الأوطار من تنقي الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني — المتوفى ١٢٥٥هـ ، دار الجليل — بيروت — لبنان .
- تالفاً : كتب الحنفية :
=====
- ٤٩ — الاختيار لتعليل المختار تأليف عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣هـ دار المعرفة — بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م .
- ٥٠ — البحر الرائق شرح كزالدقائق للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفي ، المتوفى سنة ١٧٠هـ ، دار المعرفة — بيروت ، الطبعة الثانية .
- ٥١ — كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧هـ دار الكتب العلمية

- بيروت — لبنان، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- ٥٢ — البناية فى شرح الهداية لأبى محمد محمود بن أحمد العيسى المتوفى ٨٥٥هـ — تصحيح المولى محمد عمر دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
- ٥٣ — تحفة الفقهاء لعلاء الدين بن أحمد بن محمد السمرقندى المتوفى سنة ٥٣٩هـ دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م.
- ٥٤ — تعليقات الشيخ محمود أبو دقيرة على الاختيار لتعليل المختار لعبد الله ابن محمود بن مودود الموصلى المتوفى سنة ٦٨٣هـ دار المعرفه — بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٥هـ.
- ٥٥ — حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ دار الفكر — بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- ٥٦ — الخراج للفاضل أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى ٨٢هـ المطبعة السلفية — الطبعة السادسة ١٣٩٧هـ.
- ٥٧ — الدر المختار شرح تنوير الأبصار وهو متن حاشية رد المحتار لابن عابدين تأليف محمد بن على بن محمد الحصنى المتوفى سنة ٨٨٠هـ دار الفكر للطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.
- ٥٨ — الرجاج المرصد على خزنة كتاب الخراج لعبد العزيز بن محمد الرحبي الحنفى البغدادي المتوفى سنة ١٨٤هـ تحقيق: أحمد عيد الكيسى — مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٣م.

- ٥٩- شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود الباهرتي المتوفى ٧٨٦هـ على هامش شرح فتح القدير دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- ٦٠- شرح فتح القدير، تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفى سنة ٦٨١هـ على الهداية للمرفيناني دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- ٦١- الكتاب للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي المتوفى سنة ٤٢٨هـ، تحقيق: محمود بن النوادي - دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٦٢- اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبدالغني الغنيمي الدمشقي تحقيق: محمود ابن النوادي دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٦٣- الميسوط لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- ٦٤- الهداية شرح بداية المبتدي تأليف شيخ الإسلام بوهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرفيناني المتوفى سنة ٥٩٣هـ مطبعة الحلبي بمصر بدون تاريخ، الطبعة الأخيرة.
- رابعاً: كتب المالكية:
=====
- ٦٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى سنة ٥٩٥هـ مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ.
- ٦٦- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك لأحمد بن محمد الطاوي المتوفى سنة ١٢٤١هـ مطبعة مصطفى البابسي الحلبي بمصر.

- ٦٢- التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق المتوفى سنة ٨٩٧هـ دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ .
- ٦٨- تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الحكام للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكى المدني المتوفى سنة ٧٩٩هـ دار المعرزة - بيروت - لبنان .
- ٦٩- تحقيق على محمد الجاوي على أحكام القرآن لابن العربي مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٧٠- تقارير سيدى الشيخ محمد عايش الموجود على الشرح الكبير للدردير، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٧١- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل في مذهب الإمام مالك للشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى دار الفكر بيروت - لبنان .
- ٧٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ٢٣٠هـ دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٧٣- الخرشى على مختصر سيدى خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشى المالكى المتوفى ١١٠١هـ دار الفكر .
- ٧٤- النسخ الصغير لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١هـ، الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر .
- ٧٥- النسخ الكبير لأبي البركات سيدى أحمد الدردير الموجود بهامش حاشية الدسوقي، دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٧٦- شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد بن أحمد بن محمد عايش المتوفى سنة ١٢١٩هـ ، دار صادر بيروت .

- ٧٧— عمدة السالك وعدة الناسك لأبي العباس أحمد النقيب المصري — دار الكتب العلمية — بيروت لبنان .
- ٧٨— فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الإمام مالك، لسلالة سيد قريش أبى عبدالله الشيخ محمد أحمد عليش المتوفى سنة ١٢١٩هـ ، دار المعرفه للطباعة والنشر بيروت — لبنان .
- ٧٩— القوانين الفقهية لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبى المتوفى سنة ٧٤١هـ دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ .
- ٨٠— الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى لأبى عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر التمرى القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣هـ ، تحقيق: الدكتور محمد أحمد أزيد ولد مايديك الموريتانى ، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م .
- ٨١— المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبهى المتوفى سنة ١٧٩هـ، دار الفكر ببيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- ٨٢— مقدمات ابن رشد الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ ، الطبعة الأولى دار صادر .
- ٨٣— كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل تأليف أبى عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعرفى المعروف بالحطاب المتوفى سنة ١٥٤هـ ، دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م .
- خامساً : كتب الشافعية:
=====
- ٨٤— الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى المتوفى سنة ٤٥٠هـ ، دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان .
- ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

- ٨٥- إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، دار الفكر - بيروت.
- ٨٦- كتاب الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب الشافعي المتوفى ٩٧٧هـ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ٨٧- الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٨٨- بجيرون على الخطيب للشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيروني المسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب المتوفى سنة ٢٢١هـ دار المعرفه - بيروت.
- ٨٩- تحفة المحتاج بشرح المنهاج لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ - المطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي - دار صادر.
- ٩٠- حاشية إعانة الطالبين للعلامة أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي المشهور بالسيد البكري - دار الفكر .
- ٩١- حاشية البيجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزالي للشيخ إبراهيم البيجوري المتوفى سنة ٢٧٧هـ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- ٩٢- حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهاج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - مطبعة مصطفى محمد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ٩٣- حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى على منهج الطالبين للنوري تأليف الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- ٩٤- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي من علماء القرن الثامن - المتوفى سنة ٩٦٦هـ - ٤٠١هـ -

- ٩٥— روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام يحيى بن شرف النورى المتوفى ٦٧٦هـ
إشراف زهير الشاويش— المكتب الإسلامى الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ— ١٩٨٥م .
- ٩٦— فتاوى الإمام النورى المسماة بالمسائل المنشورة، ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين
ابن العطار، تحقيق: محمد الحجارة— دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع—
والترجمة الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ .
- ٩٧— كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار تأليف الإمام تقى الدين أبى بكر بن محمد
الحسينى الحنفى الدمشقى الشافعى من علماء القرن التاسع الهجرى —
الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية ١٣٩٩هـ—
١٩٧٩م .
- ٩٨— المجموع شرح المهذب للإمام الفقيه الحافظ أبى زكريا محمى الدين بن شمسرف
الدين النورى، المتوفى ٦٧٦هـ وعليه تكملات ثلاث الأولى للسبكى والثانية
للطيمى والثالثة للمعصى، دار الفكر بدون تاريخ .
- ٩٩— مثنى المحتاج إلى معرفة أفاظ المشهاج شرح الشيخ محمد بن أحمد الشريبنى
الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ مطبعة مصطفى الباقى الحلبي ١٣٧٧هـ— ١٩٥٨م .
- ١٠٠— المهذب فى فقه الشافعى تأليف أبى إسحق إبراهيم الشيرازى المتوفى سنة
٤٧٦هـ، دار الفكر، بدون تاريخ، المطبوع مع المجموع .
- ١٠١— الميزان الكبرى لأبى المواهب عبد الوهاب بن أحمد على الأنصارى المعروف
بالشعرانى، دار الفكر— الطبعة الأولى .
- ١٠٢— نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لمحمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة
الرولى المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، دار الفكر— بيروت، الطبعة الأخيرة
- ١٤٠٤هـ— ١٩٨٤م .

سادساً : كتب الحنبلية :

- ١٠٣- الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين النخعي الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ تصحيح محمد حامد الفقى دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٠٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ تعليق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة جديدة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١٠٥- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام الميكل أحمد بن حنبل تأليف شيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسن على بن سليمان المرادوى الحنبلى ، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ تحقيق: محمد حامد الفقى دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٠٦- الروض المربع بشرح زاد المستقنع للحلافة الشيخ منصور بن يونس اليهودى المتوفى ١٠٥١ هـ عالم الكتب بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٠٧- الروض الزدى شرح كافي المبتدى فى فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيبانى لأحمد بن عبد الله بن أحمد البعلى المتوفى سنة ١١٨٩ هـ المكتبة السلفية .
- ١٠٨- زاد المستقنع فى الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل تأليف شرف الدين موسى بن أحمد المقدسى المتوفى سنة ٩٦٨ هـ ، مكتبة التوثيق بالرياض ١٣٨٨ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٠٩- زاد المعاد فى هدى خير العباد محمد خاتم النبیین وإمام المرسلین للإمام ابن القيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ المطبعة المصرية وكتبتها .
- ١١٠- النسخ الكبير على متن المقنع لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر

- محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٨٢ هـ وهو مطبوع مع
المغنى لموفق الدين بن قدامة، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ١١١- كتاب الفروع للإمام شمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح
المتوفى سنة ٧٦٣ هـ عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١١٢- الكافي فسي فقه الإمام الميجل أحمد بن حنبل تأليف شيخ الإسلام
أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠ هـ تحقيق
زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ
- ١٩٨٥ م.
- ١١٣- كافي المتبدي لأبي عبد الله محمد بن بدر الدين بن عبد القادر بن محمد
ابن إبراهيم بن بلبان البعلبي المتوفى ١٠٨٣ هـ - المكتبة السلفية.
- ١١٤- كشاف القناع عن متن الإقناع لمصنوع بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى
سنة ١٠٥١ هـ مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ هـ.
- ١١٥- مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وساعده ابنه
محمد وفقهما الله، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ١١٦- المحرر في الفقه للإمام مجد الدين أبي البركات المتوفى سنة ٦٥٢ هـ
دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١١٧- المغنى لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المتوفى ٦٢٠ هـ على مختصر الخرقسي، تحقيق: الدكتور طه
محمد الزيني الناشر مكتبة القاهرة بمصر مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٨ هـ.

١١٨- المغنى والشرح الكبير على متن المقنع فى فقه الإمام أحمد بن حنبل
للإمامين موفق الدين وشمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر
محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى ٦٨٢هـ ، دار الفكر بيروت
- لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١١٩- منار السبيل فى شرح الدليل للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ،
مكتبة المعارف - الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

١٢٠- منتهى الإرادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات لتقى الدين محمد
ابن أحمد الفتوحى الحنبلى المصرى الشهير بابن النجار المتوفى ٩٧٢هـ
تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق - عالم الكتب بدون تاريخ .

١٢١- نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ عبد القادر بن عمر الشيبانى المشهور
بابن أبى تغلب المتوفى ١١٣٥هـ تحقيق: الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشتقر
، مكتبة الفلاح - الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

سابعاً : كتب المذاهب الأخرى :

١- كتب الظاهرية :

٢٢١- المحلى لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ ،
تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة بدون تاريخ .

٢- كتب الزيدية :

٢٢٣- السبيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لشيخ الإسلام محمد بن على
الشوكانى المتوفى ١٢٥٠هـ تحقيق : محمود إبراهيم زايد دار الكتب
العلمية ببيروت - لبنان ، الطبعة الأولى الكاملة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٢٤- شرح الأزهار للعلامة أبي الحسن عبد الله بن مفتاح ، توزيع مكتبة اليمن

الكبرى - صنعاء .

ثامناً : كتب الأصول :

١٢٥- أبو حنيفة للشيخ محمد أبي زهرة ، دار الفكر العربي .

١٢٦- الأحكام في أصول الأحكام تأليف الشيخ الإمام العلامة سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ، دار الكتب العلمية - بيروت

- لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وانظر طبعة دار الحديث بجوار جامع الأزهر .

١٢٧- الأحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

- ١٩٨٥م .

١٢٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ دار الفكر .

١٢٩- أصول السرخسي للإمام الفقيه الأصولي النظار أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى ٤٩٠هـ دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت

- لبنان .

١٣٠- أصول الفقه للشيخ محمد المخضرمي بك المكتبة التجارية الكبرى - الطبعة السادسة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٣١- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٣٢- تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأبي بادشاه الحسين الخراساني البخاري المكسي المتوفى سنة ٨٦١هـ .

- ١٣٣- كشف الأشرار على أصول الجزوي لعبد العزيز أحمد البخاري ،
دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ١٣٤- المستقصى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد النزالسي
المتوفى سنة ٥٠٥هـ ، المطبعة الأسبورية بمصر - الطبعة الأولى .
- ١٣٥- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري
المعتزلي المتوفى ببغداد سنة ٤٣٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ،
الطبعة الأولى .
- ١٣٦- الوصول إلى الأصول لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي المتوفى
١٨٥هـ ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد ، مكتبة المعارف - الرياض
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تاسعاً : كتب وأبحاث متروكة :
=====
- ١٣٧- أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول لمجموعة من الدكاترة المنعقد في الفترة
من ٢٩ رجب ١٤٠٤هـ - ١ شعبان ١٤٠٤هـ ، دولة الكويت - بيت
الزكاة .
- ١٣٨- الإجماع للإمام ابن المنذر المتوفى سنة ٣١٨هـ تحقيق: الدكتور فواد عبد المنعم
أحمد ، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر -
الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٣٩- إحصائيات زراعة الزيتون العمارة عن دائرة الزراعة في غزة ١٤١١هـ -
١٩٨٩م .
- ١٤٠- أحكام الزكاة والصدقة تأليف الدكتور محمد عقلة ، مكتبة الرسالة الحديثة
الأردن - عمان الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ١٤١ — أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة للأستاذ: عبد الله ناصح علوان، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الرابعة — ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .
- ١٤٢ — الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لأبي العباس نجم الدين ابن الرفعة الأنصاري المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، تحقيق: الدكتور محمد أحمد إسماعيل الخاروف — دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ .
- ١٤٣ — جريدة النهار العدد ٢٥٣ م محرم ١٤١١ هـ، السنة الخامسة .
- ١٤٤ — حجة الله البالغة للشيخ أحمد المعروف بشاء ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي تحقيق: السيد سابق ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، ومكتبة المشق ببغداد .
- ١٤٥ — الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ م .
- ١٤٦ — الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز لعبد العزيز سيد الأهل ، دار العلم للملايين ، بيروت — الطبعة السادسة ١٩٧٢ م .
- ١٤٧ — الروضة الندية شرح الدرر البهية تأليف أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجي البخاري، تحقيق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، طبع على نفقة المشور الدينية بدولة قطر .
- ١٤٨ — زيتون فلسطين ومشكلاته لسمية فرحات ناصر، مكتب الوثائق والأبحاث — جامعة بسيوزيت .
- ١٤٩ — علم النبات للعالم الروسي فافيلف — ب . ب — (النباتات الزيتية)، طبعة موسكو ، ١٩٨٦ م .

١٥٠ — الغذاء لا الدواء للدكتور صبرى القباني ، دار العلم للملايين ، بيروت

— لبنان .

١٥١ — الفقه الإسلامى وأدائه للدكتور وهبة الزحيلي دار الفكر بدمشق - الطبعة

الثالثة ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م .

١٥٢ — فقه الزكاة تأليف الدكتور يوسف القرضاوى ، دار المعرفه — الدار البيضاء .

١٥٣ — فقه السنة للسيد سابق ، دار الفكر — بيروت لبنان ، الطبعة الأولى

١٣٩٧ هـ .

١٥٤ — الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيرى ، دار احياء التراث

العصرى بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة .

١٥٥ — مجلة البيادر السياسى — العدد ٣٢٢ ، الموافق ٢٢ / تشرين أول / ١٩٨٨ م .

١٥٦ — مجلة هدى الإسلام ، السنة الخامسة العدد الثامن شعبان ١٤٠٧ هـ .

١٥٧ — محاسبة الزكاة مفهومًا ونظامًا وتطبيقًا ، للدكتور حسين شحاتة .

١٥٨ — معجم البلدان لابن عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى ، طبعة دار احياء

التراث العرسى بيروت — لبنان ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

١٥٩ — منهاج المسلم لأبى بكر جابر الجزائري ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة

الثامنة ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م .

١٦٠ — العوارى المالية فى الدولة الإسلامية للدكتور يوسف محمود عبد المقصود ، دار

الطباعة المحمدية — درب الأتراك بالأزهر ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

١٦١ — ندوة أسير السفوية عن تكنولوجيا وتسويق الزيت والزيتون الفلسطينى ،

المؤسسة العلمية العربية للأبحاث — ونقل التكنولوجيا — أسير .

عاشراً : كتب التراجم والسير:

- ١٦٦٢- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف " بابن حجر " المتوفى ٨٥٢ هـ ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٦٦٣- الأعلام لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٤ م .
- ١٦٦٤- البداية والنهاية لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى ٧٧٤ هـ دار الفكر بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٦٦٥- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، دار الفكر .
- ١٦٦٦- تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ ، طبعة دار إحياء التراث العربي .
- ١٦٦٧- تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، دار نشر الكتب الإسلامية - باكستان ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٦٦٨- تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٢٥ هـ ، الطبعة الأولى ١٦٩- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال تأليف الإمام العلامة الحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي المتوفى ٩٢٣ هـ تحقيق: الشيخ محمود عبد الوهاب فايد ، الناشر مكتبة القاهرة ، مطبعة الفجالة الجديدة .
- ١٧٠- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

- ١٧١- سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المتوفى ١٨١هـ ، تعليق محمد خليل هراس ، مكتبة الجمهورية .
- ١٧٢- الضعفاء الصغير لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- ١٧٣- الضعفاء والمتروكون لأحمد بن علي بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- ١٧٤- طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، راجعه لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٧٥- طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني المتوفى سنة ١٠١٤هـ ، تحقيق و تعليق عادل نويهض ، منشورات دار الأقسام الجديدة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٧٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٧٧- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن سعد الجرجاني المتوفى سنة ٦٥٣هـ دار الفكر بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- ١٧٨- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي المتوفى ٣٥٤هـ دار الوفاء حلب ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ١٧٩- مشاهير علماء الأئمة للإمام محمد بن حبان البستي - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

١٨٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي المتوفى ٧١٨هـ، تحقيق على محمد البجاوي ، فتحية على البجاوي،
دار الفكر العربي .

١٨١- وفيات الأعيان وأنبأ أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر
ابن خلكان المتوفى ٦٨١هـ، تحقيق الدكتور إحسان عباس دار الثقافة بيروت -
لبنان .

حدادي عشر: كتب اللغة والاصطلاحات الفقهية:

١٨٢- أساس البلاغة للإمام جاز الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى
٥٣٨هـ تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة بيروت - لبنان .

١٨٣- التعريفات تأليف الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ،
تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ، الطبعة
الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٨٤- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي المتوفى سنة ٣٥٠هـ، الطبعة
الأخيرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٨٥- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً لسعدى أبي جيب ، دار الفكر ، الطبعة
الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٨٦- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة
٨١٧هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ .

١٨٧- لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري المتوفى
٧١١هـ دار صادر -- بيروت .

- ١٨٨— مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة
١٣٣٥هـ المطبعة الأنبرية بالقاهرة، الطبعة السابعة ١٥٣م .
- ١٨٩— المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للعالم العلامة أحمد بن
محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى ٧٧٠هـ ، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي .
- ١٩٠— المعجم الوسيط للدكتور إبراهيم أنيس وجماعة من الأساتذة ، دار إحياء
التراث العربي بيروت — لبنان .

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢	الإفتتاح
٣	الإهداء
٥	المقدمة
٨	سبب اختيار الموضوع
١٢	منهجى فى البحث
١٤	خطة البحث
١٨	شكر و تشكر
١٩	التمهيد
١٩	فكرة موجزة عن زكاة الزروع والثمار ، وفيه تمهيد وأربعة مباحث
٢٠	تمهيد
٢٣	المبحث الأول : تعريف الزكاة
٢٣	أولاً : الزكاة لفظة
٢٤	ثانياً : الزكاة اصطلاحاً
٢٦	التعريف المختار
٢٦	وجه الارتباط بين المعنى اللغوى والاصطلاحى
٢٨	المبحث الثانى : مشروعية زكاة الزروع والثمار
٣٤	المبحث الثالث : أنواع الزروع والثمار التى تجب فيها الزكاة

٥١	المبحث الرابع : خصائص زكاة الزروع والثمار
٥٦	الفصل الأول
٥٦	أقوال الفقهاء في مشروعية زكاة الزيتون
٥٦	وفيه ثلاثة مباحث
٥٧	المبحث الأول : القائلون بالوجوب وأدلتهم
٦٤	المبحث الثاني : القائلون بعدم الوجوب وأدلتهم
٦٤	المبحث الثالث : سبب الخلاف ومناقشة الأدلة والترجيح
٦٨	وفيه ثلاثة مطالب :
٦٨	المطلب الأول : سبب الخلاف
٦٨	المطلب الثاني : مناقشة الأدلة ، وفيه فرعان
٦٨	الفرع الأول : مناقشة أدلة الفريق الأول
٧٧	الفرع الثاني : مناقشة أدلة الفريق الثاني
٨٠	المطلب الثالث : الترجيح
٨٣	الفصل الثاني :
٨٣	أحكام زكاة الزيتون عند القائلين بالوجوب
٨٣	وفيه ثلاثة مباحث :
٨٣	المبحث الأول : نصاب زكاة الزيتون
٨٣	وفيه سبعة مطالب :
٨٤	المطلب الأول : تعريف النصاب لغة ومشروعاً

٨٤	أولاً: فى اللغة.....
٨٤	ثانياً : فى المشرع
٨٥	المطلب الثانى : المحكمة من مشروعية النصب
٨٧	المطلب الثالث: أفعال العلماء فى نصاب زكاة الزيتون
٩٤	المطلب الرابع : ضم الأجناس بعضها إلى بعض فى إكمال النصاب
٩٩	المطلب الخامس: مقدار النصاب ، وفيه فروعان :
١٠٠	الفرع الأول : تعريف الصاع
١٠٠	الصاع فى اللغة.....
١٠٠	الصاع فى الاصطلاح
١٠١	الفرع الثانى : مقدار الصاع
١١١	المطلب السادس: النصاب بالمقاييس المحددة بثمة.....
١١٥	المطلب السابع : اعتبار النصاب
١١٥	المبحث الثانى : القدر الواجب إخراجه بطريق الخرص والكيل
١١٧	وفيه مطلبان :
١١٩	المطلب الأول : القدر الواجب إخراجه بالكيل (العشر ونصف العشر)
١١٩	وفيه ثلاثة فروع :
١١٩	الفرع الأول : القدر الواجب إخراجه من العشر ونصف العشر،
١١٩	وفيه ثلاثة فروع.....
١١٩	الوجه الأول : ما سقى سقياً تاماً بكلفة أو بغير كلفة.....

١٢٢	وفيه بندان :
١٢٢	البند الأول : أن يكون السقي بالتساوي
١٢٢	البند الثاني : أن يكون السقي بأحدهما أكثر من الآخر
	الوجه الثالث : ما سقى بكلفة وبغير كلفة مع جهل مقدار كل منهما
١٢٦	الفرع الثاني : صفة الواجب (إخراج القيمة في الزكاة)
١٤٣	الفرع الثالث: وقت وجوب الزكاة
	المطلب الثاني : القدر الواجب لإخراجه بالخرص
١٤٦	وفيه عشرة فروع :
١٤٦	الفرع الأول : معنى الخرص لغته واصطلاحاً
١٤٦	الخرص لغته:
١٤٦	الخرص اصطلاحاً:
١٤٧	الفرع الثاني : فائدة الخرص
١٤٨	الفرع الثالث: أقوال العلماء في مشروعية الخرص
١٥٨	الفرع الرابع : هل يخرص الزيتون؟
١٦٠	الفرع الخامس: وقت الخرص
١٦٠	الفرع السادس : خطأ الخارص
١٦٤	الفرع السابع : جانحة الخرص
١٦٥	الفرع الثامن : عدد من يخرص
١٦٦	الفرع التاسع : شروط الخارص

١٦٧	الفرع العاشر: صفة الخمرص
	المبحث الثالث: أحكام زكاة الزيتون
١٦٨	وفيه ثلاثة مطالب:
١٦٩	المطلب الأول: حكم الإنفاق على الزيتون
١٧٦	المطلب الثاني: حكم المستهلك من الزيتون
١٨٤	المطلب الثالث: كيفية إخراج زكاة الزيتون
١٨٩	الخاتمة
	الفهارس العامة
١٩٤	أولاً: فهرس الآيات
١٩٦	ثانياً: فهرس الأحاديث
١٩٩	ثالثاً: فهرس الأقسام
٢٠٠	رابعاً: فهرس الأعلام
٢٠٢	خامساً: فهرس المصادر والمراجع
٢٢٥	سادساً: فهرس الموضوعات

SUMMARY

In The Name of Allah, The Compassionate, The Merciful.
This is a summary of the dissertation entitled Olives Zakah in the Islamic Shari'ah.

All Imams agree on paying Zakah (alms) on plants, fruition, wheat, barley, dates and raisin. But the earth production of non-basic food which can not be saved is subject to different controversies.

No one of the four Imams agree to put Zakah on such foods except Imam Abu Hanifa whom I support, since he brings strong evedance which fulfils the wisdom of Shari .

Concerning The Zaka of Olives, the subject in concern, it is a subject of controversy among jurists . After returning to their view points and discussing their evidences I concluded that the judgement of Hanafi, Malik and those who support them, which says that Zakah should be paid for Olives, is the strongest mainly because of the following:

1. The strength of evidence that dues Zakah which contains no weaknesses.
2. The judgement of Hanafi and Malek is identical to the spirit of the Islamic Tashri and the wisdom of Tashri Zakah. Since it is wiseless for the All - Wise Law -

Giver to due Zakah (Alms) on the wheat and barley and not to impose it on the owners of fruits and Olives which give more profits than cereals.

3. Imam Malek described Olives like Palm, and the All -- Wise Law -- Giver dues Zakah on Palms so that it should be dued on Olives as well.

4. One of the reasons that strengthens imposing Zakah on Olives is that some farmers in this country no longer plant the principal food they plant fruit, and vegetables orchards instead. If we cancel alms on these kinds of food the poor will remain living from hand to mouth.

The Value of Zakah on Olives does not differ from plants and other crops; it is one tenth or a half tenth according to the kind of irrigation, one tenth of the rain-fed -- fed crops and a half tenth for the irrigated crops. If the method of feeding increased or decreased then it becomes a matter of other calculation.

The " Nisab " of Olives or scale (amount on which Zakah becomes payable) is 653 Killo grams. It is acceptable to pay the Zakah from the crop of Olives itself or any equalized money, since this covers the needs of the poor and is easier for payers of Zakah.

I found the Jurist, differentiate between Olives for Oil and that for pickles. The Zakat of the first is taken from its Oil and in the second the Zakah is taken from Olives itself. If the owner sells the Olives for Oil he should pay one tenth or a half tenth of their Olives Oil that is identical to his own. Regarding the costs and debts; one can maintain that they should be set a part from the total account of the output since the Zakah is just due to profits. It is impossible for the All - Wise Law - Giver to reduce the Zakah of plants and crops to a half because of the cost of machines and irrigation and not to do so for the cost of seeds, fertilizers etc., particularly in our time,

The present writer found that the Ayah: ((... Eat of their fruits when it comes to fruition ...)) (Al-An'am 6: 141), means that the fruits eaten or consumed as charity is out of the scale of Zakah in condition of not being much quantity.

Finally, Zakat has a precise system in Islam that shows its good structure. The Zakat system involves "Nisab" scale, year, wealth and financial injunctions and their different kinds, the amount of Zakah in each kind, The principles of spending etc. The efficient system of Zakah expresses the efficiency and greatness of Islam.

Such a religion is considered great evidence and witness against those who spend their capitals to hinder the path of Allah. Generally I do not claim that I covered everything in the field of Zakah in this paper since lack is one of the features of humanbeing and completion is for Allah only.

Thus if I achieved the correct it is from Allah and if I committed a mistake it is from myself and the devil.

Prepared By:

Lotfi 'Elia Othman Shbeir

AN-NAJAH NATIONAL UNIVERSITY,
FACULTY OF SHARI'AH,
DEPARTMENT OF FEGEH & TASHRI'

ZAKAT OF OLEVES
IN
THE ISLAMIC SHARI'AH

A dissertation presented to The Faculty of Shari'ah - Fegeh & Tashri'
Department - in Partial Fulfilment of the requirements for The Master Degree .

By:

LOTFI O'LIAN OTHMAN SHBEIR

Under The Supervision of

Dr. Amir Abdel Aziz

Professor at the Faculty of Shari'ah

RAJAB 1412

JANUARY 1992